

جلب في النصف الأول من القرن العشرين

دراسة في الجغرافية العمرانية والاقتصاد السياسي والاجتماعي

شارل غودار

مهندس استشاري أيام الانتداب الفرنسي

ترجمه وحققه ووضع شروحه
الدكتور محمود حريتان



مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

RAY
PUBLISHING & SCIENCE



مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

شعاع للنشر والعلوم
Ray Publishing & Science



حلب في النصف الأول من القرن العشرين

دراسة في الجغرافية العمرانية والاقتصاد السياسي والاجتماعي

■ الطبعة الأولى 2009

■ جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

■ الناشر: شعاع للنشر والعلوم

حارة الرباط 2 - المنطقة 12 - حي السبيل 2

تلفاكس : 00963 (21) 2643545

هاتف : 00963 (21) 2643546

ص.ب 7875 سورية - حلب

Original Title:

ALEP

ESSAI DE GEOGRAPHIE URBAINE

ET D'ECONOMIE POLITIQUE ET SOCIALE

صدر هذا الكتاب باتفاقية نشر مع المؤلف صاحب حقوق الملكية الفكرية للكتاب

"لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو، وبأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة ومقدمات"

لمزيد من المعلومات ولشراء كتب الدار مباشرة على الإنترنت

<http://www.raypub.com>

يرجى زيارة موقعنا

quality@raypub.com

البريد الإلكتروني للقراء:

info@raypub.com

sales@raypub.com

البريد الإلكتروني للزبائن:

orders@raypub.com

البريد الإلكتروني لردود النشر:

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم غير مسؤولة عن آراء وأفكار المؤلف، وتعتبر الآراء الواردة في هذا الكتاب عن آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء المؤسسة

حلب في النصف الأول من القرن العشرين

دراسة في الجغرافية العمرانية والاقتصاد السياسي والاجتماعي

شارك غودار

مهندس استشاري أيام الانتداب الفرنسي

ترجمه وحققه ووضع شروحه

الدكتور محمود حريثاني

هناك مدن تسكنها

وهناك مدن تسكنك

حلب واحدة منها

هي تسكنك بما فيها من تاريخ ضارب في القدم وتنوع أصيل مدهش في التقاليد والثقافات والأديان والقوميات قل مثيله، انعكس على مبانيها وحاراتها وشوارعها ومأكولاتها وموسيقاها لدرجة تدهش معها زائرها والباحث فيها.

لقد كتب سابقاً عشرات الكتب عن هذه المدينة وبلغات عديدة من قبل قناصل ومستشرقين ومواطنين مؤرخين. واليوم نشهد ثورة في هذه الترجمات والدراسات والأبحاث في كل الاختصاصات مما يدل على مدى الغنى الذي تملكه هذه المدينة التاريخية، وعلى مدى الاهتمام الذي تحظى به.

الناشر

2008-9-15



مدينة حلب، أكبر مدينة في الشمال السوري، وأهم تجمع سكاني في الهضبة السورية الشمالية، دُرست من النواحي التاريخية والأثرية، مطولاً.

لكن الدراسات العمرانية، لم تأخذ حقها من البحث، كما يجب، وإن هذا الكتاب، سيتناول عمران هذه المدينة ليسدّ النقص، وخاصة في بداية القرن العشرين، ومن المعروف أن الجغرافية العمرانية تهدف إلى دراسة تطور المدينة، وفق ظروف وشروط الفعاليات البشرية.

أما الاقتصاد السياسي فيتيح لنا معرفة الإنتاج والتوزيع واستهلاك الثروات. وأخيراً فإن الاقتصاد الاجتماعي يتيح لنا دراسة مجموع القوانين واحتياجات إدارة التجمع المدني.

في هذا البحث سوف نتعرض لدراسة مدينة حلب من النواحي الثلاثة آنفة الذكر، خاصة وأن تطوراً قد تم في هذه المدينة بين عامي 1914 و 1918، بفضل الانفتاح الخارجي، وخاصة بين سورية وفرنسا الذي زادت وتيرته فيما بعد.

سنقدم في البدء نبذة تاريخية وجغرافية عن هذه المدينة في أقدم عصورها وحتى العقد الرابع من القرن العشرين، دون التعرض للدراسات الحديثة الكثيرة عن حلب.

إن ما ستعرض إليه في هذا البحث، مأخوذ من محفوظات بلدية حلب في ثلاثينيات القرن العشرين. وخاصة الناحية العمرانية، جمعها ونسّقها المهندس شارل غودار، مستشار بلدية حلب ونشرها عام 1938م.

القصد من مجمل هذه الدراسة. أن نبحت البدايات العمرانية كوثيق لكثير من الأعمال، وننطلق في دراسات أخرى، فيما بعد، للمقارنة معتمدين على البحث التاريخي.

الدكتور محمود حريتان

المخطط العام

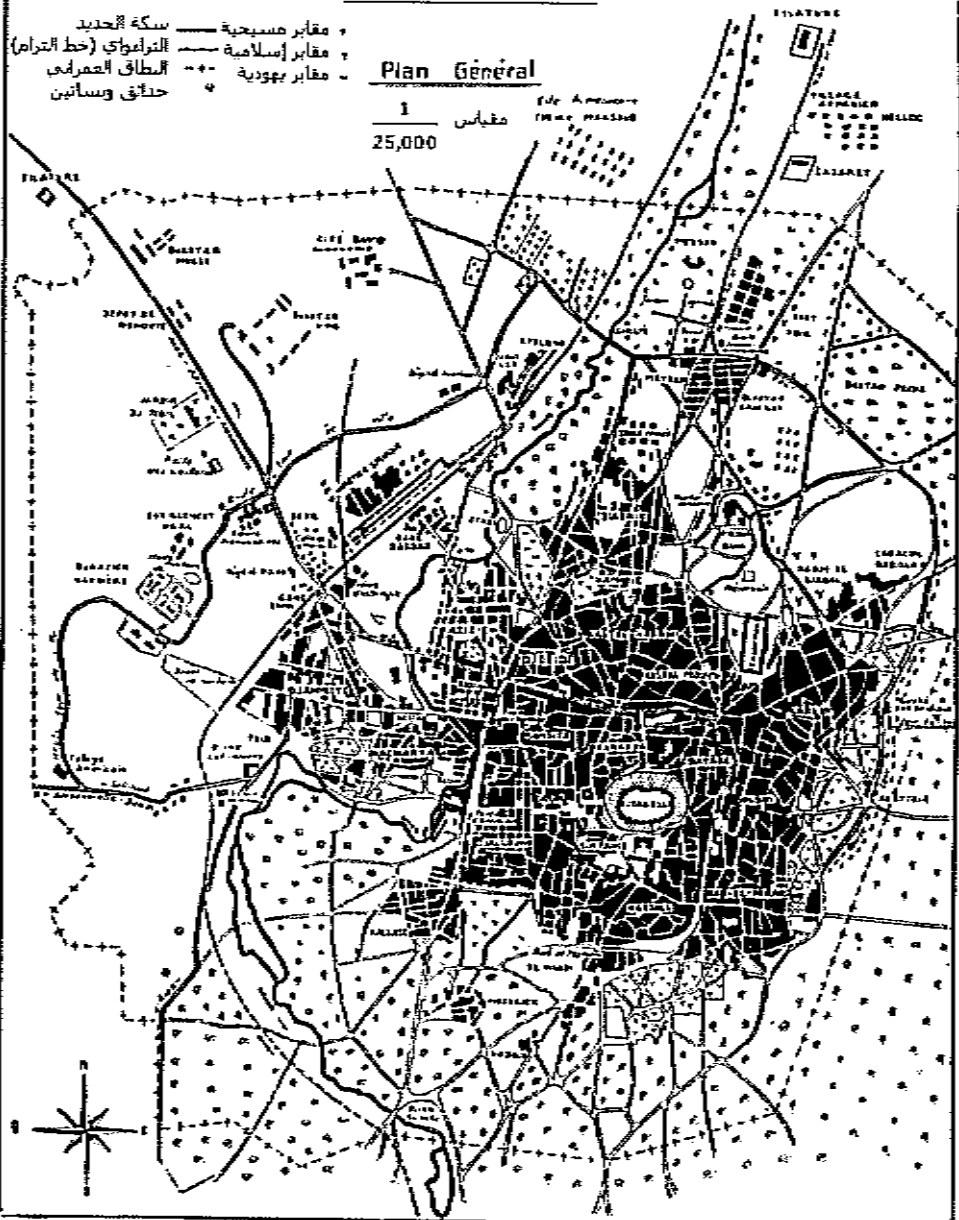
المصطلحات

- مقابر مسيحية — سكة الحديد
- مقابر إسلامية — الترامواي (خط الترام)
- مقابر يهودية - - - - - النطاق العمراني
- حقائق وساتين

Plan Général

1
مقياس
25,000

File A. mesures
1/1000000



منذ أقل من قرن، وخلافاً لما كانت عليه حلب منذ قرون؛ ظهر تطور متسارع، قد يكون امتداداً لما جرى من تبدل عمراني محدود منذ أواخر القرن التاسع عشر بتنظيم الجادة العظمى¹، القائمة على الخندق الشمالي لسور مدينة حلب القديمة، وبدايات الأحياء الحديثة: الجميلية والإسماعيلية والعززية.

في النصف الأول من القرن العشرين ازداد توسع المدينة القديمة خارج أسوارها نتيجة عوامل متعددة منها مجيء السيارة وتنظيم منطقة بستان كل آب لاستقبالها وإصلاحها واستقبال ركبائها، واتصالاتها الواسعة، والخدمات العامة التي قامت بها السلطات السورية في فترة الانتداب، الذي أتاح ازدياد الاتصال مع الغرب الأوربي.

نستطيع القول إن حلب بدأت فترة الحداثة بكل ما في هذه الكلمة من معنى في ميادين كثيرة: في الخدمات، وكانت تدعى آنذاك "الأشغال العامة"، وفي الأنظمة البلدية، والنواحي الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها.

هذا الكتاب التوثيقي يتناول التعريف بمدينة حلب القديمة كمدخل للبحث، أما الموضوعات الرئيسية فيه، فهي: الخدمات العامة التي قامت بها السلطات صاحبة الاختصاص، والتنظيمات البلدية التي تناولت توسع المدينة، ووارداتها، والحياة الاجتماعية، بتنظيماتها وأشكالها ومن ضمنها المؤسسات الوقفية والتعليمية، والصناعة والتجارة.

أبحاث هذا الكتاب تقتصر على فترة زمنية بدأت في ثلاثينيات القرن الماضي، وأخذت من مصادر عدة، وأهمها التنظيم العمراني الذي اقترحه السلطات المحلية، فضلاً عن دراسات عربية وأجنبية. وأهمها ما قام به خبراء أجانب، جاؤوا في فترة الانتداب لتقديم اقتراحاتهم في تطور المدينة داخل الأسوار وخارجها.

لقد زدنا الكتاب بخرائط ومخططات عمرانية، وبصور وثائقية، أصبحت اليوم جزءاً من تاريخ المدينة، بل هي تاريخ المدينة.

¹ الجادة العظمى من باب الحديد حتى الجسر الجديد وامتداداً حتى محطة أنشام في الجميلية.

نبذة تاريخية وجغرافية عن مدينة حلب وعلاقاتها الدولية

عرفت حلب بأهميتها في القسم الغربي من آسيا، وهي المدينة الثانية في الجمهورية العربية السورية، وضعت حدودها فرنسا الدولة المنتدبة عليها منذ عام 1920، وبموجب اتفاقية أنقرة في 20 تشرين الأول عام 1921.

دمشق عاصمة سورية. ورغم أنها، في الفترة التي ندرسها، كانت أقل سكاناً، وأقل أهمية تجارية من مدينة حلب، إلا أنها لم تكن أقل أهمية، من النواحي الإدارية في جمهورية سورية الفتية آنذاك.

تقع مدينة حلب في شمال سورية وتتوسط الهضبة الشمالية، وتقترب من البادية السورية، وهي على خط عرض 36,11,32 درجة شمالاً وخط طول 34,10 درجة شرقاً. وارتفاعها فوق سطح البحر يتراوح بين 370 و 430 متراً.

حلب هي من بين أقدم مدن العالم، إن لم تكن أقدمها فعلاً، وتبرز أهميتها في موقعها الاستراتيجي على مفترق الطرق الآتية من آسيا الوسطى والمتجهة إلى الغرب أو بالعكس. وإن عدداً كبيراً من الإمبراطوريات القديمة المعنّدة، جعلت منها مقراً، وانطلاقاً إلى مجمل سورية الشمالية.

لقد امتلأت مخازن هذه المدينة ومستودعاتها بالبضائع؛ وعمل تجارها على تنشيط تجارتها الدولية فاستوردوا بضائع الشرق، وأرسلوا القوافل بعيداً في كل الاتجاهات، إلى اليمن والهند وحتى الصين.

تقع حلب بين نهريْن كبيرين: العاصي والفرات، على بعد مائة كيلو مترٍ من كل منهما، ومن المعروف أن هذين الشريانين ساعدا على انتقال الشعوب والتجارة.

كما تقع مدينة حلب في موقع وسط بين جبال الأمانوس والفرات. إنها المركز منذ أقدم العصور التاريخية، وحلقة اتصال بين الغرب وهضبة الأناضول من طرف، وبين ما بين النهرين وإيران والهند ولبنان وفلسطين والبلاد العربية الأخرى ومصر من طرف آخر.

يخترق بقعة الأرض التي تقوم عليها مدينة حلب، جغرافياً وجيولوجياً، "نهر قويق" بجريانه غير المنتظم، ففي الشتاء يتدفق بمعدل 6 إلى 7 أمتار مكعبة من الماء في الثانية، ويجف في فصل الصيف. وحين حددت الحدود السورية - التركية، ولما كانت ينابيع النهر في الأراضي التركية، فقد حول الأتراك مجراه إلى أراضيهم؛ وبقيت بعض الينابيع في واديه تغذي أحياناً مجراه، وبعض المياه الجوفية. وفي فصل الشتاء، وهطول الأمطار الغزيرة، يفيض النهر ويروي البساتين بجواره، أما فيضانه في المدينة فهو نادر لانخفاض مستوى مجراه عن مستوى أنبئة المدينة، إلا في بعض الأحيان، كحي الفيض، وشارع بارون وأحياناً تقصر المجاري في المدينة عن استيعاب مياه الأمطار فتؤدي إلى بعض الفيضانات في المدينة.

على طرفي مجرى نهر قويق، وفي أطراف مدينة حلب، تقوم بعض التلال الصخرية: ففي الشرق مرتفع نصفه صخري، ونصفه الآخر تراكم مباني، تقوم عليه قلعة حلب على ارتفاع 38 متراً تهيمن على المدينة. وفي الطرف الغربي من وادي نهر قويق ترتفع هضاب صخرية قامت عليها بعض الثكنات، والكثير من المباني، كما مر فيها طريقا الاسكندرونة وإعزاز.

إن البنية الجيولوجية التي تقوم عليها مدينة حلب كلسية، وتبرز هذه الطبقة بوضوح حيث يمكن اقتلاع الحجر الكلسي الأبيض الرائع منها لأعمال البناء، بعد تشذيبه؛ وقد تبين أن العوامل الجوية تزيد في قساوته وتجعل لونه يميل إلى الاصفرار. كما أن مقالع توفر حجارة ذات لون أصفر ووردي وأسود، تستعمل عادة لزخرفة الأبنية، أما المنخفضات من الأرض فتحوي الصلصال - الصواني أو الصلصال - الكلسي.

وهكذا فإن أكثر المنازل في حلب قد بنيت بالحجارة الصلدة، وهذا ما أعطاها مظهراً رائعاً.

يضاف إلى ذلك استخراج الحجارة الكلسية من مقالع كائنة تحت الأرض، في بعض ضواحي المدينة، وهذه المغاير تشكل حديثاً عن طرائف تصبح موضوعاً لخرافات كثيرة¹.

¹ منطقة "المغاير" وتلة السود.

أما إقليم حلب فهو من الأقاليم القارية؛ بارد شتاءً وحار صيفاً، وتصل درجة الحرارة شتاءً إلى ما تحت الصفر بخمس درجات وربما 15 درجة تحت الصفر أحياناً. وفي الصيف ترتفع درجة الحرارة إلى خمس وثلاثين درجة في الظل. لا يدوم الشتاء طويلاً، فهو حوالي شهرين، منذ منتصف كانون الأول حتى منتصف شهر شباط. ويدوم الصيف شهرين ونصف منذ تموز وآب وحتى منتصف أيلول وتتراوح درجة الحرارة بين عشرين درجة حداً أدنى وخمس وثلاثين درجة حداً أقصى. أما باقي أشهر السنة فمناخ حلب مقبول وجاف.

تهطل الأمطار منذ تشرين الأول حتى نهاية نيسان بمعدل 350 ملمبترًا سنوياً، ويهب الهواء بكثافة أحياناً شمالية - غربية، تهب من جهة جبال الأمانوس، فتحمل الرطوبة، وحتى البرودة. أما الرياح الشمالية - الشرقية، فهي حارة أحياناً وتحمل معها رمال البادية. كما تهب الرياح، بشكل رئيسي في منخفض وادي نهر قويق الذي يشكل ممراً بين مرتفعين تحدنا عنهما سابقاً.

عدد سكان حلب في فترة هذا البحث التاريخي وهو حوالي العام 1938 هو ثلاثمائة ألف نسمة، بينهم مائة وثمانون ألفاً من المسلمين ومائة وعشرون ألف مسيحي ويهودي.

إن من الصعوبة بمكان، في تلك الفترة معرفة عدد الطوائف المختلفة وعدد رعاياها. لكننا نستطيع بشكل تقريبي تحديد عدد المذاهب الإسلامية، والطوائف المسيحية كما يلي:

165,000 مسلم سني، 15,000 مسلم شيعي، 3,000 ماروني، 8,000 روم كاثوليك، 12,000 أرمن كاثوليك، 5,000 سريان كاثوليك، 3,000 روم أرثوذكس، 7,000 سريان أرثوذكس، 65,000 أرمن أرثوذكس، 13,000 يهودي¹، 1,500 بروتستانت، 1,000 لاتيني، 1,500 كلداني، والمجموع 300,000 نسمة.

يلاحظ التعدد الكبير للطوائف في مدينة حلب، مما يخلق بعض المشكلات، في مجتمع يتجه فكرياً توجهاً دينياً، أكثر من توجهه المحلي والإقليمي.

¹ يبالغ واضح التقرير الفرنسي المهندس غودار، وإن الوثائق التي أرخت لعدد اليهود في تلك الفترة تجعل العدد يقارب الخمسة آلاف نسمة. (راجع كتاب تاريخ اليهود بحلب للدكتور محمود حريثاني دار شعاع 2008).

إن من الصعوبة بمكان، في تلك الفترة، تحديد نسبة التزايد السكاني بمقارنة عدد الولادات مع عدد الوفيات، نظراً لعدم وجود إحصاءات دقيقة.

رغم ذلك، فإن المدينة تتوسع وتتطور بشكل واضح، نتيجة أمور حديثة واضحة ستحدث عنها لاحقاً.

توسع مدينة حلب

لاشك أن بدايات مدينة حلب كانت على مرتفع القلعة¹، وأن التجمع السكاني الأول قد تم على سطحها، وقد قامت على أنقاضه القلعة. ثم ظهرت حول هضبة القلعة، أحياء خصصت لسكن حكام المدينة. أحيطت القلعة بخندق، يعتقد الكثيرون أنه أعد للملث ماء² في حالات الحصار. شكل مرتفع القلعة إهليجي، بطول 500 متراً وعرض 400 متراً.

لقد دمرت قلعة حلب مرات عدة، وأعيد بناؤها وترميمها مرات، ولمعرفة أكثر بتاريخ القلعة، حتى فترة البحث، يجب الرجوع إلى كتيب نشره محافظ حلب حيثث، السيد بلوادوروترو في عام 1930³.

إن توسع مدينة حلب القديمة، حول القلعة، أوجد مفهوماً جديداً للحماية، فلم تعد القلعة تكفي للحماية ولاستيعاب السكان في حالة الأزمات الحربية، ولهذا كان بناء السور التحصيني حولها ضرورة⁴، وإن أقساماً كثيرة من هذا السور ما زالت ظاهرة؛ وتوضّح توسع المدينة داخل الأسوار، والضواحي التي نشأت في فترات مختلفة خارج الأسوار. أعيد بناء السور وخاصة في القرن الثاني عشر الميلادي، على أسس سور بيزنطي، ورمم عدة مرات خلال القرون 13 و 14 و 15 الميلادية، وخاصة في القرنين الميلاديين 14 و 15، وقد أضيفت إليه عدة أبراج محصنة.

يخترق سور مدينة حلب عدة أبواب، بقي عدد قليل منها، لكن أسماءها بقيت في ذاكرة الحلبيين وأعطيت للأحياء التي كانت تجاورها.

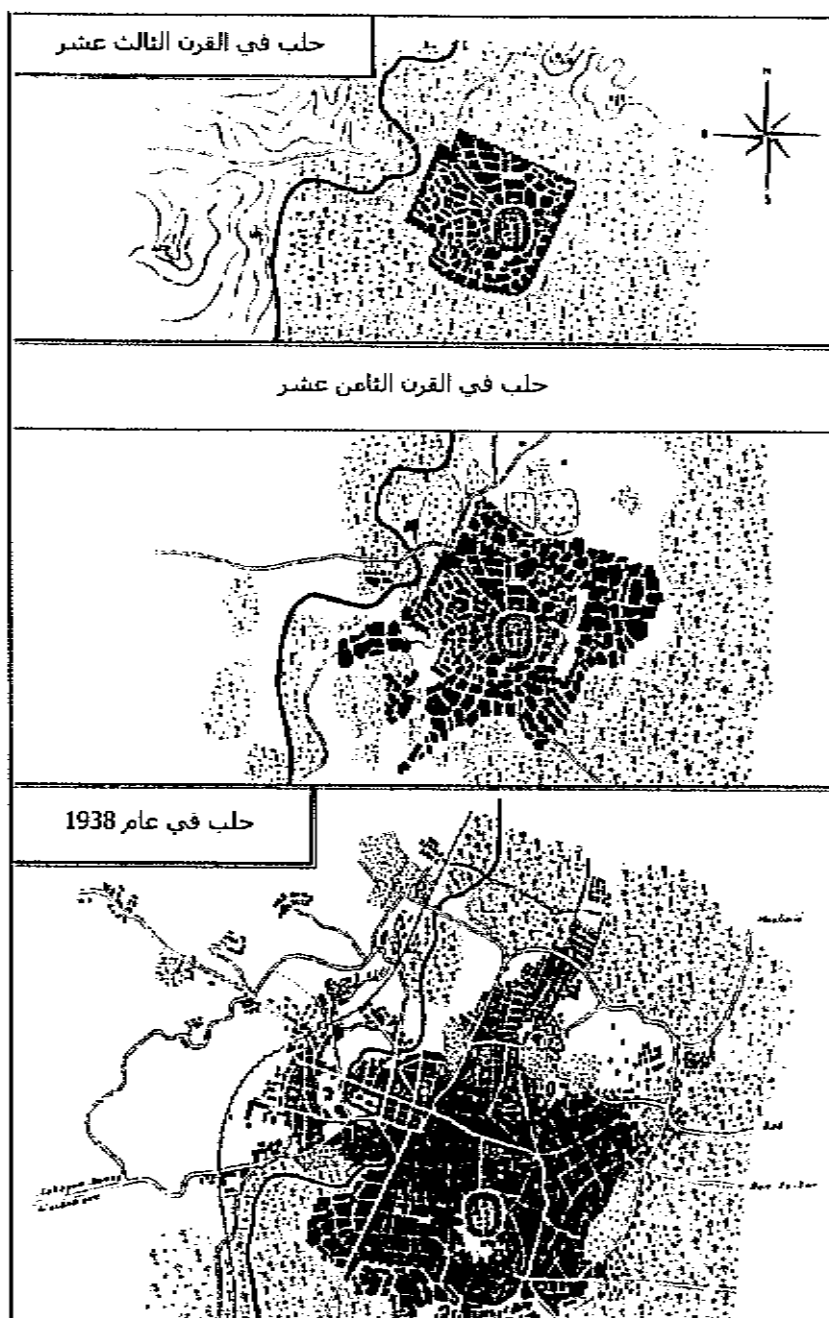
¹ لم تكن حريات قلعة حلب قد جرت، وكشف معبد الإله حدد -يتشوب- وبداياته تعود إلى الألف الثالث ق.م، قد تمت.

² لا بد أن ملء خندق القلعة بالماء، لا يرقى إلى مستوى الفعل، لشح مياه المدينة التي تجر من عدة كيلومترات خارج المدينة، وقد يكون استخراج المياه الجوفية ممكناً، وهذا ما أبدته الدراسات الحديثة.

³ عنوان الكتاب: "قلعة حلب وما حولها"، وقد ترجم إلى العربية من قبل الدكتورة زبيدة القاضي بعنوان "حلب عبر العصور"، ونشرته دار مركز الإنماء الحضاري 2002. ومعلوماته، لا ترقى إلى أكثر من فترة وجود المهندس غودنر في بلدية حلب. والمعلومات الحديثة وافرة جداً.

⁴ سور المدينة القديمة يعود إلى فترة أسبق من سور القلعة الأيوبية وتحصيناتها.

سور مدينة حلب، مربع الشكل تقريباً، وتوجد القلعة، بشكل واضح، في النصف الشرقي من المربع، وكان خط التقسيم يقسمها إلى قسمين شمالي - جنوبي.



يبرز من هذا التقسيم، أن توسع المدينة يتجه نحو نهر قويق. وبالتالي يتم تطور المدينة غرب القلعة.

سوف نعدد مختلف أبواب سور مدينة حلب المحصنة مبتدئين من الباب الأقرب إلى نهر قويق، ومتجهين نحو الشرق، فنرى:

باب جنين أو باب البساتين والجنان¹.

باب الفرج

باب النصر

باب الحديد

باب الأحمر

باب النيرب حيث يتجه منه المواطن الحلبي إلى قرية النيرب.

باب المقام حيث يتجه منه المواطن الحلبي إلى مقام إبراهيم الخليل.

باب قنسرين حيث يتجه منه المواطن الحلبي إلى قرية قنسرين.

باب أنطاكية حيث يتجه منه المواطن الحلبي إلى مدينة أنطاكية.

بعض هذه الأبواب في حالة جيدة كباب أنطاكية وباب الحديد، وتحيط بها أبراج محفوظة.

حتى القرن 16 و17، كانت مدينة حلب قائمة داخل سورها المحصن. وبعض الأحياء ما زالت تحتفظ بقدمها بوضوح، بشوارعها الضيقة، وتحيط بها المنازل، ويندر أن يكون لها نوافذ على الشارع، لكنها في الداخل ذات باحة واسعة، وفي بعض هذه الباحات حدائق.

لكن في نهاية القرن السابع عشر، وفي القرن الثامن عشر، أخذت المدينة امتداداً جديداً، بسبب نمو الحركة التجارية، وأخذ هذا الامتداد اتجاهاً:

فمن الجهة الشمالية والشمالية الغربية؛ ظهرت أحياء ذات غالبية مسيحية، في أحياء: الجديدة والكتّاب، وأكثر أعمال السكان هي التجارة.

¹ هذه التسميات القديمة للأبواب، ولم تكن الدراسات الحديثة لها قد ظهرت.

أما من الجهة الشرقية والجنوبية، والجنوب الشرقي، فقد ظهرت أحياء إسلامية سكنها المهاجرون من الريف، أو من البدو الرحل، وأغلبهم من المزارعين أو العمال.

في نهاية القرن التاسع عشر، امتدت حلب مجدداً، وبشكل رئيسي نحو الشمال والشمال الغربي، وهكذا ظهرت أحياء ذات غالبية مسيحية، "العزيزية". أما حي الجميلية فقد قام قرب ضفة نهر قويق وفي غربه. كما أن التجمعات السكانية ذات الغالبية الإسلامية، قد ازدادت في محيط المدينة الجنوبي الشرقي والشرقي.

في بداية القرن العشرين وحين ارتبطت مدينة حلب، عن طريق سكة الحديد، ببيروت ودمشق من جهة، وبالأناضول من جهة أخرى، بنيت محطات للقطارات على الجهة الغربية من نهر قويق؛ وبذلك جرى امتداد جديد لها نحو الغرب.

بعد الحرب العالمية الأولى، أخذت مدينة حلب امتداداً جديداً لها، بفضل بناء أبنية عديدة بأسلوب حديث - قديم¹.

لقد سكن الأحياء الغربية، السكان المسلمون الذين غادروا المدينة القديمة بغية الخروج إلى المدينة الحديثة، وتفتيشاً عن الأساليب الحديثة للسكن.

إن أحياء الجميلية والعزيزية، امتلأت بالعديد من المباني الحديثة وسكنها الموظفون، وضباط الجيش الفرنسي في حلب الذين أغروا المالكين بالبناء، ودفعوا لهم أجاراً مجزياً.

وهكذا ظهر بالتالي حي السبيل، وبني فيه عدد من المنازل الجديدة حول وبالقرب من محطة بغداد لسكة الحديد، ومحطة الشام².

والخلاصة، فإن توسع وانتقال سكان مدينة حلب، كان باتجاه الغرب، أي باتجاه تَلْقَى الهواء الشمالي الغربي الرطب.

في بداية القرن العشرين، أخذ توسع مدينة حلب شكلاً آخر نتيجة مجيء عدد كبير من الأرمن إلى هذه المدينة، ففي شمال حي العزيزية ظهرت أحياء الجابرية والسليمانية، وأبعد قليلاً نحو

¹ بناء حديث طابقي، مع ياحة داخلية وأخرى خارجية، وتظهر مثل هذه العمارة الحديثة في أبنية أحياء الجميلية والإسماعيلية، وحتى في بعض أبنية حي العزيزية الأولى.

² أزيلت في منتصف القرن العشرين، وكان موقعها بالقرب من مديرية مائة حلب الحالية.

طريق حول البلدة¹، ظهرت تجمعات سكانية هامة حول منطقة الميدان، فلقد اهتمت عصابة الأمم بمشكلة هؤلاء المهجرين، وأوضاعهم القاسية، فقررت تسهيل إقامتهم بشراء أراضٍ قسمتها إلى محاضر، وقد استطاعوا بمهارتهم الاقتصادية والعملية، أن ينجحوا في بناء (مدينة صغيرة ١٩) لهم؛ وشيئاً فشيئاً استبدلوا بأماكن إقامتهم، التي كانت في براكات من الخشب والصفيع، منازل بنيت من الحجر.

ضواحي أخرى على شكل تجمعات كبيرة لهؤلاء المهجرين قد ظهرت، نذكر منها ضاحية السريان، وضاحية أرمنية أخرى باسم (الداودية) نسبة إلى الموظف الكبير المكلف من قبل المفوض السامي الفرنسي الذي ساعد على إنشائها². وأخيراً ضواحي الشيخ مقصود والهالك التي كانت بعيدة عن محيط مدينة حلب.

قبل أن ننهي هذا البحث المختصر عن توسع مدينة حلب، لا بد أن نذكر الدارات التي بنيت على هضبة الأنصاري، الهضبة الصخرية الكائنة غربي المدينة، خارج المخطط التنظيمي لبلدية حلب؛ وستحدث عنها بالتفصيل، كما ستحدث عن الأحياء، كل حي على حدة بحسب أوضاعهم الحاضرة³ والتطورات التي طرأت عليها.

من المهم أن نورد لإحصاءات المباني التي جرت عام 1922 بحسب أهميتها، وحسب الترخيص الذي أعطي لها من سلطات البلدية، وبعضها لبناء مباني ذات خمس طوابق.

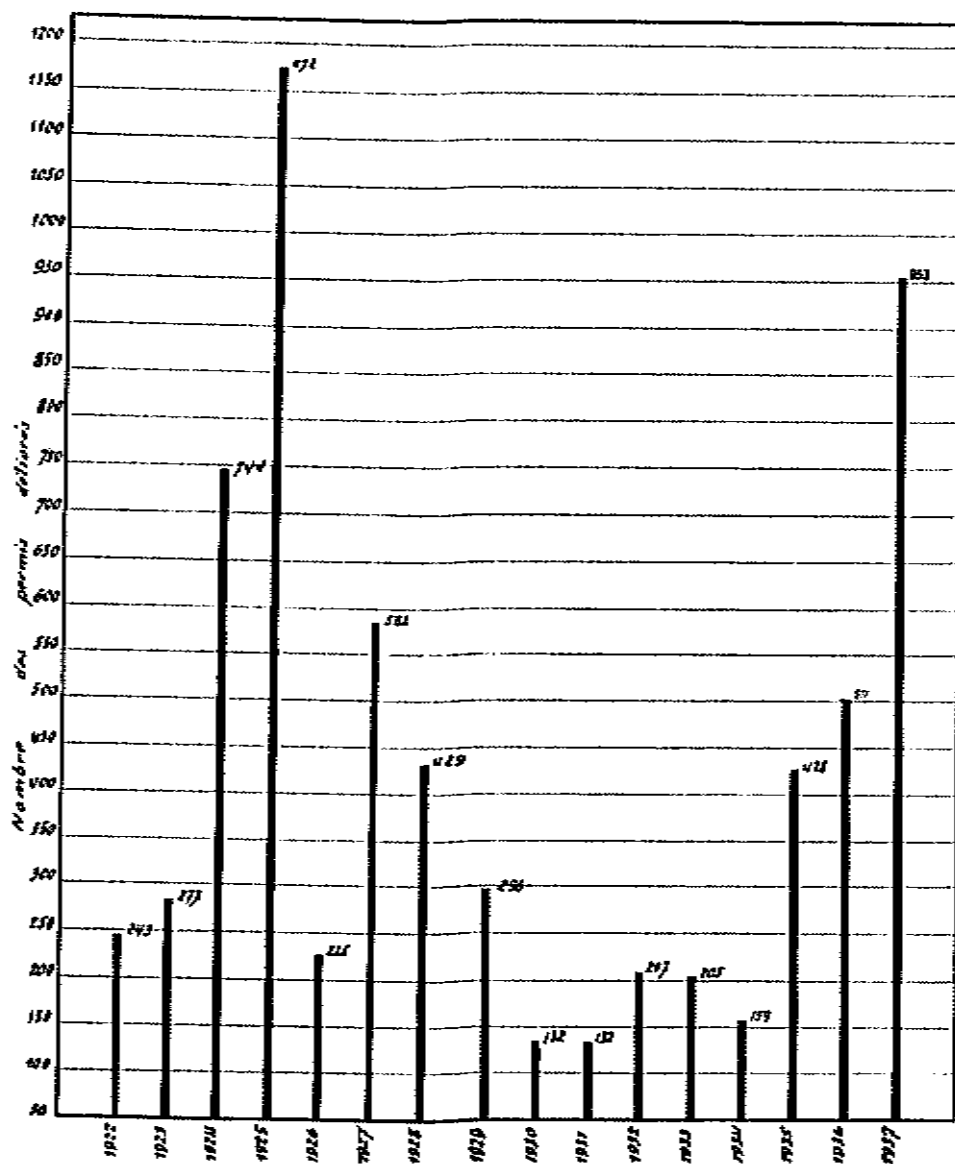
يمكننا أن نلاحظ ازدياد أعمال البناء بشكل خاص خلال الأزمات النقدية التي مرت على البلاد.

¹ في الواقع كان هناك عدة طرق حول البلدة. طريق في منطقة بركة المسلخ بالغرب من منطقة باب النرب حالياً وطريق يمتد من الميدان باتجاه عين اتل وثالث يمتد من الشكنات الفرنسية التي تحولت إلى مدرسة الفرير لاحقاً باتجاه ساحة الجامعة حالياً صعوداً نحو منطقة الفراقان.

² هكذا ورد في وثائق بلدية حلب التي سجلها المستشار الفرنسي في البلدية السيد شارل غودار.

³ هكذا ورد في وثائق بلدية حلب التي سجلها المستشار الفرنسي في البلدية السيد شارل غودار.

خطوط بيانية
توسع مدينة حلب بين عامي 1922 و 1937
المباني الجديدة



بعض أحياء مدينة حلب

سوف ندرس أولاً أحياء المدينة القديمة، مبتدئين بالأحياء المجاورة للقلعة. إن القلعة بوضعها الحالي - والحديث يتناول دائماً تقارير بلدية حلب في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين - ترتفع على هضبة كلسية، محاطة بأسوار وتضم مبانٍ دفاعية هامة بنيت بالحجر الكلسي الحلبي الأصفر كما كسيت سفوحها، منذ القديم ببلاطات حجرية، لم يبق منها إلا بعضها في قسم من السفح الجنوبي الغربي.

إن مدخلها المحصن بدرجه العريض هو من المباني المحفوظة جيداً، ويدل دلالة واضحة على أهمية ومظهر هذه الأبنية في أبعثها الأولى.

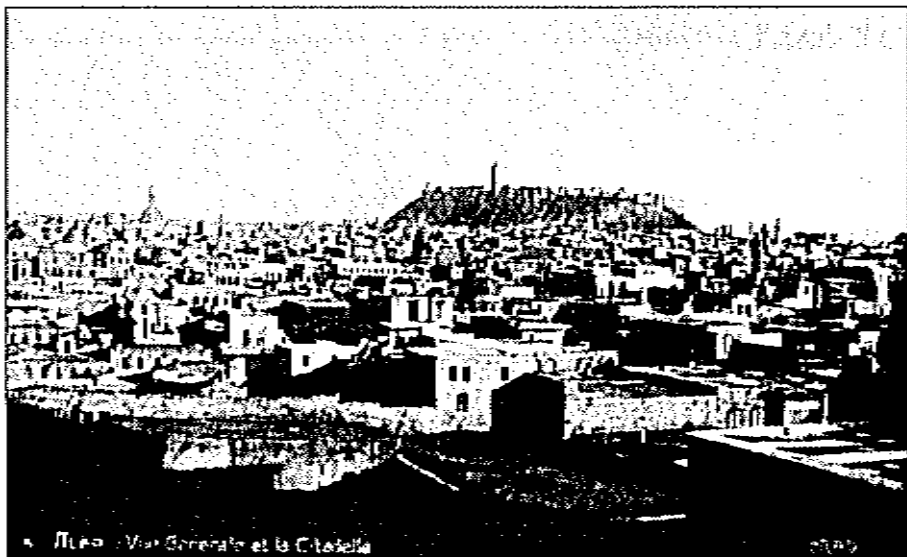
يوجد في القلعة حالياً، قطعاً من الجيش الفرنسي، تقيم في مخيمات نصبت فوق مرتفعها؛ ولكن يوجد أيضاً عدد من المباني القديمة: قصر وجامع بمئذنته التي ترتفع حوالي عشرين متراً. ولقد قامت مصلحة الآثار بتنظيفات داخلها، وتأمل يوماً أن تُظهر عناصر هامة من حضارات قديمة (هكذا!!!)؛ إذ لا ننسى أن الغزاة قد أعادوا بناء القلعة على أنقاض بناء من سبقهم.

إن من الضرورة بمكان تأمين الاعتمادات المالية للقيام، سريعاً، بالكشف على ما ترضه، كما أن على مصلحة الآثار، على الأقل، أن تحفظ المباني الحالية، وأن تزيد من مجهودها، لتعطي المظهر الهام لهذه الأبداء التاريخية الرائعة.

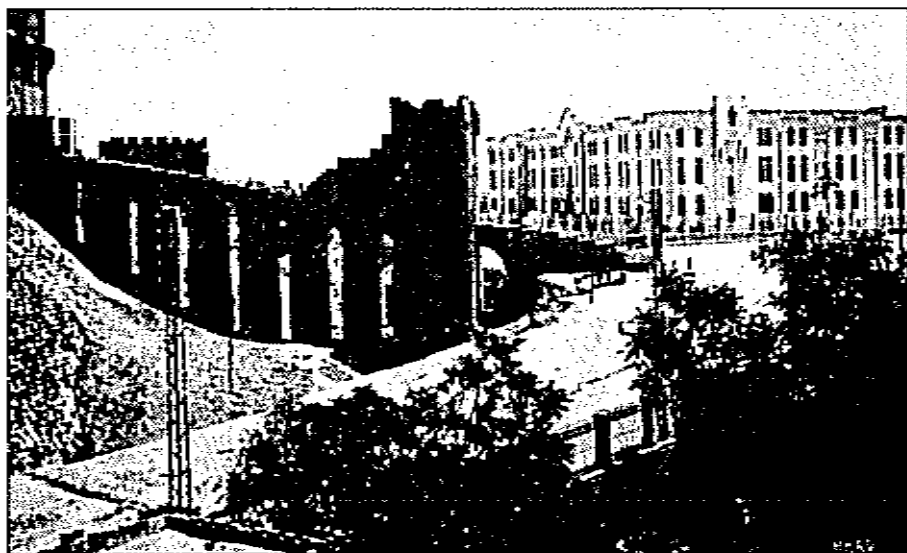
في الجنوب والجنوب الشرقي من القلعة توجد أحياء: باب الأحمر وساحة الملح والأعجام والقصيلة والحوارنة، وهي داخل أسوار المدينة الأولى.

كما توجد أحياء باب المقام وباب النيرب.

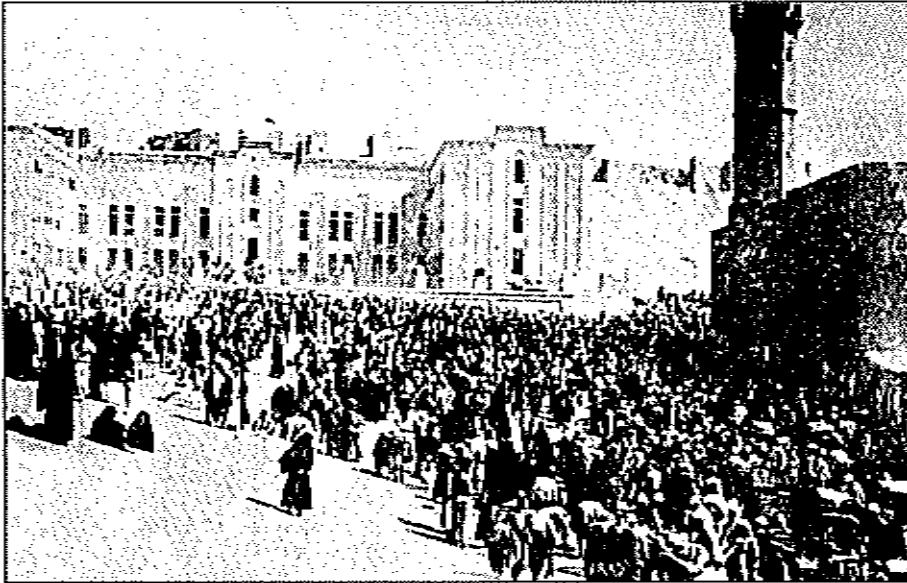
¹ لا نعرف ماذا يقصد المهندس غودارد "الغزاة". إن الغزاة يدعون ولا يتنون!



حلب - منظر عام من الغرب



مدخل قلعة حلب، وفي يمين الصورة دار الحكومة حتى عام 2007، ثم أُخليت للاستثمار السياحي



دار الحكومة و"سوق الجمعة" منذ البداية وحتى العقود الأخيرة من القرن العشرين

ما وراء السور الأول لمدينة حلب القديمة ومن الشرق إلى الجنوب؛ توجد الأحياء التالية: القطنية، بركة المسلخ، الضوضو، محمد بك، علي بك، الصالحين، السخانة، البكارة، المعادي؛ وإن كل هذه الأحياء إسلامية، وسكانها إما قرويون، أو بساتنة يعملون في بساتين حول حلب أو عمالاً.

إن المباني والمنازل ذات الأهمية في هذه الأحياء هي: أمام السفح الجنوبي للقلعة حيث بنيت (السراي)، المبنى الإداري للمدينة وللمحافظة، وإن مكاتب المحافظ والمحافظه فيها؛ كما فيها مكاتب مختلف المصالح: المالية والأشغال العامة والسجل العقاري والمصارف وغيرها... كما أنها بمثابة قصر العدل.

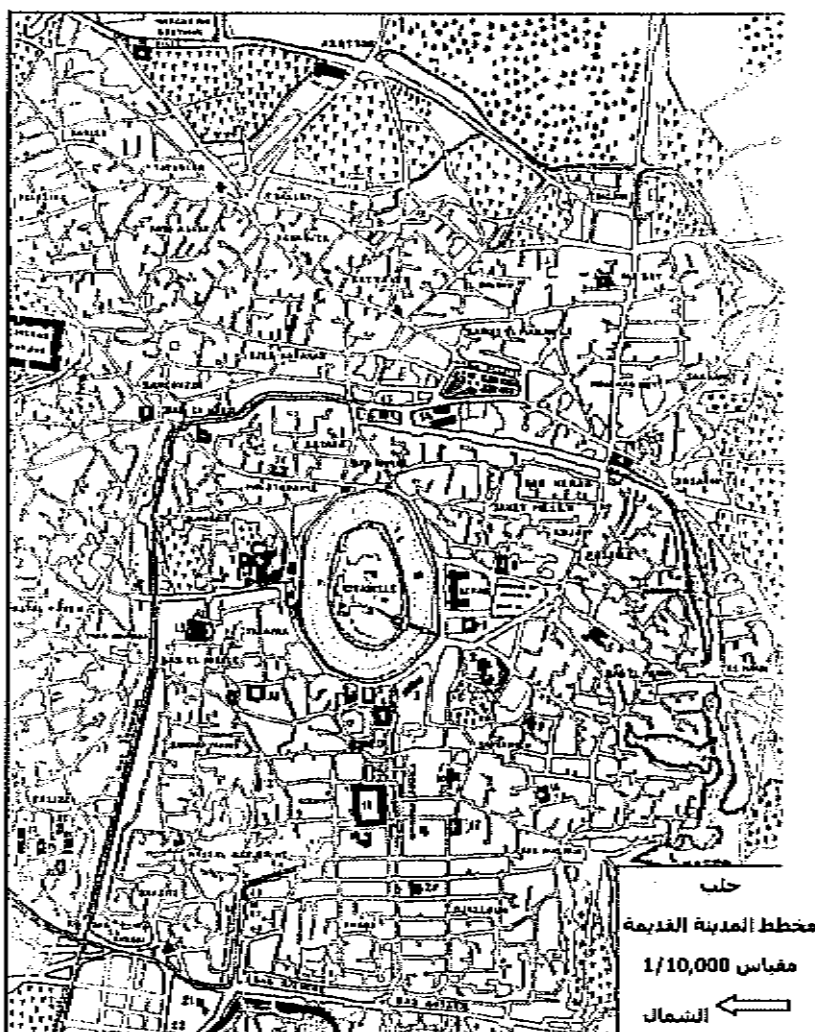
تتألف السراي من مبنى ذي طابقين ولها جناحان.

لقد وجهت انتقادات كثيرة لوضع هذا المبنى الحديث بجانب القلعة، رغم أنه من الواضح أنه كان المفضل أن تُبنى بين الأبنية الحديثة لمدينة حديثة¹.

¹ رغم ذلك فقد حاول المهندس المعمار أن يوائم بين زخارف القلعة (إلى حلب ما) وبين زخارف واجهة مبنى السراي، ولعرفة العمل، يمكن المقارنة مع واجهة قصر العدل بجوار السراي وهو غير مقبول في قلب المدينة القديمة.

المصطلحات

27 كنيسة الروم الأرثوذكس	14 مدرسة وفاندر (العروبة حاليا)	1 جامع السلطانية
28 فندق بارون	15 جامع الطواشي	2 جامع الخسروية
29 بنك سورية ولينا	16 جامع الرومي	3 المستشفى الوطني
30 للشركة الجزائرية	17 كنيسة الأرض المقدسة (الشيباني)	4 حان خاير بك
31 البنك التجاري الجزائري أنتونسي	18 جامع الحلوة	5 مدرسة الفنون والصناعة
32 دار الكتب الوطنية	19 جامع العثمانية	6 جامع الحيات
33 دائرة البريد والبرق	20 جامع البهرمية	7 البلدية. السجن. مقر الدرك
34 نصب بيوت	21 جامع الدراوشة (العلا خاة)	8 جامع الأطروش
35 غرفة التجارة	22 المنحف	9 جامع المواريني
36 جامع البيضاء	23 الكنيسة المارونية	10 جامع مبرو
37 حان الورير	24 كنيسة الروم الكاثوليك	11 الجامع الكبير
38 حان كورت بك	25 كنيسة الأرمن الأرثوذكس	12 معجر الدرك الفرنسي
	26 كنيسة العسريان الكاثوليك	13 مديرية الصحة



من بين الانتقادات: أن حلب مدينة ذات أغلبية مسلمة، وأنه يجب أن تكون المصالح الرئيسية بجوار الأحياء الإسلامية الأكثر أهمية. ثم إن هذه الكتلة الحديثة تتعارض تماماً مع طراز عمارة القلعة، وهذا الأمر قد لا يكون مانعاً كبيراً، فالقلعة تبقى الأهم والمهيمن أمام هذا البناء الحديث من الحجر الكلسي. وأيضاً فمن المؤسف أن الاتجاه السياسي والديني، قد تغاضى عن تيار تطور المدينة وامتدادها نحو الغرب والشمال؛ فأقام هذه الكتلة الضخمة للإدارة خارج نطاق امتداد المدينة ونشاطها؟!

إن منازل مختلف هذه الأحياء قليلة الأهمية، وفي بعضها باحة كبيرة وحدائق.

في هذه الأحياء أيضاً توجد بعض الخانات فيها باحات كبيرة محاطة بأبنية ذات صفة تجارية، وفيها تستقر القوافل وتفرغ حمولاتها. لكن هذه الأحياء ليست تجارية بشكل عام، فأزقتها ضيقة، ومنازلها قليلة النوافذ تطل منها على الشارع. وإذا وجدت أية فتحات، فهي صغيرة جداً.

هنا سوف نورد أهم الشوارع الرئيسية:

حول القلعة وبجوار خندقها يوجد شارع يؤدي إلى ساحة واسعة أمام مبنى السراي؛ يصبح عريضاً على حساب جزء من خندق القلعة، لإتاحة المرور السهل، ولكن دون المساس بالصفة التاريخية لهذا المبنى الدفاعي.

ثم إن شارع سوق الجمعة يتيح الوصول إلى حي القصيلة، ثم إلى باب المقام. لكن الشارع الأهم هو الذي يسير مع الأسوار ويربط بين باب المقام وباب النيرب حتى ثانوية ويغاند¹ ومديرية الصحة²، وتكثر الحركة فيه لموقعه الهام والنشاط الذي ينتشر فيه، ولقد نظمت بلدية حلب فيه حديقة عامة دعت بحديقة ((بيوت))³، سوف نتحدث عنها لاحقاً.

في الاتجاه نحو الشرق، وفي محيط هذه الأحياء، يجب أن نصل إلى طريق "حول البلدة"⁴؛ وقد صمم ولم يتفذ، لنقص الاعتمادات؛ ولو نفذ لأتى بنتائج هامة، وخاصة من الناحية الصحية. ومن المعروف أن في هذه الأحياء توجد مقبرتان، الواحدة إلى الجنوب والأخرى إلى الشرق.

¹ هي المدرسة التي بنيت في فترة الانتداب في حي جب القبة للتدريس، ولاجتماع سكان الحي، وفيما بعد أخذت اسم إعدادية سيف الدولة، وما زالت قائمة أمام مبنى الطب الشرعي في الحي المذكور؛ تدعى المدرسة اليوم بـ "صفية القرشية للفنون النسوية"، وقسمها الآخر ثانوية العروية.

² كانت مديرية الصحة في حي جب القبة، ثم انتقلت وحلت محلها مديرية الطب الشرعي، ولا تزال.

³ الحديقة القائمة بين المدرسة ومكتب دفن الموتى وما زالت قائمة، مع إلغاء الاسم الفرنسي.

⁴ نسمي أطلق على طريق دائري صمم ليحيط بالبلدة القديمة، وقد نفذ القسم الغربي منه وعمر حالياً أمام مدخل جامعة حلب وجامع الفرقان.

في الجنوب والجنوب الغربي للقلعة، وداخل أسوار مدينة حلب القديمة، توجد الأحياء القديمة، وتضم: أسواق (المدينة)، وأحياء: السفاحية وباب قنسرين والجلوم. أما خارج الأسوار فتوجد أحياء الفردوس والمغاير والكلاسة، إن هذا القسم من المدينة القديمة هام جداً من الناحية التجارية. فأسواق (المدينة) تضم اختصاصات متعددة، وهي مشكّلة من شوارع مغطاة، وعلى طرفيها مخازن كثيرة، وأغلبها ذو مساحة صغيرة. وعلى سقفها توجد طبقة سميكة من التراب تحميها من حر الشمس وبرودة الشتاء. أما إضاءتها فهي ضعيفة، وتأتي من فتحات في السقف، وفي أطرافها. إن مجموعة الأسواق هذه تشكل متاهة معقدة بالنسبة للغريب عنها، فشوارعها وأزقتها الضيقة تتشابك بعضها ببعض.

إن أهمية الأسواق التجارية كبيرة، ففيها أغلب الصناعات، من الإسكافيين إلى الحبالين، إلى الدباغين والصباغين والنساجين والخياطين، فضلاً عن سوق للأغذية وللعطارين وغيرهم.

أكثر مباني هذه المنطقة أهمية هي: الجوامع وكنيسة؛ ولا ننس المستشفى الوطني¹. وإن أهميتها تكمن في وجودها على طول السور الغربي للمدينة مشرفة على جزء كبير من المدينة القديمة، علماً بأن أبراج السور مأهولة أو تغطيها الأبنية السكنية.

سكان هذه المنطقة من طبقة أرفع من سكان الأحياء الشرقية؛ فهم بائعون وتجار ومحامون وأطباء وموظفون، وأغلبهم مسلمون سوى المنازل حول كنيسة الأرض المقدسة² وكذلك الخانات، فقد سكنها مسيحيون وبعض الأوروبيين³.

في شمال وشمال شرقي القلعة توجد أحياء داخل سور المدينة القديمة هي: البياضة والمستدامة والجيلة والفرافرة، وفي هذا الحي الأخير توجد منازل تقليدية رائعة.

ما وراء السور وإلى الشرق توجد أحياء: جب قره مان وأغاجك والبلاط وقاضي عسكر. وإلى الغرب من "قلعة الترك"⁴ شمالاً وغرباً توجد أحياء: قسطل المشط، وقسطل الحرامي أو الحرمي، وأفيول، والألحي.

¹ عرف سابقاً بمستشفى الغرباء ثم بانستشفى الوطني حتى بداية عام 2002، ثم استعمل المبني كمعهد انطلاقات لمنه التمريض حتى عام 2006. ولدى تبني المشروعات السياحية حول قلعة حلب قررت الدولة استثماره كفندق سياحي، ويوش بذلك في عام 2007.

² يقصد بها كنيسة مدرسة الشيباني الخالية، التي هدمت ربما في زلزال فلم تعد قائمة غير أن المدرسة ما زالت قائمة، وعرفت سابقاً بمدرسة الأرض المقدسة حتى أربعينيات القرن العشرين فانتقلت بطلابها إلى مدرسة الأرض المقدسة بجانب جامع الفرقان، ثم أُنمت وبقي الدير فقط إلى اليوم.

³ مثل خان الدير ومدرسة أنطاكية وغيرها.

⁴ الشكنة القائمة في شمال شرقي المدينة القديمة والتي بناها إبراهيم باشا المصري بعد عام 1832، والتي دُعيت فيما بعد بمركز التدريب الثاني، وهناك مشروع لاستثمارها سياحياً.

أغلبية سكان هذه الأحياء هم من المسلمين عدا امتداد حي الجديدة إلى الشرق فقد كان فيه مسيحيون، كأحياء: تراب الغرباء والتدرية وما جاورهما؛ أزقتها ضيقة في مجملها، ولا يوجد لمنازلها نوافذ على الشارع، وتستفيد من النور والهواء عبر باحاتها الداخلية، وقد بُدئ بفتح شوارع عريضة فيها؛ وأهمها شارع الخندق الذي فُتح على أنقاض الخندق الأول لمدينة حلب القديمة من الجهة الشمالية - الشرقية؛ ابتداءً من باب الأحمر ومستمرًا إلى باب الفرج. وما زال إلى اليوم يعرف بشارع الخندق¹. وقد اتصل به شارع السراي الذي يدور حول القلعة وأكبر بناء فيه هو بناء البلدية²، وبناء ثكنة الدرك³، والسجن⁴.

إلى الشرق بعيداً عن القلعة وعن سور المدينة وعلى امتداد طريق حول البلدة كان يوجد المسلخ (القديم) وسوق الغنم، وبالقرب منها تتطرق الطرق المؤدية إلى بلدة الباب، ثم باتجاه الرقة ودير الزور، مروراً بأحياء قارلق والدالين.

إن سكان هذه المنطقة من المزارعين ومربي الحيوانات وبائعيها والعمال، وصغار التجار؛ ولكن يوجد زعماء لهذه الأحياء، يتمتعون بسلطات تشبه سلطات الإقطاعيين في السابق؛ يتنازعون فيما بينهم أحياناً ويجرون معهم السكان إلى هذه المنازعات. ولقد بقي هذا القسم من المدينة يحتفظ بالعادات الشرقية، التي تستمر دون أية تبدلات تذكر.

إلى الغرب من الأحياء التي ذكرناها أعلاه، وداخل أسوار المدينة القديمة توجد أحياء: ما وراء الجامع والعقبة وقسطل الحجارين وبحسيتا وبندرة اليهود؛ ويلاحظ أنها تختلف تماماً عن الأحياء السابقة. فحول الجامع الكبير تقوم أسواق المدينة، مركز التجار الكبار لمدينة حلب، وفي حي قسطل الحجارين توجد المصارف ويالعو الأحجار الكريمة والذهب والأقمشة الثمينة والسجاد ومكاتب التجار الأغنياء. وقد فُتح بداية شارع هام بدءاً من باب جنين، مروراً بخان

¹ بُدئ بردم الخندق من أنقاض زلزال 1822م؛ وفي أواخر القرن التاسع عشر فتح الشارع، ودعي في البدء بـ "درب العربية" لتسير فيه عربات نقل الأشخاص التي تجرها الخيول.

² هو البناء القائم أمام البرج المتقدم على سفح القلعة الشمالي. وقد استعمل فترة مبنى للهجرة والجوازات حتى بداية القرن الواحد والعشرين، ثم أفرغ للاستثمار السباحي حول قلعة حلب.

³ كان منزلاً فخماً لعائلات حلية، ثم أصبح داراً للحكومة في عشرينيات القرن العشرين، ثم أهمل وهدم نصفه وما زال على حاله.

⁴ كان بناءً سكنياً فخماً مؤلفاً من عدة دور، ثم جمعت بعضها إلى بعض واستعمل سجنًا فترة طويلة، وأُخلي قبل نهاية القرن العشرين وهدم مؤخراً، واستعملت أرضه مرآياً للسيارات المتصادرة، ثم المهلة. وتعرف المنطقة باسم السجن القديم، وهو نهاية انشارع المؤدي إلى ما يعرف بالسبع بحرات.

الجفتلك¹، وينتظر امتداده حتى شارع السراي مروراً بشارع السجن، ويكون هذا العمل وراء غاية صحية، وتسهيلاً للمرور.

أما حي العقبة فله وضع خاص جداً، فقد بني على مرتفع ويطل على شارع بحاذي السور الجنوبي بدءاً من حي الكلاسة حتى باب جنين مروراً بباب أنطاكية. يسكن هذا الحي تجار وموظفون ومستخدمون. وهو بكامله تقريباً حي إسلامي، وشوارعه عريضة إلى حد ما، كما أن منازلها تحمل طابعاً شرقياً إسلامياً.

نعود إلى شارع الخندق الذي يمتد على طول السور القديم الشمالي للمدينة القديمة، ويصل حتى باب الفرج. وتدعى المنطقة باسم ((ساحة ساعة باب الفرج)) بسبب وجود برج الساعة الضخم، وتعتبر هذه الساحة حلقة اتصال بين المدينة القديمة وبين المدينة الحديثة، وأهميتها في الحركة المرورية كبيرة، وتقوم أمام برج الساعة بناية دار الكتب الوطنية.

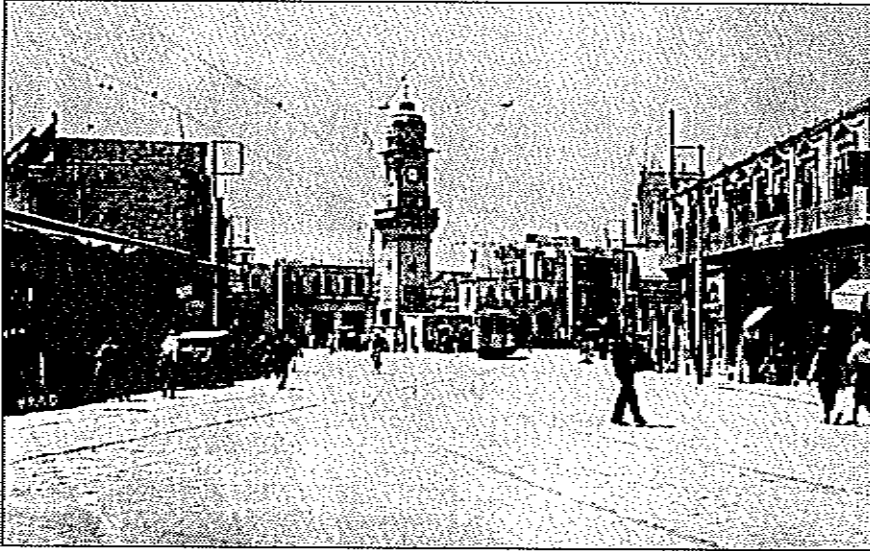
في نهاية ساحة باب الفرج يوجد حي بحسيتا الذي يمتد حتى باب النصر، وتسكنه غالبية يهودية، وتوجد فيه بعض المخازن التجارية النشطة.

لا بد من التنويه في هذا القسم من المدينة في الجنوب الشرقي من ساحة باب الفرج توجد منازل الفحش والفجور؛ كما أن شارع بحسيتا هام، ليس فقط من الناحية التجارية، بل أيضاً من الناحية المرورية، وإننا في الغرب من القلعة، نرى الأحياء أكثر غنى وأكثر فعالية تجارية.

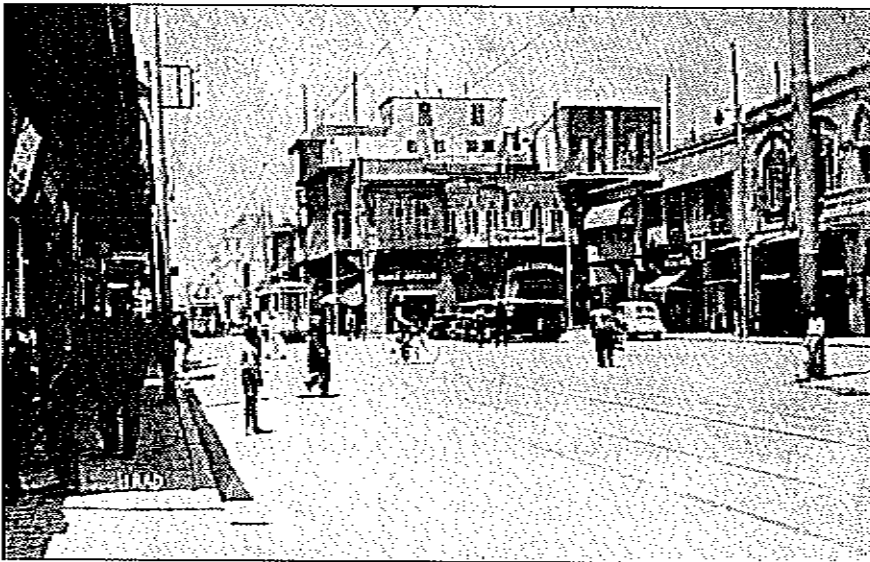
في الشمال والشمال الشرقي وخارج الأسوار تقوم ضاحية هامة، نواتها محلة "الصلبية" وأغلب سكانها من الطوائف المسيحية، وفيها كنائس الأرمن الغريغوريين والسريان الكاثوليك والروم الأرثوذكس والكاثوليك، والموارنة والأرمن الكاثوليك؛ شوارعها ضيقة وعمراتها مقبية وجدران المنازل عالية، ونوافذها محصنة، ولكن مظهرها حديث. وفي الحي سوق اعتاد سكان المحلة شراء لوازمهم منه ويتميز بوجود الفواكه الجديدة والخضراوات الطازجة واللحوم المرغوبة، وفيها حُم العجل فضلاً عن أنواع الأسماك، وقد اعتاد الأوروبيون المقيمون في المحلة وفي مدينة حلب عامة ارتياد هذا السوق حتى بداية الألف الثاني، فانتقلت أهميته إلى سوق غربي المدينة الحديثة يُدعى سوق الخالدية.

¹ شارع المتني حالياً، وفيه أكثر من مصرف.

نفادر المدينة القديمة لنتقل إلى المدينة الحديثة ، وقد تطورت بعد الحرب العالمية الأولى فنصل إلى أحياء حديثة سكانها الحلبيون من مختلف الملل والطوائف إلى جانب المسلمين. منازلها على طراز منازل كبار المدن الأوربية : الشوارع عريضة نظمت على الأسلوب العمراني الأوربي.



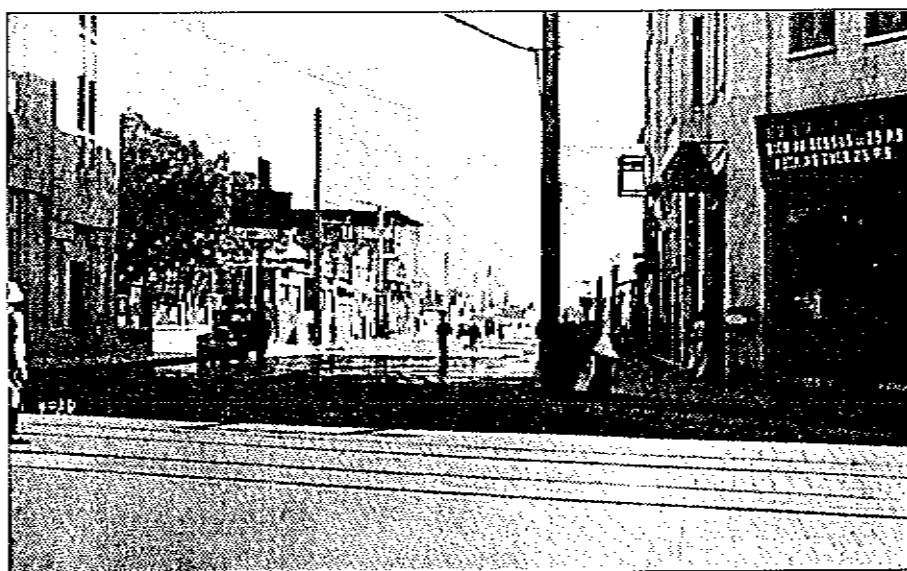
ساحة باب الفرج وفي منتصف الصورة برج الساعة



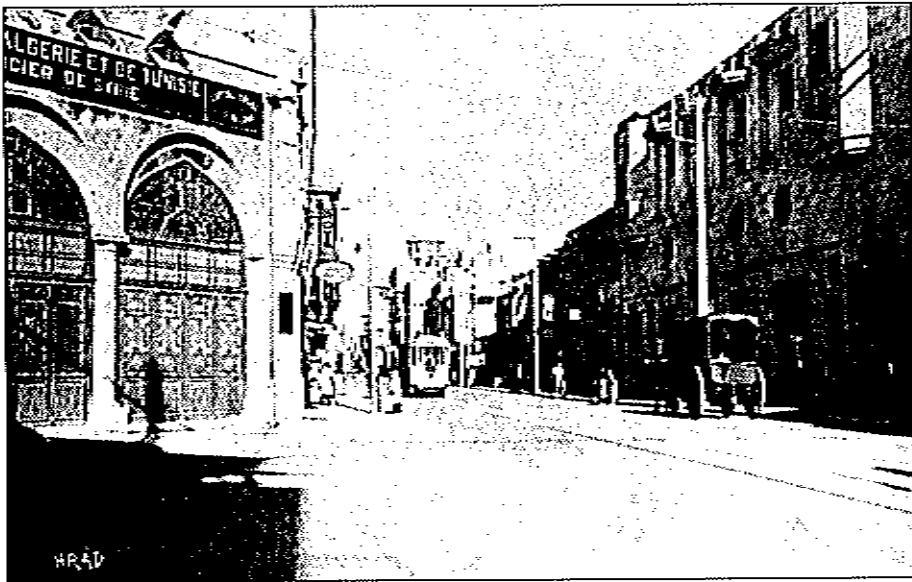
ساحة أمام مبنى البريد السابق - حالياً مقر شرطة الحراسة



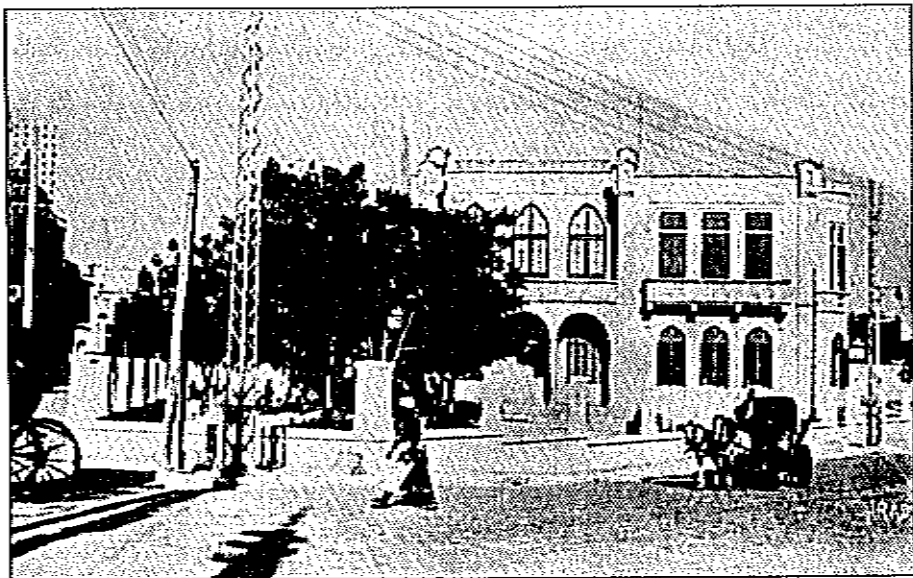
مدخل شارع "التل" من الجهة الجنوبية



ساحة غورو وشارع فرنسا "سابقاً" - شارع شكري القوتلي حالياً



شارع شكري القوتلي حالياً



مبنى المتحف الوطني السابق - حالياً موقع ومبنى المتحف الوطني بحلب

في مقدمة المدينة الحديثة ، وإلى الغرب من ساحة باب الفرج ، توجد محلة بستان كل آب¹ ، وقد صممت وتطورت في العشرينيات من القرن العشرين ، لتستقبل السيارة وحمولتها من البضائع والركاب ، خارج أسوار المدينة القديمة ، ولهذا فهي تضم العديد من المرائب وورشات الصيانة ومخازن لبيع قطع التبديل والفنادق والمطاعم والمقاهي والملاهي ، وكل ما يهم الغريب وطعامه ومبينه ولهوه.

في الغرب من محلة بستان كل آب ، نُظِم شارع عريض للمدينة الحديثة ، هو شارع غورو² ، وفيه فتحت المقاهي الرئيسية ودور السينما والفنادق والملاهي أيضاً ؛ وفي نهايته الشمالية يتقاطع مع شارع فرنسا³ ، وهذا امتداد نحو الغرب لشارع الخندق الذي تحدثنا عنه أعلاه ، ونقطة التقاطع هذه لعبت دور المركز والساحة الرئيسية للمدينة الحديثة ؛ ففي الليل حين تنار أضواء المخازن ودور السينما ، يشعر المرء أنه في مدينة أوروبية.

إن المنطقة الواقعة بين شارع غورو ونهر قويق ، هي في تطور مستمر ، وتتوقع إدارة بلدية حلب⁴ أن تُبنى فيه سلسلة من المنازل الحديثة ذات خمسة طوابق ، وسيغير مظهر هذا القسم من مدينة حلب. وقد عمدت البلدية إلى تنظيم مجرى نهر قويق في هذه البقعة وأنشأت شارعاً عريضاً على طول ضفته ، يبدأ من الجسر الذي بني في شارع فرنسا ويصل إلى أمام قصر المتحف⁵. إن مخازن شارع فرنسا تبدو مزدهرة تجارياً في هذا القسم من المدينة.

إلى الشمال الغربي من هذه المنطقة يوجد حي العزيزية الحديث ، ويحده من الجهة الجنوبية شارع فرنسا ، وحي التل من الجهة الشمالية الشرقية. نظمت فيه شوارع عريضة ، وقامت على أطرافها منازل ذات ثلاث وأربع وخمس طوابق حديثة ومريحة.

¹ كل آب : تسمية تركية قديمة للموقع ، والكلمة تعني بالعربية ((بستان ماء الورد)).

² حالياً شارع بارون باسم أقدم فندق فيه ؛ فندق بارون بني عام 1911 ولا يزال قائماً.

³ هو شارع التقوتلي حالياً.

⁴ الحديث دائماً عن المنطقة في الثلث الأول من القرن العشرين.

⁵ يجب العودة إلى تاريخ مبنى المتحف القديم الذي هدم في الستينات من القرن العشرين وبني في مكانه المتحف القائم حالياً لفهم كلمة ((قصر)) ، وقد بني أمامه جسر حديث على نهر قويق ، لكنه غطي في الفترة الأخيرة مع قسم كبير منه حتى الحديقة العامة ، دفناً للثبوت.

وجدت في هذا الحي أغلب مكاتب القنصليات، ومقر المندوب السامي الفرنسي¹، وحديقة عامة نظمت بشكل جيد². كما بنيت كاتدرائية الموارنة في موقع مقبرة المسيحيين³. امتد حي العزيزية شيئاً فشيئاً نحو الغرب حتى مجرى نهر قويق، وفي الشمال نحو محطة بغداد.

إن هذا البحث مناسب للحدث على أقسام المدينة القائمة على الضفة اليسرى لنهر قويق: ففي شمال الحي المسيحي "الصلبية" توجد محلة قديمة عرفت باسم الجديدة، وفيها سوق مزدهر جداً حيث أغلب سكان المدينة الحديثة يأتون للشراء منه.

إنها مناسبة أن نذكر أن مساحات واسعة خارج مدينة حلب مغطاة بالمقابر، وإن قسماً كبيراً منها قد أوقف الدفن فيه وخاصة ما يوجد منها قرب المدينة الحديثة. ومع ذلك ما زالت مقابر كثيرة قائمة، ويتم الدفن فيها أو هو متوقف. وإن هذه المسألة بحاجة إلى بحث واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها.

سوف نبقى على الضفة اليسرى لنهر قويق، وسوف نورد تطوراً كبيراً وسريعاً نحو الشمال، نحو الحي الذي سكنه المهجرون اللاجئون الأرمن، ففي امتداد شارع التل ظهرت مدينة جديدة ضمت أحياء: النبال والسليمانية والرام والجابرية والميدان. وإن ظهور هذه الأحياء مرتبط بصفات الشعب الأرمني، فتحت حماية العلمين السوري والفرنسي⁴، وجد هؤلاء الملاذ، وجعلوا من البراكات الخشبية وبيوت الصفيح والكرتون منازل من الآجر، ثم من الحجارة، وشيئاً فشيئاً؛ أبنية عامرة من حجارة حلب.

حيوية هذا الشعب الذي أصيب بأسوأ تقلبات الدهر في نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت كبيرة، وقد ساعد على امتداد وتوسع مدينة حلب في ظروف كانت تبدو مستحيلة: ف وراء "طريق حول البلدة"، وعلى طريق عين التل، وما وراء مستشفى الحجر الصحي⁵، وعلى حدود المخطط التنظيمي لبلدية حلب، ظهر حي جديد من الأبنية من الطين خلال أشهر، بني فيه: كنيسة ومستشفى وروضة أطفال ومدارس.

¹ هدم في أواخر القرن العشرين حيث وافق انفصل الفرنسي آنذاك الذي كان يسكنه على إخلائه وتسليمه لأصحابه آل حمصي والذين قاموا ببيع فهدم، وقام مكانه مبنى عرف بـ ((مستر عزيزية)).

² بدأ تنظيمها في عام 1938، عرفت في بداية تخصيصها كحديقة باسم "المثل" ثم باسم الحديقة العامة، أكملت في عهد رئيس بلدية حلب المهندس محمد الدين الجابري على أسلوب الحدائق الفرنسية في باريس.

³ يلاحظ أن توسع مدينة حلب الحديث جرى في مواقع المقابر التي كانت تحيط بالمدينة القديمة، وما زال الأمر مستمراً حتى بداية القرن.

⁴ نذكر أن الفترة التي يتحدث عنها هذا الكتاب كانت خلال الانتداب الفرنسي على سورية، وتقارير بلدية حلب دونها مستشار فرنسي.

⁵ حالياً مشفى زاهي أزرق هو مشفى الجمعيات في الطريق إلى منطقة عين التل.



قبل أن ننهي البحث المختصر عن الأحياء الشمالية، لا بد من ذكر "حي المستشفى العسكري"¹ الذي بني حول المستشفى الضخم، ومن جهته الشرقية وعبر الشارع أمام بابه الرئيسي نشأ حي (الشيخ أبو بكر) على هضبة حول تكية وجامع الشيخ أبو بكر الوفائي، ونظراً لارتفاعه وبرز قباب الجامع الأثري التاريخي وضعت بلدية حلب نظاماً خاصاً عمرانياً لهذا الحي والهضبة وأشجارها الباسقة، بحيث لا يرتفع بناء أعلى من قاعدة التكية والجامع... (وقد بقي النظام قائماً حتى ثمانينات القرن العشرين).

نكمل بحثنا عن حلب في ثلاثينيات القرن العشرين، فنعبر نهر قويق باتجاه الغرب، حيث تمتد المدينة؛ وحيث يمتد شارعان رئيسيان: شارع الجميلية وشارع فرنسا، وبين هذين الشارعين بُني حي الجميلية الحديث؛ وفيه أبنية هامة منها الثانوية الرسمية² ومعهد اللايك الفرنسي³.

في الجنوب من حي الجميلية، أي في شارع كامل باشا القدسي، يوجد حي الكتاب القديم وحي المشاركة⁴. سكن المسيحيون حي الكتاب، وسكن المسلمون حي المشاركة. أما شارع فرنسا (القوتلي حالياً) فقد امتد حتى محطة سكة حديد دمشق - حماة وتمديداتها D.H.P التي عرفت بمحطة الشام⁵.

أما حي الجميلية فقد اتجه امتداداً نحو طريق اسكندرون⁶ ودمشق، وبني فيه عدد كبير من الأبنية حتى وصلت إلى محلة الفيض، وفيها كان محلج القطن، وبالقرب منه مستودع للبترول لبلدية حلب وعدة ورشات للنسيج الآلي؛ ومن محلة الفيض يتفرع طريق إلى محلة الأنصاري في الجنوب على المرتفع الذي يحمل نفس الاسم، وعليه بنى المسلمون دارات حديثة لسكنهم، تطل على مدينة حلب، مستفيدين من مناخها اللطيف الذي افتقدوه في مركز المدينة.

¹ مستشفى بني على الطريقة الحديثة في ذلك الزمن عام 1835، وعرف بـ "المستشفى العسكري" وبقي حتى نهاية القرن العشرين حيث أخلي وهدم، والحي الجديد حوله يدعى "كرم الكسمة".

² التجهيز كما كان يدعى، وهي ثانوية المأمون حالياً. (الأسماء الأولى هي: السلطاني، ثم التجهيز، ثم التجهيز الأول، وأخيراً المأمون).

³ بقي هذا المعهد المميز بمسقوفه الآجرية الحمراء، إلى أن أصابه حريق فترع عنه الآجر، ثم حول إلى معهد صناعي ثانٍ وهو قرب مبنى البريد الرئيسي.

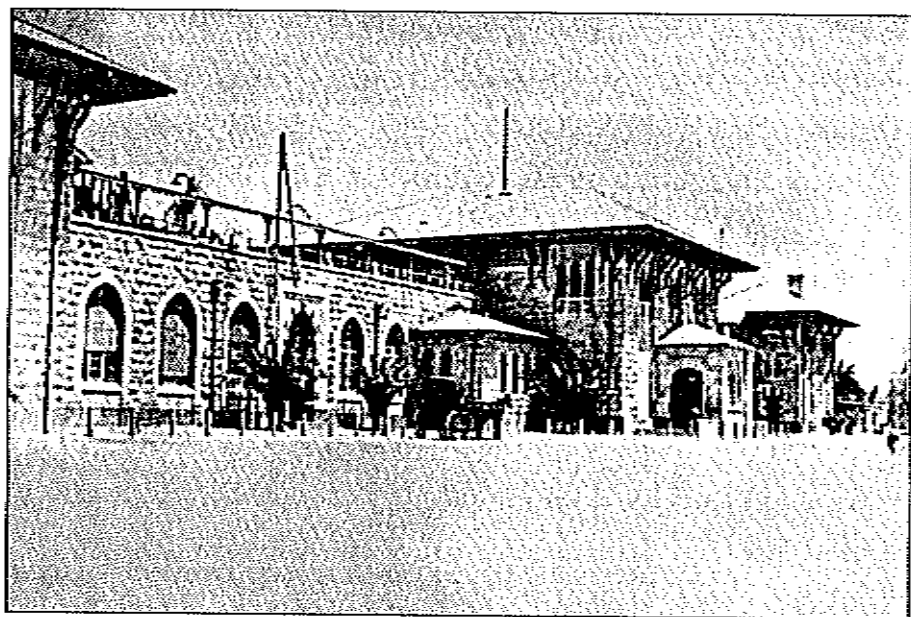
⁴ هدم الحيان أواخر القرن العشرين، وبني فيهما القصر البلدي المرتفع، ومبنى مكتبة ضخمة بجانبه.

⁵ ذكرنا أنها هدمت قبل أواخر القرن العشرين وقام بالقرب منها مبنى مديرية المالية الحالي.

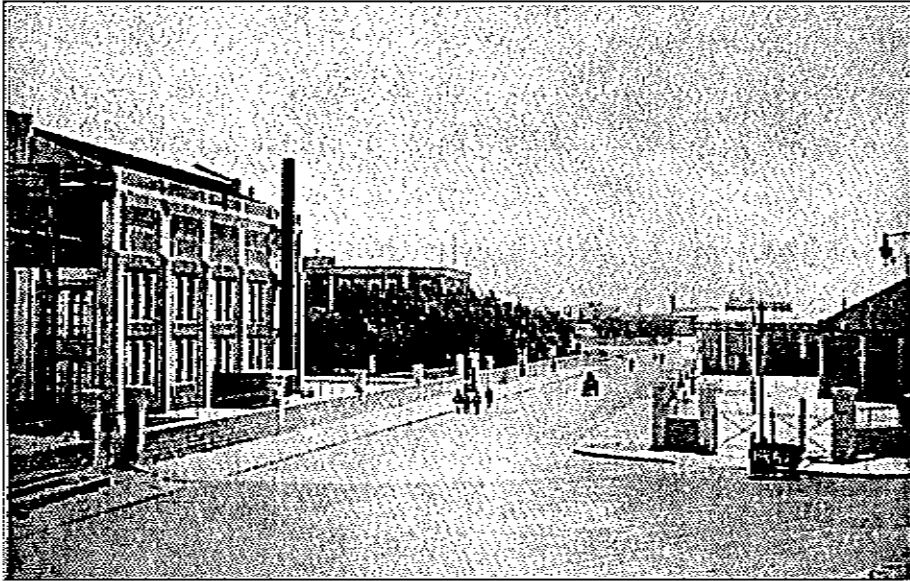
⁶ هو مدخل حلب من طريق دمشق، فقد كان يتجه إلى أودم الكبرى ومنها طريق يذهب إلى إنطاكية فاسكندرون، وآخر يذهب إلى دمشق.



شارع المتنبي حالياً - إلى اليمين مبنى بنك سورية ولبنان سابقاً والمصرف التجاري السوري حالياً
- وإلى اليسار خان الجفثك



محطة بغداد



أول محطة توليد طاقة كهربائية حديثة

من طريق الاسكندرونة، وبعد اجتياز الخط الحديدي¹ يتفرع طريق حول البلدة من الجهة الغربية، هذا الطريق الذي خطط جيداً، يحيط بالمرتفعات الصخرية الغربية لمدينة حلب، ويقصده الحليون للتنزه، وخاصة في فصل الصيف².

إن معهد حلب العلمي³ هو قيد الإنشاء، وعلى مقربة منه توجد ثكنات متعددة للجيش الفرنسي⁴ لمختلف الأسلحة.

إذا توجهنا إلى شمال حي الجميلية، وما وراء سكة حديد دمشق - حماة وتمديداتها، وحي العزيزية وشارع فرنسا؛ نصل إلى أراضٍ ممتدة هي أوقاف إسلامية فارغة، يخترقها نهر فويق، وقد وضعت بلدية حلب مشروعاً لتنظيفها وتجفيفها، وتحضيرها لتكون حديقة كبرى على طرفي وادي النهر؛ وسيؤدي هذا المشروع إلى تحسين مظهر المدينة وتأمين الوضع الصحي، وخاصة بعد تجفيف المستنقعات الراكدة.

¹ لم يكن الخط الحديدي قد وضع على جسر خاص به كما هو الأمر حالياً، فقد كان يتقاطع مع طريق دمشق وعلى نفس المستوى.

² سبق وذكرنا أن طريق حول البلدة هو الطريق الذي تمتد حالياً من مدخل جامعة حلب باتجاه جامع الفرقان ووصولاً إلى محلة الأنصاري.

³ وكان يدعى سابقاً المعهد الأمريكي، عملت على إنشائه بعثة تبشيرية بروتستانتية أمريكية.

⁴ إن أراضي كلية الهندسة المدنية، وبعض معهد الأخوة هي في الأصل ثكنات فرنسية.

في شمال شارع فرنسا، وبالقرب من خط سكة الحديد، يوجد حي جديد بني بجانب معمل مولدات الكهرباء¹، ومرآب الحافلات الكهربائية²، يمتد هذا الحي إلى ما وراء سكة الحديد، ويصل حتى منتزه السبيل الحالي؛ بني فيه عدد من الدارات الحديثة، والمباني الكبيرة؛ ويظهر أن هذا الجزء من المدينة يتطور بسرعة. ومن المعروف أن الطريق المؤدية إلى منتزه السبيل، كائنة بين هضبتين، وفي هذا المنخفض يهب تيار شمالي - غربي ينعش الحي، وخاصة في فصل الصيف.

بين نهر قويق وخط سكة الحديد الذي يمتد إلى الشمال، حي يمكن أن نسميه حي محطة بغداد، وإن منطقة هذه المحطة ومحطة الشام تضم عدة مباني هامة عائدة إلى مديرية سكة الحديد. وإن مبانٍ عديدة بنيت على طول طريق المحطة وفي الشوارع المجاورة.

أما ما بعد سكة الحديد، وإلى يمين شارع السبيل، فيقوم المبنى الهام لمعهد الأخوة المريميين وكنائس قطعات الجيش الفرنسي للفرسان المراكشين، كما يوجد تجمع سكاني هام كقرية يسكنها السريان اللاجئون من كيليكيا وأرمينية، وكذلك مركز داوود³ الذي تحدثنا عنه سابقاً.

يمتد خط سكة الحديد نحو الشمال، نحو أطراف المدينة، حيث يوجد مرآب قاطرات القطارات وورشاتها، وما وراءهما توجد مقابر المسيحيين الجديدة والمقبرة الفرنسية العسكرية، ويلاحظ وراء هاتين المنطقتين وجود هضبة الشيخ مقصود، وفيها تجمع أرمني.

يصل طريق حول البلدة إلى المقابر، ويلتف باتجاه حي الميدان متجاوزاً نهر قويق على جسر الصيرفي الذي بني في عام 1937.

ذاك هو مجمل أحياء حلب، قدمناه في وصف المدينة؛ ويتبين منه أن الجزء الغربي، وإلى الشمال، قد تطور منذ الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وعلينا أن نذكر أهمية نمو هذه المدينة أثناء إشراف وتوجيه سلطات الانتداب.

¹ بني العمل لتوليد الكهرباء. وموقعه بجانب مؤسسة الكهرباء، وبقي يعمل حتى أواخر القرن العشرين حيث بنيت العنفات الجديدة في موقع عين التل، شمال مدينة حلب.

² يقع بالقرب من مؤسسة الكهرباء، وحالياً مرآب بعض حافلات النقل الداخلي.

³ مرتفع حي الداودية الحالي.

مصلحة الأشغال العامة

يطلق اسم مصلحة الأشغال العامة ؛ على المؤسسة التي تضم جميع المنظمات في بلد ما ، تقوم بتسهيل مصالح السكان في حياتهم العامة القومية.

إن أهم هذه المصالح هي: البريد والبرقيات ، ووسائل النقل ، إن كانت حكومية أو تحت إشراف الدولة ؛ وهي تختلف عن مؤسسات البلدية التي ستحدث عنها ، ومعنى ذلك أنها تهتم بمجمل البلاد ، وليس بسكان مدينة معينة.

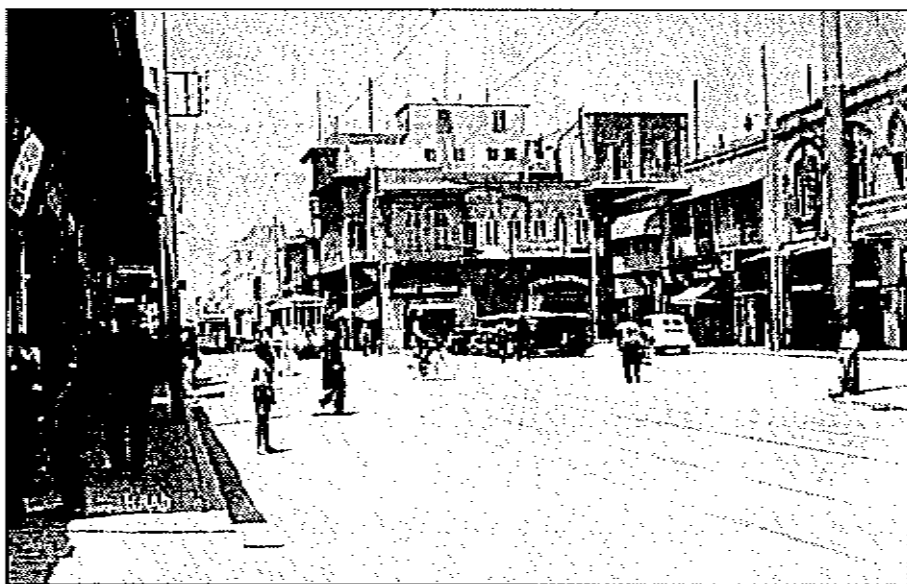
إن مصلحة البريد والبرقيات تتيح لسكان مدينة حلب العلاقات البريدية والبرقية مع الخارج ، ومع بقية أنحاء الدولة. ويوجد مبنى رئيسي للبريد يقع في نهاية ساحة باب الفرج¹ ولدى تقاطع شارع الخندق مع شارع النمل ؛ لكنه غير كاف ، وإن مدينة كحلب يجب أن يكون لها مجمع بريد مناسب. وهناك مشروع بناء مُجمع حديث. لكن يوجد بعض المكاتب الفرعية منتشرة في المدينة القديمة.

إن صناديق البريد تتيح للسكان وضع رسائلهم دون الذهاب إلى مبنى البريد ، لكنها غير كافية. ويجري توزيع الرسائل بواسطة سعاة البريد ممتطين دراجاتهم الهوائية ، أو الدراجات النارية. وإن هذه المصلحة تعمل بشكل مناسب.

أما مصلحة الهواتف فهي تدار من قبل مصلحة الاتصالات العسكرية وهي في محلة بستان كل آب بجانب المؤسسة الاجتماعية العسكرية ؛ وتؤمن الاتصال الهاتفي مع جميع المدن السورية وعدد كبير من القرى. كما تؤمن الاتصال مع مصر والعراق ، ومنذ عام 1938 مع تركيا.

¹ بني أواخر الفترة العثمانية ليضم "دائرة المعارف" ثم اختاره ناظر البريد ليكون مبنى "البوستة والتلفراف" وفي فترة طويلة، ثم أعمل ، وأصبح مؤخراً لقسم شرطة "التجدة" ، ثم أخلته ، وبقي تابعاً لقيادة شرطة حلب حتى إعداد هذا الشرح 2008 ، وهناك مشاريع متعددة لترميمه.

إن مصلحة الهواتف العسكرية قد عملت بشكل كبير على مد خطوط الهاتف في جميع أنحاء سورية ونجحت نجاحاً كبيراً بدليل أن عائدات هذه المصلحة فاقت كثيراً مصاريفها؛ ومن المحتمل كثيراً وقريباً نقلها إلى السلطات السورية، إلى إدارة هيئة ذات امتياز. ومهما يكن، فإن أهالي حلب يتمتعون حالياً بشبكة اتصالات هاتفية ممتازة.



ساحة أمام مبنى البريد السابق (انظر الشرح في الصفحة السابقة)

إن وسائل المواصلات العامة هي: سكة الحديد، والسيارة، والطائرة. والدولة السورية لا تدير أياً من هذه الوسائل؛ ومع ذلك فهي تشرف على سكة الحديد وبعض خطوط النقل في السيارات، كما لا توجد خطوط طيران منتظمة.

تشرف على سكة حديد سورية شركتان، تقومان سوية باستثمارها: الأولى هي شركة حديد دمشق وحماة وتمديداتها D.H.P. توجد في جنوب المدينة، وتتجه خطوطها إلى حماة، حمص، طرابلس، رياق، دمشق، فيروت. والثانية هي الخطوط السورية في بغداد التي تستثمر جزء خط حديد بغداد في الأراضي السورية.

يوجد محطتان لسكة الحديد في حلب: الأولى محطة دمشق - حماة وتمديداتها والمعروفة باسم محطة الشام وهي صغيرة، ولا تستخدم سوى جزئياً. أما المحطة الثانية (محطة بغداد) فهي واسعة

وهي المحطة الرئيسية في حلب وفيها المكاتب التالية : المبنى الرئيسي مع صالة لاستقبال المسافرين وفيه شباك التذاكر وتسجيل البضائع ، وإلى جانبه تقوم غرف مختلف الخدمات الرئيسية.

يوجد في المحطة رصيف مسقوف يسمح للمسافرين بانتظار وصول القطارات بشكل مريح ، وعدة خطوط حديدية فيه متجهة إلى جنوب وشمال حلب ، ومن المقرر إضاءة الأرصفة بالكهرباء. أما محطة البضائع فتوجد في آخر الجهة الجنوبية. وكذلك مخازن كبيرة للبضائع ، مع رصيف مكشوف ، وفي النهاية الشمالية بنيت مخازن ذات سقف معدنية لتكديس أكياس الحبوب ، مساحتها 3000 متر مربع ، ويمكن أن تستوعب 15,000 طن من الحبوب.

في المحطة طرق عديدة تسهل أعمال النقل والشحن والتفريغ ؛ إن هذه التحسينات التي أدخلت على تجهيزات المحطة منذ العام 1936 ، جعلت تخزين الحبوب ممكناً ، بانتظار شحنها إلى أنحاء سورية أو إلى الخارج. كما أقيمت في المحطة مستودعات للجمارك ، منذ نيسان 1924 ، بموجب اتفاق وقع بين الإدارة العامة للجمارك من جهة وبين الشركة الفرنسية للمقاولات من جهة أخرى ، على أن تتولى هذه الأخيرة إدارتها ، فتقيمها في داخل مباني المحطة ، وقد أبرم هذا الاتفاق في 15 كانون الأول عام 1925 ، وقعته إدارة سكة الحديد ، والشركة الفرنسية لميناء الإسكندرية ؛ وقد تبين فيما بعد ، أنه كان من الأفضل أن تكون إدارة هذه المستودعات بيد مؤسسة سكة الحديد كلياً. وفي السابع عشر من نيسان عام 1927 أعطيت الإدارة ، فعلياً ، إلى مؤسسة سكة الحديد ، وعملت الشركتان على استثمار هذه المستودعات الجمركية ، وكانت مهمة هذه المستودعات كما يلي : يمكن للتجار في مدينة حلب استقبال البضائع برسم العبور (ترانزيت) وهذا ما يتيح لها تأجيل دفع الرسوم الجمركية ، فتحفظ البضائع في المخازن تحت مراقبة سلطات الجمارك ، ويمكن إعادة تصديرها كلها أو جزءاً منها دون أية رسوم. أو وضع جزء منها للاستهلاك المحلي ، وإن هذا العمل يتيح تقسيط دفع الرسوم الجمركية ، وتجنب تجميد الحركة المالية.

أما حركة نقل المسافرين التي تؤمنها خطوط سكة الحديد في حلب فهي كما يلي :

الاتجاه نحو الجنوب :

تتجه العربة المتحركة (الأوتوموتريس) في الساعة السابعة صباحاً من حلب إلى حمص وطرابلس. وعبر حمص يتجه المسافر بالسيارة إلى دمشق أو في القطار إلى رياق عبر بعلبك. ومن رياق يمكن استئناف السفر إلى دمشق أو بيروت في القطار ؛ ولدى الوصول إلى دمشق أو

بيروت في القطار؛ ولدى الوصول إلى طرابلس يمكن السفر بالسيارة من طرابلس إلى بيروت. مدة الرحلة من حلب إلى طرابلس خمس ساعات. ومن طرابلس إلى بيروت ساعتين.

قطار ينطلق مساء في الساعة التاسعة والنصف من حلب إلى حمص فطرابلس ورياق، ومن هنا يمكن السفر إلى دمشق وبيروت أو بالسيارة بين طرابلس وبيروت. وتستغرق الرحلة تسع ساعات ونصف ومثلها إلى رياق. وسوف تؤمن عربة منامة إلى طرابلس. ينطلق هذا القطار الليلي ثلاث مرات في الأسبوع، الثلاثاء والخميس والسبت، بعد مجيء قطار الشرق السريع (وروس اكسبريس) من استانبول. وفي الاتجاه المعاكس يصل إلى حلب مساءً في الساعة العشرين والنصف، كما تأتي العربة المتحركة (الأوتوموتريس) من طرابلس وحمص. كما يصل كل صباح في الساعة السادسة قطار آتٍ من رياق وطرابلس وحمص. وتتفق هذه العربة المتحركة والقطار مع مغادرة سيارة من بيروت.

كما يوجد اتصال عن طريق القطار بطريق رياق إلى بيروت ودمشق. وفي هذا القطار عربة منامة آتية من طرابلس. يتحرك هذا القطار ثلاث مرات في الأسبوع: الثلاثاء والخميس والسبت مع الاتصال بقطار الشرق السريع المتجه إلى استانبول.

الاتجاه نحو الشمال:

في أيام الأربعاء والجمعة والأحد وفي الساعة السابعة صباحاً، يتوجه قطار الشرق السريع من حلب باتجاه ميدان أكبس وتركية واستانبول ومنها إلى أوربة، وهذا استمرار للقطار الآتي من الشرق من تل كوجك¹، والقطار الآتي من الجنوب من طرابلس الشام في لبنان، وفيه عربة منامة وعربة مطعم. فضلاً عن ذلك يوجد قطار بطيء ثلاث مرات في الأسبوع: الثلاثاء والخميس والسبت يتجه نحو ميدان أكبس². وفي الاتجاه المقابل فإن قطار الشرق السريع يصل إلى حلب في الساعة الواحدة والعشرين ليلاً أيام الثلاثاء والخميس والسبت، ويتابع سيره إما نحو الشرق إلى تل كوجك، أو إلى الجنوب نحو طرابلس الشام. كما يصل إلى حلب، ثلاث مرات في الأسبوع الأحد والأربعاء والجمعة قطار بطيء آتٍ من ميدان أكبس.

¹ محطة في قرية حدودية بين العراق وسورية أصبح اسمها البعيرية.

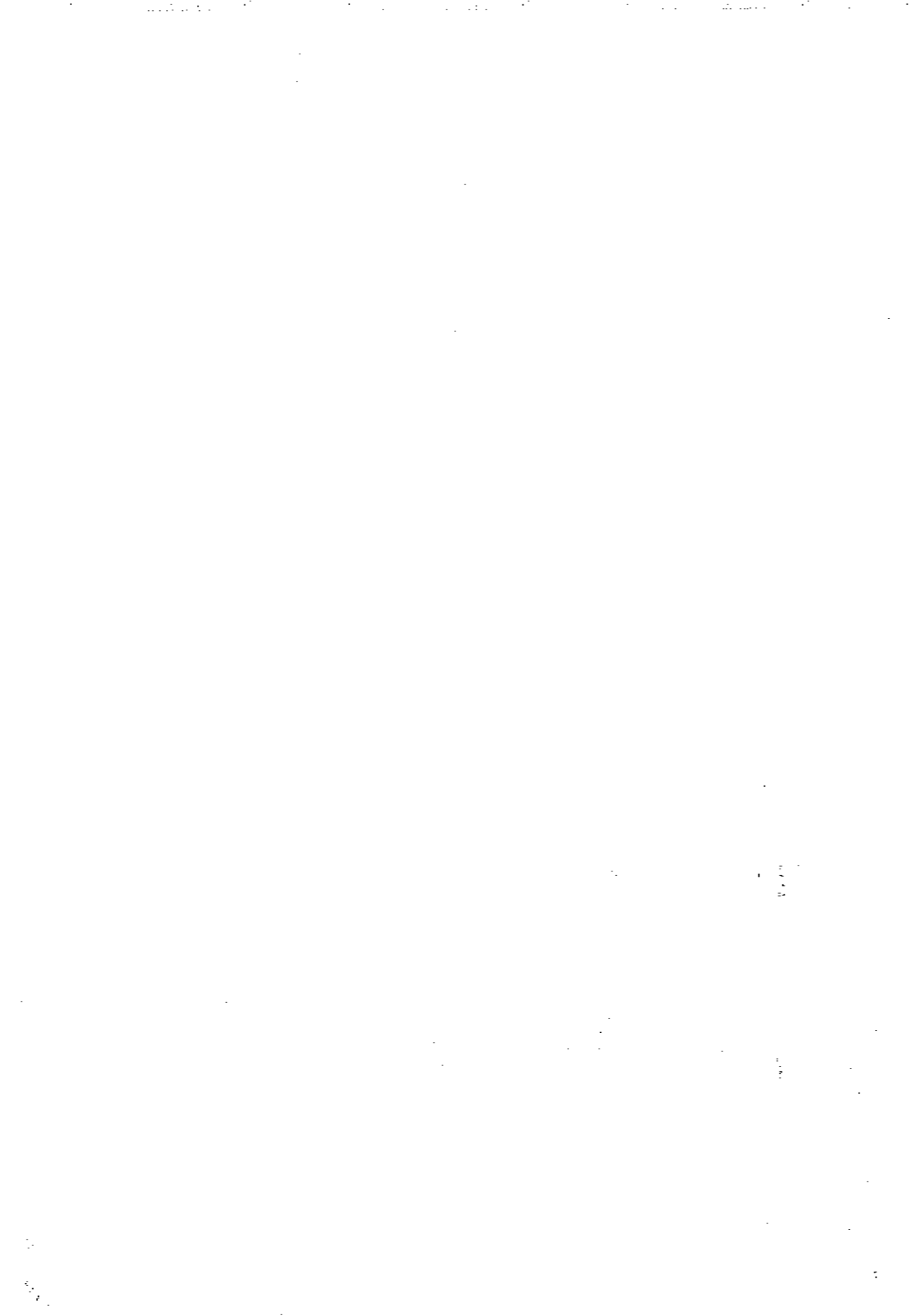
² محطة تلاقي قطارات في شمال سورية في منطقة عفرين.

يؤمن قطار الشرق السريع السفر من حلب إلى تل كوجك أيام الثلاثاء والخميس والسبت مساءً الساعة التاسعة مساءً ويصل إلى تل كوجك الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة صباحاً. بالعكس يغادر هذا القطار تل كوجك أيام الثلاثاء والخميس والسبت الساعة التاسعة عشرة ليصل إلى حلب أيام الأربعاء والجمعة والأحد، الساعة السادسة وثلاثين دقيقة صباحاً. قطار بطيء جداً يدعى "قطار مختلط" يغادر حلب الساعة الحادية عشر ظهراً أيام الأحد والأربعاء والجمعة، ويعود إلى حلب أيام الثلاثاء والخميس والسبت في الساعة السادسة عشرة.

نذكر أخيراً أن تنقلات عربة قطار متحركة (أوتوموتريس) تنتقل أسبوعياً من حلب إلى تل كوجك، وبالعكس: وتقطع المسافة بين حلب وتل كوجك بثماني ساعات؛ ففي يوم الاثنين تنطلق الساعة السابعة وعشرين دقيقة، لتصل إلى تل كوجك في الساعة الخامسة عشرة وعشرين دقيقة، وفي يوم الأربعاء تنطلق الساعة الثانية عشرة وثلاثين دقيقة من تل كوجك، لتصل إلى حلب الساعة العشرين وعشرين دقيقة. إن هذا الأسلوب في الحركة لاقى استحساناً من السكان بسبب سرعة قطع خمسمائة وخمسين كيلو متر عبوراً للهضبة السورية والبادية وشمال ما بين النهرين.

إن حركة القطارات إلى الشرق، وفي فترة وجيزة، كانت لها أهمية كبيرة، وحقت نتائج ملموسة في تطوير مدينة حلب. وفي آذار أو نيسان عام 1939، سوف تم سكة الحديد من تل كوجك إلى الموصل؛ وفي بداية عام 1940، يمكن السفر من الموصل إلى بغداد عن طريق سكة الحديد؛ وهكذا يمكن للمسافر أن ينتقل عن طريق سكة الحديد من حلب إلى بغداد في ثمانية عشرة ساعة؛ وتعتبر هاتان المدينتان الأهم في منطقة الشرق الأدنى. وسيكون لهذا تأثير كبير على التجارة والانتقال بين البلدين، فضلاً عن الصلات بين شمال سورية والعراق.

إن الخدمات العامة المنتظمة بالسيارات هي أقل أهمية. وكذلك لا بد من ذكر الخدمة البريدية بين حلب والاسكندرونة، وحلب ودير الزور، وحلب واللاذقية. إن سيارة البريد تنقل بعض المسافرين. وتقوم عليها شركة "السيارات الطرقية في المشرق". وقد وُجِدَتْ أعداد لا بأس بها من السيارات الصغيرة والكبيرة الخاصة التي تنقل الركاب نحو مختلف المناطق في سورية. وإن بعض السيارات تقوم برحلات شبه منتظمة، ولكنها لا تلتزم بها تجاه السوريين، لقد كانت خدمات خاصة تماماً، ولهذا لم تكن فعلاً منتظمة.



نظام بلدية حلب الإداري

تدار مدينة حلب من قبل مجلس بلدي، تُظَم بالقرار رقم 160 مكرر مؤرخ في العاشر من حزيران عام 1925؛ ويطبق في مدن الدولة السورية التي يتجاوز عدد سكانها المائة ألف نسمة. وقد عدل بالقرار رقم 712 المؤرخ في الخامس والعشرين من شهر تموز عام 1927. يتألف المجلس البلدي من ثلاثة عشر عضواً، ينتخب منهم رئيس البلدية. وقد وزعت الهيئة كما يلي:

- 1 روم أرثوذكس سوري
- 7 مسلمون سوريون
- 1 ماروني سوري (أو أرمني كاثوليكي)
- 1 روم كاثوليك سوري
- 1 أرمني أرثوذكسي سوري
- 1 يهودي سوري
- 1 فرنسي

وهذا الأخير يمثل المصالح الأجنبية.

رئيس البلدية هو المسؤول الإداري الوحيد، ويوافق على انتخابه وزير الداخلية. وإذا غاب يحل محله أكبر الأعضاء سناً. وصلاحياته في تعيين وعزل وطرده الموظفين وفق الاعتمادات المتوفرة. وهو مكلف بالأعمال التالية تحت إشراف المجلس البلدي ورقابة السلطات العليا:

- أولاً: حفظ وإدارة الأملاك العامة.
- ثانياً: التعاقد والإشراف ودفع نفقات البلدية.

- ثالثاً : إدارة العائدات ، والإشراف على مؤسسات البلدية والمحاسبة.
- رابعاً : الموافقة على الشراء والتعهدات والمناقصات ، وفق الأنظمة السارية المفعول.
- خامساً : لدى تدقيق أعمال الدائرة الفنية ، ولجنة الاستلام للأعمال المنفذة من قبل المتعهدين ؛ يقوم رئيس البلدية بأعمال الصرف من ميزانية المدينة.
- سادساً : تمثيل البلدية لدى المحاكم.
- سابعاً : اتخاذ تدابير الأمن العام ، فيما إذا لم تكن قد كلفت بها شرطة المدينة.
- لرئيس البلدية إعطاء التراخيص بالدفن بناء على شهادة الوفاة المعطاة من طبيب المدينة.
- تحت تصرف رئيس البلدية شرطة البلدية ، وصلاحياتها ما يلي :
- أولاً : تأمين الحريات العامة والأمن والمروء ، والإشراف على صيانة السيارات الحكومية.
- ثانياً : الحفاظ على نظافة المدينة وجمع القمامة ونقلها إلى أماكن خاصة.
- ثالثاً : إزالة الأبنية الآيلة للسقوط.
- رابعاً : مراقبة الحبوب وبيعها بالأسعار الرسمية ، وكذلك أوزانها ومنع بيع الأطعمة الفاسدة.
- خامساً : مصادرة الحيوانات الشاردة والمؤذية للخطرة.
- سادساً : منع البناء غير المرخص ، أو أجزاء منه.
- سابعاً : منع رمي الفضلات ومواد البناء في الطريق العام ، وحظر كل ما يعيق حركة المرور.
- ثامناً : التدخل لدى حدوث كارثة عامة أو حوادث أو مصائب.
- تاسعاً : الإشراف على دفن الموتى.
- تعلن القرارات المتعلقة بشرطة البلدية على الشعب بطريق الدعاية أو المنشير أو أحياناً بتبليغ شخصي.
- يجتمع المجلس البلدي حكماً يوم الخميس من كل أسبوع ، ولا يكون اجتماعه قانونياً إلا إذا حضر نصف أعضائه وواحد زيادة ، وصلاحياته كما يلي :

- يناقش ويتخذ القرارات بكل ما يهم البلدية.
 - يعطي رأيه في كل ما يطلب منه حول القوانين والأنظمة، أو ما يطلب منه من الإدارات العليا.
 - يبدى اقتراحاته في المسائل العامة والبلدية.
- وتخضع القرارات المتخذة في المجلس البلدي للسلطات العليا. لكنه يتخذ قراراته في الأمور التالية:
- موازنة وحسابات المؤسسات البلدية والأوقاف.
 - حسابات الإدارة.
 - مشتريات ومبيعات أملاك البلدية.
 - الدعاوي القضائية للبلدية، أو التي تقيمها البلدية.
- تشكل دوائر البلدية من المصالح التالية:
1. المصلحة الإدارية، وفيها أمانة السر وقضايا الدولة، والمحاسبة، والمواد.
 2. شرطة البلدية.
 3. الدائرة الفنية: وتهتم بالطرق، والمكتب الطبوغرافي، والتخطيط، والمكتب العمراني، ومكتب الأبنية والأعمال الفنية، والتنظيفات والحدائق والمطافئ، وورشات الصيانة.
 4. صحة البلدية: وفيها المصالح الطبية والبيطرية والسلخ.
- وقد أضيف إلى مهام بلدية حلب الإشراف على مصالح الكهرباء والماء والخافلات التي ستعرض إليها فيما بعد.
- لقد عين مستشار إداري ومالي فرنسي إلى جانب رئيس البلدية للموازنة في الأعمال الهامة التي بدأت تزدد في مدينة كبيرة في الشمال السوري.

الإدارات العامة في مصلحة بلدية حلب

هي : شرطة البلدية، والدائرة الفنية، وصحة البلدية

لقد تحدثنا عن شرطة البلدية فيما سبق، يرأسهم مفوض شرطة ورئيس وحوالي خمسين شرطياً.

تسهر شرطة البلدية على احترام القوانين، وتنذر المخالفين، وإذا لم يرتدعوا تنظم بحقهم الضبوط ويحالون إلى المحاكم لتصدر الأحكام اللازمة بحقهم. وخلال الخمس سنوات الأخيرة نظمت المخالفات، ووسطيها في السنة كان:

400	مخالفة بناء بدون ترخيص.
700	مخالفة لنظام السير.
4000	مخالفة صحية.
2000	مخالفة طرق.
10	مخالفات غش السمن.
100	مخالفة نظام البسطات للبيع.
100	مخالفة ضجيج في الليل.
100	مخالفة تعرفه مبيع الحبوب بأسعار غير محددة.
2000	مخالفة لذبح الحيوانات غير النظامي.
100	مخالفة لرعي الحيوانات في الشوارع.

¹ نقلت هذه المعلومات من تقارير بلدية حلب عام 1938.

يُبرز هذا التقرير السريع أهمية أعمال شرطة البلدية، ومن المنتظر أن تُدعم الشرطة بعدد أكبر، فأعمالها لا تكفي لمدينة تعداد سكانها 300.000 نسمة، ولمواطنين لم يعتادوا احترام القوانين إلا بالقوة. إن أمور صحة المدينة، ومصالح السكان تتطلب شرطة بلدية أكثر انضباطاً ومعرفة وعدداً، وأن تكون هذه المجموعة المتقنة جدية بمدينة حلب.

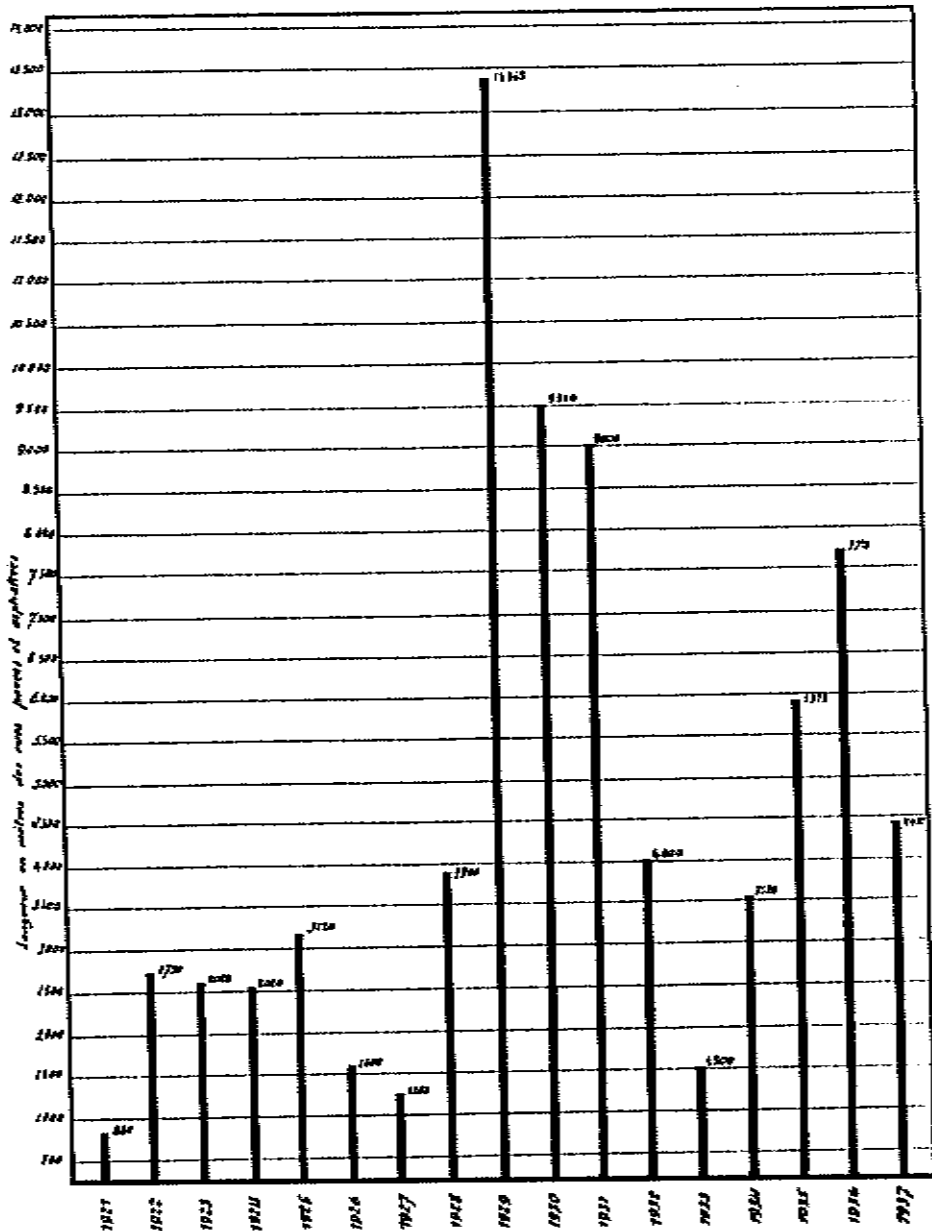
أما الدائرة الفنية فهي ذات أهمية كبرى في حياة المدينة؛ فهي مسؤولة عن كل ما يتعلق بالشوارع والطرق والمباني ونظافة وجمال المدينة. وإن موضوع الطرق ذو أهمية أولى لمدينة كحلب تمتد كل يوم.

كما ذكرنا في بحثنا هذا؛ يجب ربط الجزر السكنية بعضها مع بعض، ونتج شوارع جديدة في هذه التجمعات السكنية، وعلى الأقل تحسين شوارع المدينة القديمة التي مضى عليها زمن طويل، أو التي لم تعد صالحة للسير عليها. وإذا تصورنا حجم العمل الذي يجب أن تقوم به يتبين لنا أنها تتجاوز 150.000 متر منها 20.000 متر طرق إسفلتية و44.000 ميلطة و32.000 ترابية و54.000 طبيعية كما هي منذ البداية.

إن توسع المدينة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى 1918، يتطلب عملاً هاماً، يجب الاستعداد له سنوياً. كما يجب بناء الأرصفة التي تشكل أهمية كبرى. إن الاعتمادات المخصصة سنوياً لهذه الأعمال غير كافية لمدينة حلب، مع الأسف، وإن أحياء عدة في المدينة محرومة تماماً من العناية.

إن عدد العاملين في مصلحة الطرق غير كافٍ، وإن صيانة بعض المحاور مهمة تماماً، وينتج عن ذلك تخريب سريع، سوف يتطلب في المستقبل نفقات ترميم كبيرة. إن من المفيد أن يكون الأفراد العاملون في الدائرة الفنية تحت مراقبة كاملة، فضلاً عن زيادة العدد، ويجب انتقاء العناصر الكفاء وليس العاديين. ولقد لوحظ أنه في بعض الحالات، لا يقوم المتعهدون بعملهم بعناية مطلوبة. وإن نقص المراقبين الفنيين لم يساعد في الإشراف على إصلاح الأعمال الفاسدة. إن إصلاحاً كاملاً لدائرة الطرق يفرض نفسه؛ إذ يجب زيادة الاعتمادات ودعم فريق الصيانة وزيادة المراقبة ووضع برنامج ترميمي للطرق المخربة، وفتح طرق جديدة، مع مراقبة شديدة للمتعهدين.

الخطوط البيانية للأعمال
التي تمت في مدينة حلب
منذ العام 1921 إلى العام 1937
الشوارع التي بُلّطت والتي فرشت بالإسفلت



مهما يكن الأمر، فإن الأعمال التي تجري منذ العام 1921 هي واضحة، ولا يمكن نكرانها، وإن تقدماً جاداً قد تحقق، ولكن ما زال الكثير مما يجب عمله.

سوف نذكر فيما يلي بعض الأعمال الرئيسية التي يجب العمل فيها والانتهاء منها:

- ترتيب وتنظيم شارع حول القلعة.
- تمديد شارع الخندق ليصل إلى باب المقام.
- تمديد شارع خان الجفثلك¹.
- تنظيم شارع قويق.
- تنظيم شوارع حي ومحطة بغداد.
- تنظيم شوارع محلة الكهرباء² ومنتزه السبيل.
- تنظيف وترتيب مجرى نهر قويق، وإنشاء حديقة عامة.

قضية هامة لمدينة حلب هي: مشكلة المجاري؛ وسنختصر هذا الموضوع بوضع كلمات:

إن المجاري الضرورية هي معدومة تقريباً؛ والموجودة حالياً تعمل بشكل غير طبيعي. ففي المدينة القديمة تستعمل الأقنية القديمة كمجاري، التي كان يستخدمها المدافعون عن القلعة للوصول إلى خارج المدينة للذهاب إلى المعركة للدفاع عن المدينة³. هذه الممرات الأرضية كانت تصل أيضاً إلى حفائر ضخمة⁴؛ تظمر أحياناً، ولكن تشكل خطراً دائماً على الصحة العامة؛

¹ في الشارع الممتد من تقاطع شرعي باب الفرج - باب أنطاكية مع شارع السبع بحرات باتجاه السبع بحرات، ويدعى حالياً شارع النبي أو شارع المصارف.

² يقصد بها تقرير بلدية حلب، المحلة الممتدة من مباني مؤسسة الكهرباء الحالية باتجاه السبيل، وهو شارع فيصل حالياً.

³ لا يعرف منظمو تقارير بلدية حلب أمراً هاماً جداً: أولاً لا يوجد سوى ممرين سرّيين من داخل القلعة إلى خارجها وإلى أمكنة ملاصقة بخندق القلعة. ثانياً ما يقصده التقرير من ممرات تحت الأرض هي أقنية توزيع مياه قناة حيلان على أجزاء المدينة القديمة بكاملها، وحين مدّت الأنابيب المعدنية لإرواء المدينة، ولم تعد أقنية مياه حيلان تستعمل، استعملها الأهالي كمجاري صرف صحي.

⁴ هذه الحفائر الضخمة التي تؤدي إليها سرانيب الأقنية المائية القديمة، ويمكن للشخص بقامة متوسطة أن يمر فيها؛ هي خزانات مائية منقورة في الصخر الكلسي، ومبنية جيداً تحت الدور القديمة لتجميع مياه القناة فيها أو لجمع مياه المطر التي تسيل من أسطح المنازل بعد أول مطرة. والمعروف لدى أهالي حلب القديمة هي أهمية مياه هذه أنصهاريج الربعة وفتحاتها، بحيث تحفظ الماء نقياً راقداً وبارداً أيضاً.

ويجب أن نعلم، بكل الأحوال، أنه توجد شبكة من الأقنية القديمة تُتيح تصريف مياه الأمطار، ولكن على حساب الصحة العامة لأنها مكشوفة.

يوجد 35.000 متر مربع من مصارف المياه الكبيرة و 10.000 متر مربع من المصارف العادية.

أما في المدينة الحديثة؛ فقد بنيت منذ سنوات عدة، أجزاء من أقنية تجرى نحو نهر قويق؛ ولما كان هذا النهر جافاً عدة أشهر في السنة، يمكننا أن نخمن ماذا ينتج عن ذلك. إن تجمع وترسب مياه الصرف الصحي في بعض الأماكن، يشكل خطراً على الصحة العامة في المدينة؛ ولتفادي ذلك يجب بناء أقنية تصريف في مجرى نهر قويق من الأسمت، تتيح حتى في الصيف تصريف المياه المترسبة بواسطة مجرى ماء خاص تخصصه شركة المياه والمستجرة من عين التل وقناة حيلان¹. وإذا كانت مشكلة مياه الصرف الصحي التي تصب في نهر قويق، لم تسبب حتى اليوم أمراضاً سارية خطيرة، فإنه لحسن الحظ عددها محدود. وإن الخط البياني الذي نعرضه يظهر بوضوح قلة عدد الأعمال التي تمت في هذا الشأن منذ العام 1921.

لكن هذا الأمر لن يدوم، فمن الضروري الوصول إلى حلول تؤمن لمدينة حلب شبكة من المجاري مناسبة تجنبها خطر انتشار الأمراض السارية. ويجب رصد مبالغ مناسبة، وهذا الحل الوحيد لإنهاء هذا العمل. ويجب أن لا ننسى أن تصريف نهر قويق ممكن، إذا استطعنا تنظيم مجرى النهر المار ضمن المدينة.

مع ذلك فإن قسماً من المجاري في المدينة القديمة يصب جنوباً في الخلاء، بشروط سيئة جداً من الناحية الصحية، وهناك ضرورة قصوى لإصلاح المجاري، وصرف المياه الماخلة. ويجب أن نذكر بأن الأهالي أوجدوا حفراً فنية، لكن بعضها ليس فنياً سوى بالاسم، وإن وجود هذه الحفر الفنية بالقرب من أقنية مياه الشرب، كما سنرى فيما يلي، هو السبب في كثير من الأمراض المعدية، كالحصى التيفية².

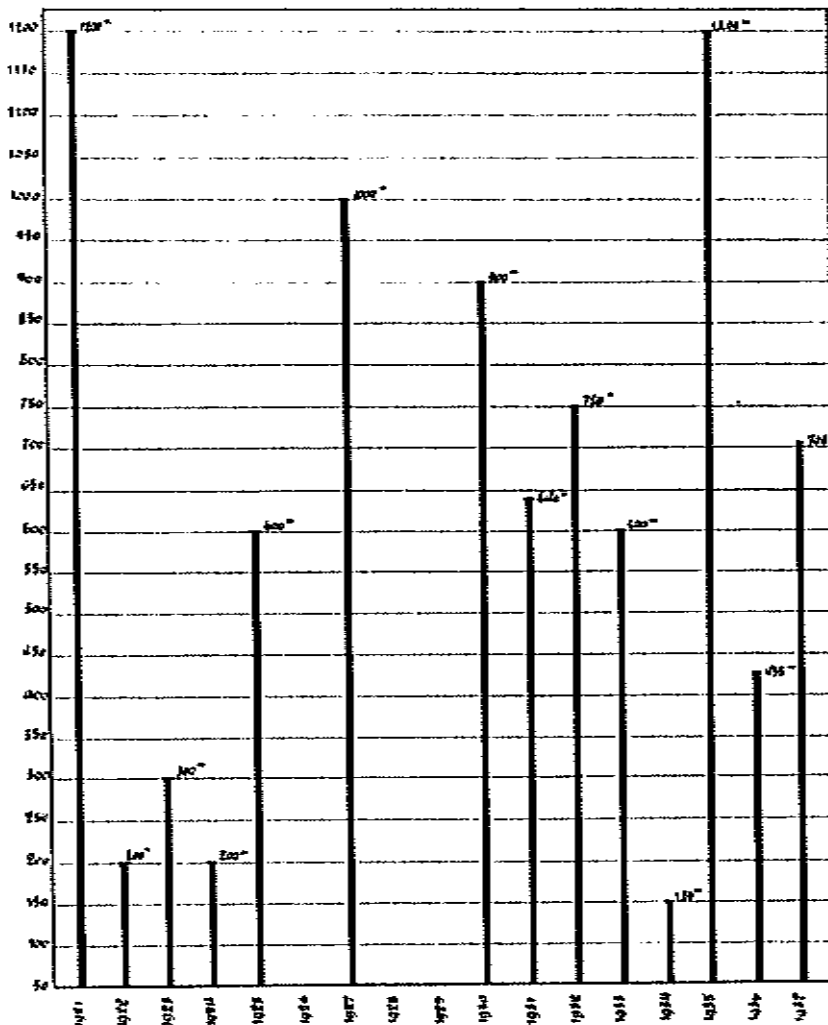
¹ ما أشبه اليوم بالبارحة من الناحية العلمية فقد اقترح مشروع مماثل، ولكن الماء من سد القرات مباشرة ولم ينفذ حتى الآن 2007/9/30، ثم نفذ مؤخراً في أوائل 2008، وتم استجرار بين ثلاثة وأربعة أمتار مكعبة من مياه نهر القرات، وأصبح نهر قويق يجري.

² كان من المعتاد أن تبني المطابخ بشكل عام في المنازل القديمة، بالغرب من باب الدخول للدار، وفي المطبخ يجفر البئر، وحين تسفح المياه الماخلة في المطبخ تسرب إلى ما تحت المطبخ وتختلط مع مياه البئر. ولا يعرف الأهالي، بشكل علمي هذا الأمر. ويعتقدون بأن مياه البئر التي يشربونها "عناية" أي بلون وطعم قريب من طعم عصير العنب، والواقع أنها المياه الملوثة، هذا إذا لم يكن رب العائلة مشتركاً بمياه قناة حيلان التي يدفع من أجلها رسوماً للقنواتي الذي يأتي بها عبر الأقنية.

إن من أهم واجبات سلطات البلدية، والحكومات هي الاهتمام بالصحة العامة. ويجب صدور القرار القاضي باختصار المدة اللازمة لإيجاد شبكة تصريف حديثة ومعقولة. ولا ننسى أن عداد المراحلض العامة والمباول غير كافٍ، وما وجد منها فهو في حالة مزرية، وإن اهتماماً كاملاً بها حاجة ماسة.

مخطط بياني

الأعمال التي قامت بها بلدية حلب بين عامي 1921، 1937
المجاري



إن للمكتب الطوبوغرافي والعمراني والتخطيط دوراً هاماً، فيما يتعلق بمواقع الأبنية الجديدة، وفتح الطرق الحديثة، وتحسين الطرق القائمة. وإذا أضفنا مراقبة الأبنية قيد البناء، وإعطاء الرخص لبنائها أو ترميمها، أو هدم الأبنية الآيلة للسقوط محدثة خطراً عاماً؛ عندها ندرك الدور الذي تلعبه الدائرة الفنية في حياة المدينة. إن من الضروري إضافة أعمال صيانة وإبراز العديد من الأبنية التاريخية والمميزة، وهنا ترتكب أخطاء كثيرة يجب تلافيها؛ إذ إنه سمح ببناء مبانٍ حديثة إلى جانب أبنية أثرية¹، وهنا يذهب جمال مدينة حلب القديمة. نستطيع تلخيص فعاليات الدائرة الفنية فضلاً عن منح رخص البناء؛ في الجدول التالي الذي وضع في السنوات الأخيرة²، ورصد المخالفات التي تمت بالبناء بدون ترخيص.

200	مخالفة بناء بدون ترخيص.
100	تصريح بإشغال الطرقات.
70	رخصة لتعزيل مجرى الكهاري.
100	موافقة على لصق إعلانات وتبليغ مخططات الاستقامة.
300	أضابير الموافقة على هدم مبانٍ مهددة بالانهيار.
20	مسح لتأمين مخططات الاستقامة.
30	رخصة تحديد تقاطع لأجل تسوية الشوارع.
300	الكشف على محاضر البناء مع المقاسات.
100	التحديد بالتوافق استناداً لدوائر التحديد والتحرير.
400	استقامات ومستويات البناء.

يضاف إلى هذه القائمة أهمية الأعمال التي تقوم بها الدائرة الفنية وهي تحضير عدد كبير من الرسوم والكالك ونسخها.

¹ من المعروف أن مصلحة الآثار القديمة كانت تسجل المباني الأثرية بمفرده، وربما بدون حرم محيط به، ولهذا فإن الدولة تسمح ببناء أي مبنى بالقرب منه، وربما أعلى منه بجانبه. لكن في الوقت الحاضر، سجلت المدينة القديمة داخل الأسوار وخارجها بشكل كامل.

² أي فترة ما قبل انعام 1938.

حين تم التصديق على المخطط العمراني الذي قام به السيد دائجيه قامت اللجنة العمرانية في عام 1938 بوضع مخطط صادقت فيه على أسس تطور مدينة حلب. وقد تمت الموافقة على هذا المخطط من قبل مجلس الوزراء الذي أوضح الشوارع والساحات الجديدة والاستملاكات والخدمات التي ستفرض بحسب الأحياء؛ وخاصة في الأحياء الواقعة إلى الغرب من سكة الحديد (حي السيل) وفرضت البناء على نصف المحضر، وأن لا يتجاوز ارتفاع الأبنية الثلاثة طوابق على أطراف الشوارع المستحدثة، وفرض منطقة لا يجوز البناء فيها. وقد اتخذت هذه التدابير بهدف خلق مدينة حديثة، وفيها حدائق، وخاصة هذا الجزء من المدينة. كما حددت مناطق لزراعة الخضراوات، ولبناء المصانع غير الصحية أو ذات الضجيج.

لقد لوحظ فتح شوارع عريضة في قلب المدينة القديمة، وبخاصة على امتداد خان الجفثك وطريق "حول البلدة" وما وراء المسلخ.

كما وضعت توصية بإنشاء حديقة بمحاذاة مجرى نهر قويق، بعد الحصول على مجرى النهر، بين شارع فرنسا (القوتلي حالياً) وجسر محطة بغداد لتأمين النزهة لسكان المدينة؛ وإن بناء مبانٍ (دارات) حولها سوف يزيد من جمالها وجمال المدينة. وإن إنشاء بعض الساحات، وتعريض بعض الشوارع، سوف يزيد جمال وصحة هذه المدينة و يتيح الفسحة لتجمعها السكاني. لقد بذل جهد في التنظيم، وبقي التطبيق، كما يجب عدم التساهل في التحقيق ولا التأجيل الذي يحطم الآمال المرجوة. وهكذا نرى أن دور الدائرة الفنية أساسي في هذا المجال.

لقد عملت بلدية حلب في الوقت الحاضر على القيام بأعمال فنية هامة: كالجسور على نهر قويق وجدران أرصفة النهر وأقنية التصريف من منتزه السيل حتى نهر قويق، ومراحيض عامة، وأبنية لرجال المطافئ، والورشات، والمسالح، وخزانات المواد المشتعلة والمستوصف ومديرية الصحة والطابق العلوي في مبنى البلدية¹، وعدة مخافر للشرطة، ودوائر للجباية، وسوق للمواشي. كما لا ننسى بناء دار الكتب الوطنية في ساحة باب الفرج، بناءاً ضخماً يمكن أن تكون أيضاً مكاناً لائقاً للمحاضرات.

¹ من المعروف، حتى الآن، أن مبنى الدائرة الفنية في البلدية كان، في فترة ما، في جادة الخندق، على يمين المنحدر إلى باب الفرج وقبل منعطف الدخول إلى الجديدة، أما المبنى بجانب خندق القلعة وأمام البرج المتقدم الشمالي فقد عرف مكاناً للبلدية منذ أن بني 1907 أوائل القرن العشرين أي في عام 1908، وبقي حتى أواخر القرن العشرين، حيث نقلت مكاتب البلدية إلى مبناها الحالي في منطقة باب الفرج وحلت محلها دائرة الهجرة والجوازات إلى أوائل القرن الواحد والعشرين، ونقلت بعدها إلى مدخل حلب من جهة طريق دمشق. وأعد المبنى القديم بمحور خندق القلعة للاستثمار السياحي.

أما مصلحة التنظيفات فكانت تضم التنظيم التالي :

قسمت المدينة إلى أربع قطاعات، ولكل قطاع رئيس مسؤول، وتضم: رئيس المصلحة وعشرة رؤساء مجموعات، ومائة وثلاثين كئناس، وثلاثة أشخاص للحجز، وخمسة للإشراف على المسالخ، واثنان أمناء للسر. أما المعدات فتشمل واحداً وعشرين عربة ومائة حمار.

تجمع القمامة من المنازل مع بداية النهار، وبحسب الأحياء. فإما أن تنقل على العربات التي تجرها الحيوانات أو في أكياس (شليف) على ظهور الحمير. أما جمع القمامة وروث الحيوانات بشكل خاص فتجمع بعربات ذات عجلتين يدفعها عامل التنظيفات عليها براميل قديمة.

لقد كانت مشكلة توزيع صناديق قمامة صعبة الحل؛ ووضعت تجربة أوربية بوضع حاويات فنية موضع التطبيق، ولكنها سرقت، ولهذا استعملت صفائح البترول توضع على أبواب المنازل، ولكنها سرقت أيضاً، وأخيراً وضعت براميل في أماكن عامة لجمع القمامة، وضعت على حاملة بثلاث أرجل، توضع القمامة في الفتحة العلوية وتؤخذ من فتحة سفلى بواسطة سلال، لتفرغ أخيراً في العربات. إن فكرة صرف النفايات لم تكن قد بحثت، ولهذا تجمع القمامة وترمى في أماكن متعددة خارج المدينة. وشيئاً فشيئاً تطمر بالأتربة التي ترميها العامة وقد كان من الضروري دراسة طريقة لإزالة النفايات، إلا أن التكاليف ستكون مرتفعة، وإن مثل هذا البحث لا بد مؤجل.

إن مدينة حلب نظيفة تقريباً ولا توجد فعلياً مشكلة ملحة. ولكن تبقى المبالول العامة وسخة، وإن استعمال طلاء الكلس غير كافٍ. ومهما يكن، يجب إعادة ترميمها بكاملها.

إن مصلحة أخرى مرتبطة بالتنظيفات وهي رش الشوارع بالماء، وتكلف بها إدارة المطافئ، ولكنها غير كافية حيث ينتشر الغبار بكثرة في حلب، ويسبب أمراضاً كثيرة؛ والأمل أن ترصد بلدية حلب مبالغ وافرة لتفادي هذه الأمراض: التهاب الأذن، وأمراض مخاطية الأنف، والجيوب. وأكثر من هذا وذاك؛ العمل على تزفيت الشوارع لتفادي الغبار.

عمل آخر مرتبط بمصلحة التنظيفات، هو المطاردة والقضاء على الكلاب الشاردة، وبالتالي القضاء على داء الكلب. وتبين الإحصائية أدناه عملها في السنوات الأخيرة:

415 كلب تم حجزها. 60 كلب أعيدت إلى أصحابها.

2978 كلب قضى عليها بالرصاص. 1544 كلب سممت.

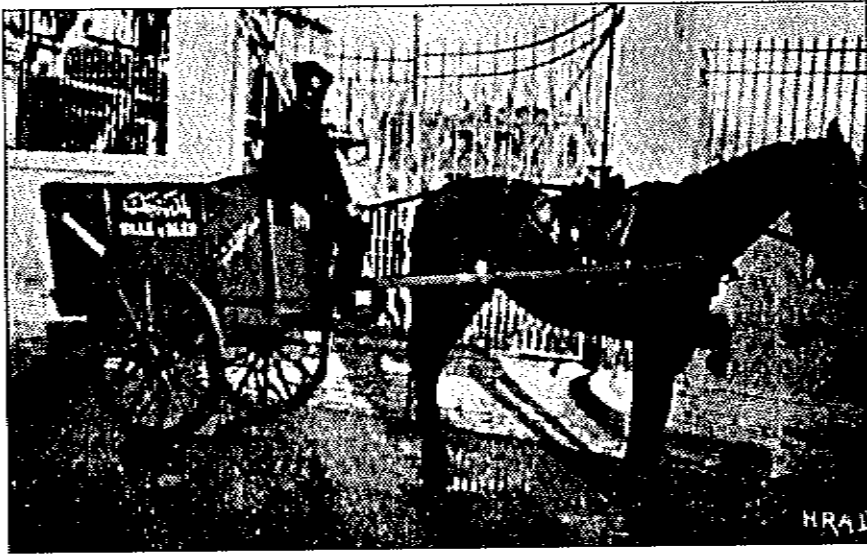
550 كلب حجزت. ومجموع الكلاب التي قضى عليها 4,872 كلب.



عامل التنظيفات بين عربتي نقل الفضلات



مفتش التنظيفات ووراءه عامل التنظيفات إلى جانب برميل رمي الفضلات



عامل التنظيفات على عربة نقل الفضلات

نضيف إلى كل ما تقدم، قرارات عدة اتخذت لتحسين أمور الصحة، ونذكر بعضها ما يلي:

- منع إلقاء الأوساخ، ونجميع روث الحيوانات داخل محيط حلب.
- الفرض على مالكي المنازل وضع ميازيب لمياه المطر تصل حتى مستوى الشارع، إذ إن بعضهم يترك مياه الأمطار تسيل على المارة.

أسست مصلحة الغرسيات عام 1925، وأوكلت إليها مهمة صيانة الحدائق العامة العائدة للبلدية، وغرس الأشجار على الطرق العامة.

كانت الحدائق العامة ثلاثة في مدينة حلب، بستان العزيزية أو بستان مرعي باشا، وحديقة بيوت¹، والثالثة غربي المدينة، هي حديقة السبيل.

حديقة بيوت تنظم حالياً. أما الحديقتان الأخيرتان، فقد أوكلتا إلى المستأجرين لرعاية الأشجار والنباتات وزيادتها. الدخول إلى هذه الحدائق مسموح للعامة وبدون مقابل، ويحق للمستأجر استثمار مقهى وأطعمة في طرف من الحديقة.

¹ حديقة مرعي باشا: حديقة صغيرة في بستان. وحديقة بيوت قائمة بين ثانوية العروبة حالياً ومكتب دفن الموتى.

يتمتع سكان المدينة، ويقدرّون هذه الحدائق، وخاصة حديقة السبيل في الفصل الحار، إذ يكون المناخ معتدلاً بفضل الرياح الشمالية - الغربية، ووجود الخضرة. إن جهود مصلحة الغرسيات غير كافية، وتسعى إلى تطور مزيد، ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة قامت بالأعمال التالية:

الأشجار التي غرست:

10 أشجار ليلك فارسي.

69 عباد الشمس.

25 شجر السنط (أكاسيا).

540 صفيراء (شجر تزييني من القرنيات).

810 أشجار سياج.

من الواضح أن قطاع الماعز التي ترعى في شوارع المدينة قد خربت عدداً كبيراً من الأشجار الصغيرة. ولحمايتها قامت مصلحة الغرسيات بوضع حواجز معدنية حولها.

رجال المطافئ

لم تكن "مصلحة الإطفائية" موجودة قبل عام 1931 كمصلحة اختصاصية للتصدي إلى الحوادث وإنقاذ الجرحى وضحايا الاصطدامات، وبصورة عامة لحماية سكان المدينة ضد الكوارث. وقد كان الجيش يُستدعى في مثل هذه الحالات. ولما بدأ الاهتمام بسكان المدينة، أصبح من المنطقي إيجاد هذه المصلحة مع التجهيزات اللازمة.

إن القرار رقم 10 تاريخ 19 آب لعام 1931 أوجد هذه المصلحة لتضم: ضابطاً واثنين من رؤساء المجموعات، واثنين مساعدين لهما وأربع رؤساء فرق وثمانية رجال مطافئ وستة سائقين. أعطى لهؤلاء لباس خاص للخروج، وآخر للخدمة أو للحريق.

مهمة رجال المطافئ القيام بالأعمال التالية:

أ. مهمة المراقبة بالتناوب ووجود رئيس مجموعة ومعاونيه، ورئيس فريق وأربعة إطفائيين وسائقين.

ب. مراقبة هاتفية دائمة ليكون رجال المطافئ على استعداد بعد سماع الهاتف للاستجابة للالتحاق بمكان الخطر.

ج. دوريات وزيارات وخدمات مراقبة للتجمعات والأماكن العامة.

د. تجربة صناير إطفاء الحريق في المدينة.

في حالة الطوارئ تلتحق مجموعة ثانية بالمجموعة الأولى إذا دعت الحاجة. ويجب إفساح الطريق لسيارات الإطفاء التي تستعمل في حالة الالتحاق بموقع الطوارئ منها قوياً خاصاً.

لقد كان رجال الإطفاء مكلفين بتسوية الشوارع ورشها وسقاية أشجار الطرق. وفي العام 1937 حدث أربعة عشر حريقاً وثلاث عشرة بداية حريق وثلاثة انهيارات. وكلها كانت بحاجة إلى تدخل رجال المطافئ.

كانت الآليات الخاصة برجال المطافئ:

من أجل الكوارث:

- 1 سيارة، ويلحق بها مضخة ماء.
- 2 سيارات لرش الشوارع وإطفاء الحريق.
- 3 سيارة إسعاف.

ومن أجل الطرق:

- سيارتان للرش.
- سيارتا قلاب.
- ثلاث شاحنات ماركة بيرليه.
- شاحنتان رينو.
- ثلاث مداحل لتسوية الشوارع الترابية.
- سيارة عربة ترش الإسفلت.

ولغاية تفادي الحرائق صدر قرار من البلدية ببناء مستودع للمحروقات¹، خارج المدينة على طريق الاسكندرونة، وإدارته تتبع بلدية حلب، وهذا ما يسهل استيفاء مختلف الرسوم المفروضة على البترول والبنزين.

¹ بني المستودع في موقع حي الأنصاري - المشهد، على بعد كيلو متر واحد إلى الجنوب من مشهد الحسين الحالي، وبقي فترة طويلة. وكان يعرف باسم 'الكازخانة'.

تمتلك الدائرة الفنية ورشات تُصلَح وتُصنَّع فيها مواد التنظيف والقضاء على الحرائق، ولوازم إصلاح الطرق والأدوات المتنوعة والمفروشات...يقوم بها رجال المطافئ، حين لا توجد حرائق أو كوارث.

تشكل مديرية صحة البلدية من طبيين وطبيب بيطري، وبعض الموظفين، كما يوجد لجنة مشكلة من رئيس هو رئيس البلدية، وأعضاء: المفتش الإداري الفرنسي للبلدية. مهندس رئيسي للبلدية وهو فرنسي أيضاً، مستشاران، مفتش فني، طبيب مديرية الصحة للمحافظة، المفتش الفني البيطري، المفتش البيطري للمحافظة، مهندس رئيسي للأشغال العامة، مهندس رئيسي للمياه، رئيس المصلحة الزراعية والاقتصادية للمحافظة.

في السنوات الأخيرة قامت مديرية الصحة بأعمال أحصيت كما يلي:

15.000 استشارة مجانية.

4.500 زيارة موظفين خاضعين لفحص صحي دوري.

350 معاينة للزواج.

40.000 تلقيح ضد الجدري.

50 فحص عينات من مواد مشتبّه بها.

3.000 إجازة دفن.

100 زيارة للمدارس.

182 ترخيص للسكن.

أطباء المدينة تحت إشراف مديرية صحة الحكومة. ومن الواضح أن جهداً كبيراً يبذل في مجال الصحة العامة، وعدد العاملين في هذا المجال غير كافٍ؛ والنفقات هي صغيرة، والمبالغ المطلوب رصدها قليلة جداً. وإن مدينة تعداد سكانها 300,000 نسمة يجب الاهتمام بها بشدة؛ إذا لم يقض على وساخة المدينة تماماً، وبشكل خاص فإن القضاء على البرداء (الملاريا) والبعوض غير كافٍ؛ ويجب إزالة المستنقعات، فالبعوض يتكاثر خلال أيام بوجود أقل كمية من المياه الراكدة في حفرة ما.

بطبيعة الحال فإن أول عمل يُنتظر أن تقوم به البلدية هو تحسين مجرى نهر قويق، لتفادي تجمع مياه آسنه، وتجميع مياه المجاري والمياه القذرة. كما يجب مراقبة أحواض مياه المنازل والعمل على تربية الأسماك الحمراء التي تعيش على التهام البرقات والحشرات؛ أو تفريغها وتنظيفها بأوقات منتظمة كل أربع أو خمسة أيام تقريباً. وعلى سلطات البلدية، أن تقوم بتطهير جميع المراحيض العامة والخاصة، وحفر جور فنية محكمة السد. إن في بعض المنازل صهاريج لتجميع مياه الأمطار أو مياه القناية، أو حتى مياه الآبار؛ ويجب أن تكون هذه الصهاريج محكمة الإغلاق، وفتحاتها محمية بشبك، وكذلك فتحات الآبار؛ وإذا وضع هذا الشبك بشكل جيد، فإنه يمنع الحشرات من وضع بيوضها، وتكاثرها. إن تحقيق هذا الأمر يستوجب زيارات دائمة وصارمة للمنازل، للعمل على قطع دابر الحشرات، وبالتالي اقتفاء داء الملاريا الذي يزداد أكثر فأكثر في حلب؛ ومردء الإهمال في مكافحة الحشرات. إن إرادة قوية أصبحت ضرورية، لنصل إلى النجاح، ونأمل أن يتم ذلك.

إننا نذكر أن جهوداً حثيثة قد تمت لتحسين الصحة العامة. ويمكننا أن نذكر بعضاً منها:

- مراقبة المقاهي والمطاعم.
- منع أشغال أبنية، حتى البسيطة منها دون أن تكون مزودة بمرحاض.
- منع وضع مراحيض بالقرب من الآبار.
- منع وضع مستودعات وأكوام الزباله وروث الحيوانات في المدينة¹.
- منع استعمال مياه الآبار والصهاريج لصنع قوالب الثلج وشراب الليمون.
- يمنع نقل اللحوم من المسالخ على ظهور الحيوانات، أو ظهور الرجال، وفرض استعمال سيارات مغلقة².
- منع بناء مبانٍ غير مريحة أو غير صحية.
- تنظيم شرطة لمراقبة الأخلاق العامة.

¹ من المعروف، قديماً، أن روث الحيوانات في جميع أنحاء المدينة يجمع، وينشر خارج أسوار المدينة، ليجف ثم ينقل لحرقه في أتون حمائم المدينة، وكانت عديدة. من مناطق تجفيف الروث منطقة التل الحالية، وسميت بـ "التلال" أو "التلال"، لأن الروث كان يشكل تلالاً.

² بقي استعمال سيارات مغلقة لنقل اللحوم من المسلخ، وتوزيعها على الفصايين صباحاً باكراً حتى فترة متأخرة من القرن العشرين.

- منع الدفن داخل المدينة. وبهذه المناسبة يمكن أن نذكر أن تراخياً يجري في تطبيق هذا الأمر وبصورة خاصة بالنسبة للمسلمين، وإن موضوع المقابر غير النظامية يجب أن يعاد دراسته كاملاً، وتنظيمها نهائياً. إنها حاجة ملحة في موضوع الصحة العامة.

المسلخ

على مدينة هامة كمدينة حلب أن تتخذ التدابير المفيدة، لتأمين شروط جيدة لتموين المدينة باللحوم الصالحة، وتفادي استهلاك اللحوم الفاسدة من الحيوانات المريضة. وللوصول إلى هذه النتائج أصبح من الضروري تحديد بناء واحد لعمليات ذبح الحيوانات، والمنع بشكل جذري لعمليات الذبح السري، دون مراقبة طبيب بيطري. ولهذا تقرر منذ العام 1924 بناء مسلخ مدينة حلب مزود بتجهيزات حديثة.

وقد تمت الأعمال التالية:

- بناء لذبح الغنم والبقر مع صالات لجمع الأمعاء، ومجاري، وحفر لجمع الدم.
- ممر مسقوف لتحميل اللحوم.
- تجهيزات اصطبلات المسلخ.
- تجهيزات لنقل اللحوم عن طريق عربات تدفع على سكة حديد.
- تأمين المياه.

لقد حددت ساعات فتح وإغلاق المسلخ من أجل الذبح: من الساعة الواحدة والنصف إلى الساعة التاسعة صيفاً، ومن الساعة الثالثة والنصف حتى الساعة التاسعة شتاءً.

تفحص الحيوانات لدى دخولها إلى المسلخ من قبل طبيب بيطري، وتفحص اللحوم والأحشاء ساعة بعد ساعة، إلى أن يغلق المسلخ؛ ويوضع ختم الطبيب البيطري، وختم المسلخ على الذبيحة بشكل واضح. سلسلة من التدابير الهامة يجب أن تلاحظ وتتخذ:

- لا تنقل الذبائح، إلا بعد مرور نصف ساعة على سلخها، حتى يجف اللحم ويصنّف الدم.
- تقطع رؤوس الذبائح، ويحملها حاملون يرتدون قميصاً أبيض، يُبدل كل يوم.

- يتم نقل اللحوم في سيارات خاصة مغلقة ، ومن قبل متعهد خاص.
- تسلم اللحوم إلى دكان الجزار مباشرة ، تفادياً لنقلها على ظهر إنسان.
- تحمل اللحوم المذبوحة لوحة التسليم من النحاس ، وعليها اسم صاحب المحل.

وهكذا يلاحظ أن تدابير صارمة قد اتخذت فيما يتعلق بلحوم البيع لدى الجزارين. ويمكننا أن نأخذ فكرة عن بيع اللحوم ، إذا علمنا أن اللحوم المستهلكة خلال عام هي حوالي :

80,000 رأس غنم ، 13,000 رأس ماعز ، 60,000 ضأن ، 900 ثور ، 200 عجل ، 600 جمل ، 400 خنزير ، وهكذا فإن عمل المسلخ واضح ؛ ورغم ذلك لا يخلو الأمر من بعض أعمال الغش ؛ ولهذا ينظم في كل عام حوالي ألفي مخالفة للذبح السري. ولذلك يجب عدم التهاون في هذا الأمر ، وإن عدم كشف الطبيب البيطري سوف يجر إمكانيات بيع لحم فاسد ، أو تالف يأتي من حيوانات مريضة ، ويمكن أن يسبب الوفاة. إن اللحم المذبوح سراً إذا بيع ، يصادر ، وإذا كان صالحاً للاستهلاك فيعطى إلى المؤسسات الخيرية. ونأسف أنه في كل عام تجري أعمال عنف ضد العاملين في المسلخ والمكلفين بأعمال قمع الذبح السري ، وعلى المحاكم أن تتخذ تدابير قاسية وأحكاماً كبيرة ضد هؤلاء.

لقد تقلص عدد العاملين في المسلخ ، ويضم عدا الطبيب البيطري ، رئيس مصلحة المسلخ وخمسة موظفين وجباة ، وعدداً من الحمالين.

لتحاشي الغش والتزوير ، وللجباية ، أنشئ من قبل بلدية حلب سوق للأغنام الحية على مسافة قريبة من المسلخ.

الخدمات العامة التي تعود للبلدية والخدمات التي أعطيت الموافقة عليها

هي ثلاث: تزويد المدينة بالتيار الكهربائي، وتزويدها بالماء، وأخيراً الحافلات الكهربائية (الترامواي).

يلاحظ بوضوح أهمية الكهرباء والماء في حياة مدينة كبيرة. وبعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918 قامت سلطات الانتداب مع الحكومة السورية، بتقدير ضرورة القيام بهذه المشاريع، لتجعل حلب مدينة حديثة، وسنعرض باقتضاب تاريخ هذه المشاريع ووضعها الحالي.

التزود بالتيار الكهربائي

رست مناقصة تزويد مدينة حلب بالكهرباء، قبل الحرب العالمية الأولى، في آذار عام 1911 على المدعو وهبي بك¹، لكنه لم يستطع القيام بالأعمال الأولية. وتخلّى عن حقوقه بمبلغ 200,000 فرنك؛ عندها أعطت بلدية حلب عام 1924 الامتياز إلى «البنك العقاري الجزائري التونسي» وكذلك حق استثمار الماء والكهرباء.

حدد تاريخ توقيع اتفاقية الامتياز في الثامن من أيلول عام 1924، وتم فعلياً في السابع عشر من تشرين الأول 1924؛ بين مدينة حلب والبنك العقاري الجزائري التونسي، وكان موضوع الاتفاقية تجهيز المدينة بالتيار الكهربائي والماء، وتنظيم مصلحة النقل العام. مدة الامتياز سبعون عاماً تبدأ منذ وضع العمل قيد الاستثمار.

¹ لم نر في أي مصدر تعريفاً بهذا الشخص! وقد ورد النص هكذا.

ومن الناحية المالية فالتنظيم الأكثر أهمية كان :

- خمس وأربعون بالمائة من رأس المال يتم الاكتتاب عليه في سورية.
- تضع مدينة حلب الأراضي اللازمة تحت تصرف الشركة ، وما ينتج عن ذلك من نفقات.
- مبلغ الاكتتاب لحساب التنظيم الأولي ، نصت عليه المادة الثامنة ، التي ستعرض فيما يلي لأهم فقراتها ، ستقوم الشركة بثلاثة أنواع من الحسابات في التنظيم الأولي الواضح :

1. حساب المبنى المخصص ببناء معمل أو أكثر لشبكة توزيع الطاقة الكهربائية.
2. حساب المبنى المخصص ببناء شبكة الحافلات الكهربائية.
3. حساب مخصص للدراسات والبحوث المائية ، وكذلك تمديد شبكة توزيع المياه في المدينة.

إن كل واحد من الحسابات المذكورة أعلاه يتضمن :

- أ. نفقات المراقبة.
- ب. جميع نفقات التأسيس التي صرفت فعلياً.
- ج. النفقات الإضافية المتعلقة بتأسيس شركة الاستثمار ومصاريف الدعاية ومصاريف متفرقة ، وبالتالي مصاريف عامة ، حتى افتتاح مصروف الإدارة ، ويقدر بنسبة 15% من المبلغ الإجمالي للتأسيس الفعلي المحدد بالمقطع السابق.
- د. المبلغ المتداول وقيمة التمويل.
- هـ. مصلحة الالتزام.
- و. الفوائد المضافة إلى رأس المال بنسبة 8% لكل عام على رأس المال المحدد بالفقرة السابقة لفتح مبلغ مصروف الإدارة.
- ز. نفقات الاستثمار السابقة لافتتاح حساب الإدارة.

إن النفقات الرئيسية التي يتحملها حساب الإدارة هي موضوع البندين 9 و 10. نورد أهم ما جاء فيهما:

حساب الإدارة، المادة رقم 9

يعمل بها اعتباراً من الأول من كانون الثاني الذي يلي بدء الاستثمار في أي من المشاريع السابقة المحددة، وعلى الشركة البدء بحساب مصروف الإدارة في كل واحد من المشاريع، أي حساب الإدارة للحافلات، وحساب الإدارة للكهرباء وحساب الإدارة للمياه.

تُحمل الحسابات إلى المصرف لكل من الحسابات، وكل الواردات الصافية للاستثمار. ويُنقل لحساب المدين لكل منها الحسابات التالية:

1. نفقات الاستثمار والصيانة الجارية.
2. النفقات العامة ومصروف الإدارة المركزية المحددة بالعقد أي 1.5% من المبلغ الإجمالي للواردات الصافية المحددة أعلاه.
3. يتشكل قسط الاستثمار من:
 - أ. 2.5% من مبلغ الواردات الصافية.
 - ب. 7% من الفارق بين مبلغ الواردات الصافية ينقص منها المبلغ المذكور أعلاه 2.5% وبين مصاريف الاستثمار.
4. اقتطاع مبلغ ثابت مقداره 1.5% من رأس المال الفعلي المخصص في كل مشروع. وهذا الاقتطاع مخصص ليشكل مبلغاً تقديرياً يوضع تحت تصرف الشركة التي تقوم حصراً بصيانة وتجديد المواد الخاصة بحساب التأسيس الأولى.
5. حصة النفقات الخاصة بديون السندات أو ديون المصرف.

الحساب الإجمالي للإدارة، المادة رقم 10

تُحسب نتائج حسابات الإدارة للمشاريع الثلاثة جبرياً، منذ بدء الأعمال، للوصول إلى الحساب الإجمالي، ويغلق هذا مؤقتاً في كل فصل، وفي آخر السنة يتم الحساب النهائي، ويقدم إلى رئيس البلدية حصراً في الأول من شهر آب أو في الأول من شهر آذار على أبعد تقدير.

إذا نتج عند إنهاء الحسابات عجز، تتم المناقلة من ميزانية البلدية إلى الشركة في الظروف التالية:

تدفع ميزانية المدينة إلى الشركة دفعة مقدارها تسعة أعشار المبلغ الذي يعود إليها وفق ناتج الحساب الإجمالي الفصلي، ويتم الدفع خلال شهر، أو على أبعد تقدير بعد تقديم الحساب.

يتم الحساب النهائي، على أبعد تقدير بعد شهر من تقديم الحساب السنوي الإجمالي للإدارة، وإذا جرى خلاف ذلك تتم تسويته كما ذكرنا وفق المادة الثامنة. وعلى كل حال فإن المبلغ الذي ستدفعه المدينة سنوياً، لا ينبغي أن يتجاوز أربعمئة ألف فرنك. وإذا تجاوز الحساب الإجمالي للإدارة مبلغ الأربعمئة ألف فرنك، فإن الفارق يقدم من الشركة إلى ميزانية المدينة ويوضع مؤقتاً في حساب الانتظار ((سلفة المدينة)) بفائدة ثمانية بالمائة في العام. وهذا الحساب يستهلك من قبل ميزانية المدينة في السنوات التالية، علماً بأنه في كل عام يتم الدفع من قبل ميزانية المدينة للشركة لسد العجز في حساب الإدارة الإجمالي السنوي الذي يزداد من حساب استهلاك مبلغ السلفة، على أن لا يتجاوز 400,000 فرنك سنوياً.

في حال كون حساب الإدارة وناتج حساب سلفة المدينة يتجاوز هذا الرقم، فإن ميزانية المدينة تدفع إلى الشركة الأربعمئة ألف فرنك سلفة، والناتج يحول من جديد إلى "سلفة المدينة".

- إن الشركة معفاة من الحقوق والرسوم البلدية. وإن الرسوم الجمركية تحول إما إلى حساب التأسيس، أو إلى حساب الإدارة.
- لدى انتهاء فترة الامتياز تعود المؤسسات إلى المدينة.
- يمكن إعادة الامتياز للسنة التالية مع الإشعار بستتين.
- تتم المراقبة من قبل موظفي مفوضية الانتداب، ومفوض البلدية.
- تنص المادة السادسة عشرة على التدابير الإلزامية والمواعيد.

إذا اعترضت الشركة على أحد الالتزامات الرئيسية التي فرضت في الاتفاقية أو في دفتر النفقات الملحق، يجبرها محافظ المدينة على الامتثال بطلب من البلدية، ويوجه إليها إنذار وفق الأصول من المراقبة باتخاذ مثل هذه التدابير.

في حال عدم إذعان الشركة لهذا الفرض، عندها يعلن عن سقوط أجل الاتفاق، بعد تصديقه من الممثل السوري لدى المفوضية الفرنسية، أو من أعلى السلطات السورية.

لقد ألحق بالاتفاقية الموقعة بين 8 أيلول و17 تشرين الأول 1924 دفتر للنفقات مؤرخاً بالثلاثين من تشرين الأول عام 1924، وقد نص على مختلف الحلول الفنية التنفيذية لشركة الكهرباء، كما لشركة الحافلات وكذلك لمصلحة المياه.

لقد حول مصرف الجزائر وتونس في عام 1925 حقوقه إلى شركة استثمار برأسمال قدره ثلاثة ملايين من الفرنكات، وأعلنت باسم "شركة كهرباء حلب". ولقد وزع رأسمال المال على ستة آلاف سهم، والسهم بخمسمائة فرنك. ولقد زيد هذا الرأسمال في عدة مناسبات، كما أضيف إليه عدة توصيات ملزمة.

سوف نعرض فيما يلي الشروط المالية للمشروع بعد عرض مختلف الاتفاقيات، وما تم تنفيذه في مؤسسة الكهرباء وكذلك مؤسسة المياه، إذ لا يمكن الفصل بين هاتين المسألتين.

إن ملحقاً لاتفاقية عام 1924، الذي وقع في العشرين من حزيران عام 1929، يتعلق بشكل رئيسي بمؤسسة المياه، وهذا سوف يتوسع فيما بعد، ومع ذلك فمن المفيد أن نبحث المادتين 15 و 16 من هذا الملحق، وفيما يتعلق بالقضايا المالية لمدينة حلب وللمؤسسة.

(في المادة 15 وبعد تعديل أحكام المادة العاشرة من اتفاق السابع عشر من تشرين الأول عام 1924 فإن المبلغ الذي ستدفعه المدينة سنوياً في حال العجز في الحساب العام الإداري، يجب أن لا يتعدى الأربعمئة ألف فرنك حتى الأول من كانون الثاني من العام الذي يلي تاريخ البدء في مؤسسة مياه الشرب. وبالزيادة المتوقعة في المادة الثانية، يمكن لهذا المبلغ أن يصل إلى حده الأقصى، ووفق أحكام المادة، وبدون أي نوع من إنفاق آخر، إلى سبعمئة ألف فرنك، اعتباراً من أول كانون الثاني للسنة المحددة أعلاه).

(أما المادة 16 فتتص: إذا كان حساب سلفة المدينة، كما هو محدد في المادة العاشرة من الاتفاقية الذي زاد على المبلغ المتوقع في المادة نفسها، قد تجاوز مليونين وخمسمئة ألف فرنك، فعلى ميزانية المدينة أن تدفع إلى المصلحة مبلغاً هو نفس المبلغ المجموع لحساب سلفة المدينة المبلغ المتفق عليه وأن لا يتجاوز أبداً مليونين وخمسمئة ألف فرنك).

إن أعمال تأسيس مبنى مولدات الكهرباء والشبكة؛ استمرت منذ 1928 إلى عام 1932، وبدأ العمل جزئياً في بداية عام 1929. وإن نفقات التأسيس الأولى وشبكة التوزيع الكهربائي كانت كما يلي:

السنة	المبلغ	النقد
1928	18,289,000	فرنك
1929	4,406,000	فرنك
1930	1,833,000	فرنك
1931	6,929,000	فرنك
1932	2,570,000	فرنك
1933	920,000	فرنك
1934	1,652,000	فرنك
1935	1,206,000	فرنك
1936	1,059,000	فرنك
1937	1,436,000	فرنك
المجموع 45,300,00		فرنك تقريباً

أما التجهيزات في مبنى مولدات الكهرباء فهي :

1. مجموعتان للتيار المتناوب بمحرك ديزل ماركة carels ، استطاعتها 750 ك.ف. وقد وضع كل منهما في العمل في الأول من كانون الثاني 1929.

2. مجموعة التيار المتناوب بمحرك ديزل ماركة sulzes استطاعة 2,000 ك.ف.، وضع في العمل في الأول من كانون الأول عام 1931.

أما طول شبكة التوزيع فكان 26 كيلو متراً تقريباً، توتر عالي؛ أحد عشر كيلو متراً منها هوائية، أما باقي الشبكة فتتمديداتها أرضية، ثم إن طول شبكة التوزيع ذات التوتر المنخفض 94 كيلو متراً؛ ثلاثة كيلو مترات منها بخطوط أرضية، والباقي بخطوط هوائية.

ويوجد أيضاً شبكة الإنارة العامة في المدينة وطولها 108 كيلو متر وفيها 2,000 مصباح.

ولتأمين تحويل التيار ذي التوتر العالي إلى تيار ذي توتر منخفض، وضع ستة وثلاثون مركز تحويل :

8 مراكز ذات استطاعة 100 ك.ف.آ.

6 مراكز ذات استطاعة 150 ك.ف.آ.

3 مراكز ذات استطاعة 250 ك.ف.آ. أما باقي المراكز فتتراوح بين 60 و 40 ك.ف.آ.

تبرز هذه الأرقام، بدون شرح، أهمية العمل الذي تم في مدينة حلب من أجل خدمة الشعب.

إن التيار الكهربائي الذي تم وضعه، كان مفيداً، ليس فقط من أجل إنارة المنازل، ولكن أيضاً كان قوة محركة، ولقد بذل جهد كبير، لتعميم فائدة الكهرباء على مختلف صناعات المدينة. إن الجدول أدناه يدل على تقدم واردات التيار الكهربائي نتيجة زيادة الاستهلاك :

السنة	واردات الإنارة الكهربائية	واردات القوى المحركة	واردات الإنارة العامة	المجموع بالفرنكات
1929	550,000 فرنك	67,000	31,000	648,000
1930	1,330,000 فرنك	351,000	34,000	1,715,000
1931	1,550,000 فرنك	528,000	375,000	2,403,000
1932	1,480,000 فرنك	515,000	665,000	2,660,000
1933	1,480,000 فرنك	574,000	673,000	2,727,000
1934	1,700,000 فرنك	793,000	818,000	3,311,000
1935	2,020,000 فرنك	1,350,000	920,000	4,290,000
1936	2,180,000 فرنك	2,023,000	890,000	5,093,000
1937	2,600,000 فرنك	1,983,000	881,000	5,464,000

لقد كان العامان الأولان صعبين بطبيعة الحال، ولكن عاماً بعد عام تحسنت الأمور، وإن تحسين تجهيزات التيار الكهربائي أتى بفائدة أكبر. وفي عام 1938 يجب ذكر النتائج التالية :

إنارة	3,700,000
قوى محركة	3,000,000
إنارة عامة	1,300,000
	<u>7,700,000 فرنك</u>

وإن نسبة النفقات إلى الاستثمار في تجهيزات التيار الكهربائي كانت : 3,700,000 فرنك تقريباً. يوجد إذا أربعة ملايين من الفرنكات للنفقات المالية، ستعرض تفاصيلها فيما بعد. ولبقرب مبلغ الأربعة ملايين فرنك من الخمسة وأربعين مليوناً التي دفعت من أجل بناء شبكة الكهرباء ومبنى المولدات، يجب أن نعلم أن تجهيز التيار الكهربائي لمدينة حلب كان حيوياً.

ويجب أن نذكر أننا وصلنا إلى الذروة، أي إلى الفترة التي كان يستهلك فيها التيار الكهربائي أي إلى حدود استطاعة المولدات. ولهذا يجب أن نحسب حساب رقد المبنى بالمولدات، وبالتالي فإن نفقات أخرى ستعتمد زيادة على النفقات الأولى حين التأسيس. وبالتالي نرى أن من الأهمية بمكان تطوير استعمال التيار خلال النهار وخاصة من أجل الاستعمال المنزلي. هذا الجهد الإضافي، لم يكن يحسب له حساب حتى الآن، ومهما يكن فإن تجهيزات التيار الكهربائي هي عمل حيوي، وأيضاً عادي، سوف يجلب الراحة الأكيدة للحليين.

تجهيزات الماء

حلب مدينة هامة، وهذا ما عرفناه من تاريخها العريق. ولما كانت تضم عدداً كبيراً من السكان، فإنها لن تزدهر، إذا لم يتوفر لها الكمية الكافية من الماء الضروري للشرب وللاستعمال المنزلي. ولهذا فإنها زُوِّدَتْ بالماء، وتعيد الروايات الشفوية موضوع الماء إلى الإمبراطورة هيلين (القرن الرابع الميلادي) والدة الإمبراطور قسطنطين¹. وعلى هذا يعيد بعض الباحثين وجودها إلى الحكم الروماني الذي بدأ في سورية منذ العام 64 قبل الميلاد. ويؤكدون وجودها منذ القرون الأولى للعصور المسيحية، وإن وجود "القناة" أو "القناة" كانت منذ عشرين قرناً، وما زالت حتى تاريخ هذا البحث في الثلث الأول من القرن العشرين.

كما يمكن اعتماد مبدأ تأمين الماء لمدينة حلب من مياه نهر قويق، أثناء جريانه في المدينة، ولكن يجب أن لا ننسى أن بداية المدينة قد كانت بعيداً إلى حد ما عن مجرى النهر، وإن هذا النهر كان يفيد تماماً في سقاية البساتين الكثيرة القائمة على ضفتيه. لكن المدينة نفسها، كانت تتزود بمياهها بواسطة قناة تجلب الماء من ينابيع منطقة قرية حيلان على بعد اثني عشر كيلو متراً شمال مدينة حلب، وتسير أحياناً قرب الضفة اليسرى لنهر قويق.

تشكل ينابيع حيلان ثلاثة أحواض (لا تزال آثارها قائمة) تجمع فيها مياه الينابيع، لتجري فيما بعد في أقبية باتجاه حلب، وقد لوحظ أن هذه الأحواض لا تصرف الماء بشكل جيد، لتجمع

¹ في الواقع لا يوجد أي مستند تاريخي لموضوع مياه حلب، وإذا ما أثبتت الدراسات الأثرية يوماً وجودها منذ أن وجدت المعمرة السلوقية في القرن الرابع قبل الميلاد (أسواق المدينة بحلب)، تكون من عمل السلوقيين، وفي حال النفي تبقى الأمور غامضة. أما نسبتها إلى هيلين ففيه شك كبير، فالياء تتبع من قرية حيلان وإحاء تلفظ أحياناً هاء. إن الدراسات الأثرية المعمقة هي التي ستحسم الموضوع، وإن دراسة السيد صبحي مظلوم التي نشرت في منتصف القرن العشرين لا تعدو وصفاً لما هو موجود، والعلوم التاريخية الموثوقة عن القناة ترجع إلى القرن العاشر والحادي عشر الميلادي.

الأعشاب فيها والتراب، وبدأت المياه تتناقص سنة بعد أخرى، رغم أن أعمال التنظيف تناولت أحد الأحواض في عام 1938. ولهذا ومنذ القرن السادس عشر، رُفِدَت مياه الينابيع بفرع من نهر قويق، حتى إن هذا الفرع رُفِدَ أيضاً بمياه نهر الساجور، وهكذا ازداد تدفق مياه قناة حيلان.

رغم ذلك فقد تهدمت مجارى نهر قويق والساجور باتجاه القناة، ثم إن مياه النهر قد تناقصت كثيراً نتيجة سقاية البساتين المحيطة بنهر قويق منذ منبعه في تركيا وعلى طول مجراه إلى حلب. منذ أن تصل مياه القناة إلى مدينة حلب، تتوزع فروعاً كثيرة من أجل تأمين المياه لمختلف الأحياء وحتى الأحياء التي بنيت حديثاً بالقرب من الأسوار. ويخضع هذا التوزيع إلى قواعد متعارف عليها منذ القديم، من حيث الكمية التي اكتسبت بحسب حقوق معينة. ولقد درست هذه الحقوق ضمن دراسة هامة جداً، قام بها السيد مظلوم، مدير مصلحة المياه في سورية الشمالية، ونشرها بكتاب مميز بعنوان ((قناة المياه القديمة بحلب)). نشرها المعهد الفرنسي بدمشق، ويجب العودة إليه.

وهكذا، ومنذ قرون عديدة، تمتعت حلب بتوزيع منظم للمياه، ولكن بأقنية أكثرها بدائية، بني بعضها بالحجر، وبعضها بالقرميد المشوي، وبعضها الآخر حفر في الصخر، وكانت صيانتها منوطة بفئة عرفت باسم "القنواتية". ودورهم واضح، وهو تأمين توزيع الماء لمن يستعملها، ولهم الحق بذلك، والسهر على جريانها. ولكننا يجب أن نعترف بأن هذه الصيانة، كانت غير كافية؛ ولهذا، ومنذ سنوات عديدة؛ فإن الينابيع والقناة والتوزيع كان في حالة سيئة. ونتج عن كل ذلك تلويث لمياه القناة، في المنبع والمدينة، كما أن مياهها الملوثة ازدادت تلوثاً بتسرب المياه المالحة، في مختلف أماكنها المنهارة، وهكذا أصبحت مليئة بالجرانيم، وخاصة المسببة للحمى التيفية (التيفوئيد).

مهما يكن من أمر، ومع اعترافنا بأن توزيع مياه قناة حلب، قد أدى خدمات جلّى في تأمين المياه إلى مدينة حلب خلال قرون عديدة إلى حماماتها، جوامعها مبانيها العامة مع توسع المدينة في نهاية القرن التاسع عشر، بالقرب من الأسوار، ومع احترامنا وتقديرنا لبناء شبكة التوزيع هذه التي طالت أيضاً، سقاية بساتين كثيرة؛ إلا أن إهمال صيانتها أدى شيئاً فشيئاً إلى تهدمها وتلوثها. وأصبحت مياه القناة خطراً عاماً على المدينة، فضلاً عن ذلك أصبح جريانها متقطعاً وغير منتظم. يضاف إلى كل ذلك تعسف القنوات في فترة شح المياه، وسوء الاستعمال.

مع بداية توسع المدينة ؛ لم تعد قناية حلب تكفي ، واضطر أهالي حلب إلى ملء صهاريج بيوتهم من مياه المطر ، واللجوء إلى حفر الآبار ، لكن هذه المياه كانت غير نظيفة ، وغير صالحة للشرب ، وتستعمل فقط للاستعمالات المنزلية. وهكذا التفت أهالي المدينة لشرب مياه عين التل وتبعد عن حلب أربعة كيلو مترات ، يحملها السقاةون من هناك في صفائح يبيعونها بأسعار مرتفعة بفرنكين إلى ثلاثة فرنكات لصفيحة تستوعب خمسة عشر ليترًا.

لكن هذا الأمر أيضاً لم يدم ، وقد عمدت الحكومة التركية في عام 1914 تخديم الأحياء الجديدة بأنابيب تحمل مياه عين التل ، واستمر هذا العمل خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918 ، فبنيت ثلاثة أحواض أحدها في حي النبال والثاني في حي الجبيلة والثالث في حي باب الأحمر. وكانت شبكة التوزيع الجديدة تؤمن مياه الشرب إلى أقسام المدينة التي لا تصلها مياه القناية ؛ لكن السكان المسلمين في المدينة القديمة وخاصة في الأحياء الشرقية بدؤوا يحتجون ؛ وهكذا امتدت شبكة توزيع مياه عين التل ، شيئاً فشيئاً إلى أحياء المدينة القديمة ، وبدأت تعمل مع وجود شبكة مياه القناية ؛ لكن الاثنان كانتا قليلتين وغير كافيتين.

وهكذا بدأ التوجه منذ العام 1924 لإعطاء امتياز توزيع الماء إلى المؤسسة المكلفة بالتيار الكهربائي.

وضع حساب النفقات في الثلاثين من شهر تشرين الأول عام 1924 ، وتحديد الشروط التي ستكون الأساس لدفتر النفقات على أن ينتهي إعداده في السابع من نيسان 1926 ؛ ولكن هذه المهمة قد مددت إلى الأول من آذار عام 1927 ، وحينها أعلنت مؤسسة كهرباء حلب ، أنها لن تستطيع توزيع المياه ، إذا لم تؤمن عشرة آلاف متر مكعب من الماء للحاجة اليومية. لهذا وأمام احتجاجات السكان المتكررة ، وللحاجة الملحة للماء للأمور الصحية ، أخذت البلدية على عاتقها تأمين وتوزيع الماء بالرغم من شح الماء في صيفي العامين 1927 و1928 ، نتيجة الجفاف.

في عام 1928 ، بني في موقع عين التل خزان مركزي لتجمع الماء ، وزُوّد بمجموعتين من المضخات تعمل على الديزل وأنابيب بطول أربعة كيلو مترات لنقل المياه وخزان توزيع سعة 1000 متر مكعب بالقرب من الشكنات التركية ؛ وفيما بعد مُدّ كيلو متران من الأنابيب لتربط الخزان الجديد مع الخزانات السابقة للتوزيع.

¹ لا يزال الخزان قائماً بجانب البناء المعروف قديماً باسم «فشة الترك» وحالياً باسم «مركز التدريب الثاني للشرطة». وهناك مشروع سياحي سيكون فيه في الفترة المقبلة قريباً.

عُقدت مفاوضات جديدة بين مؤسسة الكهرباء وبلدية حلب أدت إلى وضع ملحق برقم واحد لعام 1929 وتاريخ العشرين من حزيران؛ علاج بشكل خاص توزيع الماء، وكميته اليومية مقدرة بعشرة آلاف متر مكعب، ويمكن أن تزداد إلى خمسة عشر ألف متر مكعب، تقدمها سلطات مدينة حلب، لتتصرف بها المؤسسة في مبانيها وخاصة في مباني عين التل. ولم يعد يفكر أحد، ولا يسمح له، بالتوسع في موضوع قناة حلب، ولقد خصصت كمية مياه مجانية للقساطل العامة بكمية ألف متر مكعب يومياً، منذ شروق الشمس حتى مغيبها. ولقد انخفضت هذه الكمية إلى خمسمائة متر مكعب، حيث زاد عدد المشتركين، ومعنى ذلك أن لمصالح البلدية الحق في كمية مجانية يومية مقدارها خمسمائة متر مكعب من الماء.

بدأت الأعمال في عام 1929، وأول كمية وزعت من الماء كانت في عام 1931. وقد ازدادت شبكة التوزيع في كل عام، ولقد كانت مياه عين التل تستخرج من عدد من الآبار، ومن تجمع مياه جوفية في أحواض جوفية، كانت ذات أهمية، وخاصة حين تبين أنه يوجد مائتان وثمان وخمسون متر منها.

كانت المياه تتجمع في خزانين سعتها ألف وخمسمائة متر مكعب، ولكل منهما مجموعتان كهربائيتان للضخ باستطاعة 12 c.v. تساق هذه المياه إلى الخزان بجانب قشلة الترك بواسطة ثلاث مجموعات ضخ كهربائية واحدة باستطاعة 100 c.v مع تدفق 273 متر مكعب في الساعة، الأخيرتان باستطاعة 260 c.v مع تدفق 600 متر مكعب في الساعة، والماء يصفى من الشوائب في موقع عين التل، مع حماية حددت حول الآبار، خوفاً من أي تلوث يصيبها.

على بعد ألف وأربعمائة متر من عين التل، اكتشف بئر احتياطي وزود بمجموعتي ضخ كهربائيتين باستطاعة 240 c.v، مع تدفق خمسمائة متر مكعب من الماء في الساعة، وكان عمق البئر حوالي ثلاثين متراً. لقد كانت مسافة دفع الماء بين عين التل وخزان (ثكنة الترك) 3600 متر بأنابيب قطرها أربعمائة ميليمتر. أما الخزانات فكانت خزاناً صغيراً بسعة 1000 متر مكعب وخزاناً كبيراً بسعة 5000 متر مكعب.

جهزت شبكة التوزيع بأنابيب من الفولاذ المصهور (فونت) مستوردة من شركة فرنسية بطول ثمانين كيلو متراً وأقطار مختلفة القياسات تتدفق منها الماء في صنادير عددها 125، تفتح وتغلق

ألباً لدى شروق الشمس وغياها¹. كما وزعت صنادير عددها 49 صنبوراً، تؤخذ منها المياه لرش الطرق وإطفاء الحرائق.

تلك هي بعض الأرقام تشرح أهمية العمل الذي تحقق. أما نفقات التأسيس في مؤسسة المياه كما يلي:

في عام 1929	بلغت التكاليف	5,362,000 فرنك
في عام 1930	بلغت التكاليف	6,360,000 فرنك
في عام 1931	بلغت التكاليف	7,501,000 فرنك
في عام 1932	بلغت التكاليف	10,119,000 فرنك
في عام 1933	بلغت التكاليف	1,056,000 فرنك
في عام 1934	بلغت التكاليف	498,000 فرنك
في عام 1935	بلغت التكاليف	845,000 فرنك
في عام 1936	بلغت التكاليف	436,000 فرنك
في عام 1937	بلغت التكاليف	514,000 فرنك
المجموع		32,700,000 فرنك

وإنه لمن المفيد أن نقارن بين هذه المصاريف في نفقات التأسيس مع الواردات:

السنة	الواردات العامة السنوية	حجم المبيعات اليومية	التوزيع المجاني للصنادير العامة يوميا	استعمال البلدية (إمدادات مجانية)
1931	81,500 ف			
1932	910,000 ف	504 م ³	855 م ³	89 م ³
1933	1,230,000 ف	942 م ³	995 م ³	238 م ³
1934	1,460,000 ف	1,103 م ³	833 م ³	236 م ³
1935	1,530,000 ف	1,284 م ³	561 م ³	270 م ³
1936	1,685,000 ف	1,467 م ³	501 م ³	258 م ³
1937	1,880,000 ف	1,638 م ³	537 م ³	266 م ³

ويلاحظ ضعف الواردات في السنوات الأولى. ففي عام 1938 بلغت واردات مؤسسة المياه بشكل تقريبي 2,100,000 فرنك. أما نفقات المؤسسة هي بشكل تقريبي 800,000 فرنك سنوياً.

¹ وزعت هذه الصنادير في مداخل الأحياء الرئيسية وعلى مفارق الطرق، وما زال بعضها قائماً بجانب جامع الفردوس الأثري ولدى مفارق أسواق العبي والقرابين والعطارين والصابون في مركز أسواق المدينة. وما بقي من الصنادير المعدنية بارتفاع متر تقريباً، يتم فيه تزوين بأحاث الدور التقليدية التي تستعمل كمطاعم.

كما يلاحظ أن زيادة مقدارها 1,300,000 فرنك من أجل استهلاك نفقات التأسيس هي ضعيفة جداً. كما يوجد تباين كبير بين توزيع الماء ومصلحة إمدادات التيار الكهربائي، وهذا كان ضرورياً من الناحية المالية، بينما الأول غير موجود.

إن من المهم أن نفتش عن سبب ضعف زيادة كمية الماء المبيعة يومياً. إن مؤسسة الكهرباء لاحظت باستياء عدد صنابير الماء العامة والإمدادات المجانية بالماء. وكذلك عدد حمالي الماء البائعين لها؛ لقد كانت بلدية حلب كريمة جداً، وخاصة نحو سكان المدينة القديمة. ولكن هل من أمر آخر أمام البلدية؟

لا نعتقد ذلك، إذ يوجد عدد كبير من الفقراء يريدون أن يستفيدوا من المياه النقية والصحية لعين التل كما يستفيد منها سكان المدينة الحديثة، ولا نعتقد أننا يجب أن ننتقد بلدية حلب على عملها الاجتماعي هذا.

لهذا كان من الضروري التفكير بحلول أخرى في موضوع الواردات، خاصة وأن تجهيزات توزيع المياه في المدينة قد أقيمت على أسس رفيعة المستوى، وأن شبكة التوزيع كانت تتناول بشكل رئيسي المدينة الحديثة، وإن جميع المستهلكين تقريباً لا بد لهم من أن يدفعوا ثمن استهلاكهم للماء، ولإدارة متطورة ودقيقة. بينما بقيت المدينة القديمة تستخدم مياه القناية؛ ورغم ذلك فقد عدلت شبكة التوزيع وأصبحت مياه عين التل تدخل المدينة القديمة، ولو وجد عدد قليل من المستهلكين، يدفعون ثمن استهلاكهم.

خطأ ارتكبه مؤسسة المياه، منذ البداية، أنها أبعدت الراغبين بالاشتراك، وذلك بمطالبتهم بنفقات توصيل الماء من شبكة التوزيع الرئيسية في الحي، كانت هذه النفقات مرتفعة.

خطيئة أخرى ارتكبتها مؤسسة المياه، أمام مشكلة جديدة، ولا تعرف الحل لها. وحين عرفته تصرف ببطء شديد، وهي أن تترك القناة بمياهها الملوثة تفتك بالسكان وخاصة بالأطفال. وفي أوقات فإن أفتية مياه حيّلان، ونتيجة عدم صيانتها، سوف تندثر، ولكن متى؟ لا أحد يحتمن ذلك!

لهذا فإن الحل العملي هو: يجب إلغاء توزيع مياه قناة حيّلان في المدينة القديمة، حفاظاً على الصحة العامة؛ وإبقاء توزيع مياه عين التل، وذلك بإجبار المستأجرين والملاكين والميسورين إلى حل ما، بتأمين مياه عين التل إلى مبانيهم. وهذا الحل سوف يزيد من واردات مؤسسة المياه، كما يساعد بلا شك، على خفض أسعار بيع الماء، وللوصول إلى هذا الأمر يجب اتخاذ تدابير رسمية

وقاسية بغرض تحسين الصحة العامة، ولو أدى ذلك إلى المساس بالمصالح الخاصة. وإن المدرकिन والواعين والمواطنين، عليهم ألا يترددوا في الانصياع إلى المصلحة العامة للمدينة.

السؤال الآن، ما مصير قناة حيلان؟ لنورد النص المميز الذي جاء به السيد صبحي مظلوم بحذافيره:

(إذا كان انتفاع المدينة من القناة، سيزول، فعلى الأقل يمكن ترميمها للاستفادة منها في الري؛ إن تنظيفاً كاملاً للينابيع، وتجميعاً لتدفقها في الأحواض، وتنظيف بقاياها، وترتيب نظام توزيعها لتحسين جريانها، فإن قناة حيلان يمكن أن تؤدي للزراعة خدمات جُلَى، فتروي مساحة تزيد على خمسمائة هكتار في ضواحي المدينة).¹

إن هذه الفكرة للسيد مظلوم هامة جداً، وإذا طبقت فستعود بكبير الفائدة على المدينة، ولكن للأسف، كما ذكر السيد مظلوم، يجب أن نزل التمسك بالعادات غير الصحيحة، ويجب أن نتناول المصالح الخاصة، بل نغير عقلية بعض الأفراد الذين يعتقدون بأنهم سُرُقوا أو أغيطوا!!!

مهما يكن فإن ثمن الماء المبيع كان مرتفعاً هو ثلاثة فرنكات ونصف للمتر المكعب الواحد. وهذا يجعل عدداً كبيراً من سكان المدينة يعتقدون أن مياه عين التل، مياهاً معدنية خاصة للشرب أو للطبخ فقط؛ وهذا ما أعاق ازدياد عدد المستهلكين.

في نهاية هذا البحث نأمل أن توزيع ماء نقى وصالح للشرب في مدينة كبيرة، هو عمل اجتماعي يجب أن يتم، حتى ولو كانت وارداته غير كافية.

إن المؤسسات، والتعاونية بشكل خاص، يجب أن تتحمل العجز أحياناً. وعلى كلٍ لتخفيف العبء الثقيل على المكلفين، يجب العمل فوراً وضرورياً على:

أ. إلغاء القناة

ب. استعمال مياه قناة حيلان من أجل سقاية مزروعات الخضار.

ج. إجبار كل مالك لعقار، دون النظر للمستأجر على الاشتراك بمؤسسة مياه عين التل.

إذا اتخذت هذه التدابير، فإن الالتزامات المالية المفروضة على السكان سوف تتناقص سريعاً.

¹ لم يهل الزمن السيد صبحي مظلوم ليعيش ليقول أو يكتب أن مجرى قناة حيلان في المدينة القديمة يملب سوف يستعمل مجرى ومصرف للمياه الماخنة، حيث لا توجد مجاري ومصارف لهذه المياه، وحتى اليوم.

حافلات الترامواي

تضمن دفتر الشروط المؤرخ في الثلاثين من تشرين الأول للعام 1924، والملحق باتفاقية الثامن من أيلول 1924، تفاصيل تمديد شبكة خطوط الحافلات. وكانت المادة الثانية تنص: «تتضمن الشبكة تمديد 6,000 متر من الخطوط وهي:

الخط الأول: باتجاه غربي - شرقي؛ يبدأ من نقطة تبعد 110 متر عن محطة الشام¹ منطلقاً إلى حي القصيلة²، ماراً بأحياء: الجميلية وشارع فرنسا³، ومبنى البريد القديم⁴، شارع الخندق جب القبة وجامع الاطروش خلف دار الحكومة حالياً، وطوله 3,061 متر.

الخط الثاني: باتجاه جنوبي - شمالي؛ يبدأ من حي وراء الجامع (خان الحرير)، ثم شارع المتنبي حيث بعض المصارف، وينعطف، ثم محلة باب جنين، برج ساعة باب الفرج، شارع التل، الاطفائية القديمة⁵، شارع النبال حتى يصل على بعد ثلاثمائة وعشرة أمتار من المستشفى العسكري⁶ وهنا نهايته. وطول القسم الأول حتى التلاقي 2,330 متر والباقي 1950 متر يتقاطع الخطان في نقطة تقع أمام صيدلية السيد إحسان دامرجي (الاستقامة) حالياً.

الخط الثالث: باب جنين - باب أنطاكية، ولقد استثمر فترة قصيرة من الوقت وألغي لعدم كفاية الزبائن، وبقيت خطوطه الحديدية تحت الشارع، مغطاة بالإسفلت).

عدد الحافلات المجهزة بمحرك كهربائي خمسة عشر، ويلحق بها ست مقطورات لم تكن تستعمل كثيراً. فإن نفقات التأسيس الأول كانت كما يلي:

¹ سبق أن حددنا موقع 'محطة الشام' لسكة الحديد بالقرب من مبنى مديرية مالية حلب حالياً.

² الحي الملاصق لمديرية الأوقاف الإسلامية بحلب.

³ شارع النقوتلي.

⁴ مبنى استعملته شرطة النجدة سابقاً والآن مبنى حراس الشرطة (راجع حاشية سابقة عنه).

⁵ مكان مبنى فندق بلانيت والمؤسسة الاستهلاكية بجانبه.

⁶ بُني في فترة الحكم العثماني في القرن التاسع عشر، وهدم في نهاية القرن العشرين.

1928	10,178,000	فرنك
1929	2,130,000	فرنك
1930	413,000	فرنك
1931	60,000	فرنك
1932	65,000	فرنك
1933	5,000	فرنك
1934	194,000	فرنك
1935	68,000	فرنك
1936	49,000	فرنك
1937	38,000	فرنك
المجموع	13,200,000	فرنك

أما الواردات فكانت كما يلي :

1929	1,056,000	فرنك
1930	1,095,000	فرنك
1931	1,009,000	فرنك
1932	780,000	فرنك
1933	835,000	فرنك
1934	1,005,000	فرنك
1935	1,043,000	فرنك
1936	908,000	فرنك
1937	1,256,000	فرنك

وفي عام 1938 يمكن تقدير الواردات بـ 1,600,000 فرنك، والنفقات 1,050,000 فرنك.

إن الفارق بين الواردات والنفقات غير كافٍ لتغطية الأعباء المالية، وإن مصلحة الحافلات ليست ضرورية من أجل الصحة العامة كمؤسسة المياه. ويجب أن نعترف أن بلدية حلب قد ارتكبت خطأ بإنشاء هذه المصلحة للنقل الجماعي، في وقت كانت فيه في حلب أعداد كبيرة من العربات تجرها الخيول لنقل الأهالي بأجور معتدلة. والحافلات تمثل رفاهية لا تأتي بمردود.

ومهما يكن فإن هذه الحافلات موجودة، ولا يمكن إلغاؤها، كما لا ينبغي زيادتها وزيادة نفقاتها عما تم دفعه، وأيضاً في المستقبل.

موازنة مالية تفصيلية حول المؤسسات الثلاث

لقد كان رأس المال، ثلاثة ملايين من الفرنكات مع فائدة مضمونة مقدارها 8%، وقد زاد حتى وصل إلى عشرة ملايين من الفرنكات في عام 1927؛ وفي نفس العام قُدمَ قرض إجباري اسمي بخمسة عشر مليوناً من الفرنكات وبسعر الفائدة 7%. ثم قرض آخر بعشرة ملايين من الفرنكات دفع في عام 1928 بسعر الفائدة 5.5%.

في عام 1929 بلغ رأس المال 36 مليوناً، وفي عام 1931 تمت زيادة رأس المال إلى مبلغ 54 مليوناً. وقد تبين أن لدى المؤسسة وتحت تصرفها رأس مال مقداره 54 مليوناً من الفرنكات، وكانت النتيجة أن أصبح لدى المؤسسة 54 مليوناً رأسمال سندات و25 مليوناً أسهم. وفيما يتعلق بالأسهم، يجب تقليص رسوم المصارف التي قلّصت بطبيعة الحال، وبشكل قوي المبلغ الصافي المودع لدى المؤسسة. ومهما يكن فإن المبالغ المذكورة آنفاً، لم تكن تكفي، واضطرت مؤسسة الكهرباء أن تؤمن قروضاً مصرفية، لأجل قصير، أو كحساب جارٍ.

إن معدل هذه القروض التي وافقت عليها اللجان كانت مرتفعة بما فيه الكفاية، ولهذا فإن المؤسسة، في عام 1937، عقدت قرضاً بسبعة ملايين فرنكاً، خمسة منها بفائدة 7%، لتقلص مبلغ حسابها الجاري.

والخلاصة، فإن التعاقدات المالية للمؤسسة. كانت بشكل تقريبي كما يلي حالياً:

أسهم بفائدة 8%.	54 مليوناً
سندات بفائدة 7% يضاف إليها قسط 01%.	15 مليوناً
للمؤسسات الضامنة للدين.	
سندات بفائدة 5.5% يضاف إليها قسط 01%.	10 مليوناً
للمؤسسات الضامنة للدين.	
سندات بفائدة 7%.	7,5 مليوناً
حساب جارٍ بفوائد مختلفة.	3,5 مليوناً
المجموع	90 مليوناً تقريباً.

ويجب أن نوه بأن الحساب الجاري كان متبدلاً، وفوائد المبالغ التي ذكرناها أعلاه تشكل نفقات مالية للاستثمار.

إن مجموع طلبات رؤوس أموال لا يتفق تماماً مع نفقات التأسيس، إذ إن المؤسسة تستثمر في كل عام قسماً من أموالها الخاصة بها في نفقات التأسيس الأولى، وأعمال التمويل. وإن هذه المبالغ تتعلق بما يسمى «الملك الخاص للمؤسسة» وتتألف، بصورة عامة من النسب المئوية والمكافآت المكتسبة بالتعاقد مع المؤسسة. ولقد رأينا مسبقاً أن واردات الماء والخافلات كانت غير كافية تماماً لتكافئ النفقات المالية. ويتلخص الأمر بعجز النفقات لمدينة حلب بالنسبة لاتفاقية عام 1924 وملحق عام 1929.

إن نتائج السنوات الأولى من الاستثمار، بما فيها عام 1930 وحتى عام 1933 تتوضح تقريباً كما يلي:

السنة	مصاريف الاستثمار	نفقات الاستثمار	المصرف العام	الواردات	العجز
1930	1,990,000	4,950,000	6,940,000	3,060,000	3,880,000
1931	1,965,000	5,680,000	7,645,000	4,130,000	3,510,000
1932	2,050,000	5,700,000	7,750,000	4,005,000	3,745,000
1933	2,645,000	7,900,000	10,545,000	5,140,000	5,405,000
					16,540,000

العجز يزداد من سنة إلى أخرى، مع زيادة النفقات المالية، وسببها النفقات المرتفعة في توزيع الماء. ولهذا فإن بلدية حلب وانسجاماً مع اتفاقية عام 1924 والملحق 1929، دفعت المبالغ التالية:

1930	360,000 فرنك
1931	5,920,000 فرنك
1932	2,575,000 فرنك
1933	1,800,000 فرنك
	10,653,000 فرنك

وعلى هذا فقد وقع دين على بلدية حلب قراية ستة ملايين، بالإضافة إلى الفوائد وأصبح 6,230,000 فرنك. وكان الوضع بذلك صعباً، بحيث لا يعرف أحد إلى أين المصير، لا المؤسسة ولا المدينة.

وهكذا ففي عام 1930 تقرر تعديل الأحكام التي وضعت في عام 1929 و 1929 ؛ فجاء الملحق رقم 2 تاريخ 10 كانون الأول 1934 الذي أبطل بشكل خاص المواد 9 و 10 من اتفاق عام 1924 و 15 و 16 من ملحق عام 1929. وإن المواد: 5 و 6 تؤكد على حساب الإدارة، وفيما يلي مقاطعه الرئيسية:

المادة 5: يبدأ العمل بها في الأول من كانون الثاني الذي يلي بدء الاستثمار في المشاريع الثلاثة المذكورة. وتفتح المؤسسة حساب العمل لكل واحدة منها؛ أي حساب العمل للحافلات، وحساب عمل للكهرباء، وحساب عمل للمياه. ويحمل لحساب الدبوان كل واحد من هذه الحسابات:

- أ. كل الواردات الإجمالية للاستثمار والصرف.
 - ب. مبلغ فوائد حساب "سلفة المدينة لعدم كفاية حساب الإدارة" والتي تحدثنا عنها سابقاً، وتحسب في نهاية كل سنة مالية.
 - ج. مبلغ فوائد رؤوس الأموال للالتزام المودعة في المصرف والحسومات على الفواتير.
- ويدرج في مديونية كل من هذه الحسابات:
1. مصاريف الاستثمار والصيانة الدائمة.
 2. النفقات العامة ومصاريف الإدارة المركزية المحددة بالعقد، وهي واحد ونصف بالمائة من المبلغ الإجمالي للواردات الإجمالية.
 3. قسط الاستثمار المشكل من:
 - اثنان ونصف بالمائة من مبلغ الإيرادات الإجمالية.
 - سبعة بالمائة من الفارق بين مبلغ الواردات الإجمالي 2.5% مخفضة منها ومن المصاريف الإجمالية للاستثمار نفسه.
 4. اقتطاع مبلغ ثابت قدره 1.5% من رأس المال المجدد لكل مشروع. وهذا الاقتطاع مخصص لجمع مبلغ تقديري لقانون الشركة، الذي يخصص بشكل خاص للإصلاحات الكبرى، وتجديد آلات تعود إلى حسابات التأسيس الأول.
 5. قسط سنوي لاستهلاكات رأس مال التأسيس الأول الذي تم في 31 كانون الأول من الأعمال الأولى.

6. حصة نفقات متعلقة بديون الالتزام وديون المصارف. في النفقات المتعلقة بديون السندات تضم مصاريف سحب السندات.

7. حصة نفقة الفائدة بسعر 8%.

المادة 6: نتائج حسابات الإدارة للمشاريع الثلاثة، اعتماداً على البدء بالعمل بكل منها، تضاف جبرياً، لتشكيل الحساب الإجمالي، وهكذا يغلق مؤقتاً في كل ستة أشهر، وبشكل نهائي في كل عام، ويقدم إلى رئيس البلدية في أول أيلول وأول نيسان على أبعد تقدير. وإذا أغلق الحساب وأظهر عجزاً عندها تردف مدينة حلب المؤسسة، في الشروط التالية:

تدفع ميزانية المدينة إلى المؤسسة، وعلى أبعد تقدير بعد شهر من تقديم الحساب الإجمالي السنوي الإداري، وتكون الخلافات قد سوّيت، كما ورد في المادة 18 من الاتفاقية المؤرخة 17 تشرين الأول 1924، كما تدفع مبلغ العجز في الأعمال التي تمت، رغم أن العجز قد تجاوز:

في عام	1934	مبلغ	2,500,000	فرنك
في عام	1935	مبلغ	2,600,000	فرنك
في عام	1936	مبلغ	2,700,000	فرنك
في عام	1937	مبلغ	2,800,000	فرنك
في عام	1938	مبلغ	2,900,000	فرنك
ومنذ عام	1939	مبلغ	3,000,000	فرنك

ولم يكن على مدينة حلب أن تدفع في الحالة التي ذكرناها في هذه السنوات إلا المبالغ التي ذكرناها. وما زاد على العجز يمكن أن تؤجله المؤسسة على المدينة، وينقل مؤقتاً إلى حساب الانتظار "سلفة المدينة" أي عدم كفاية حساب الإدارة بفائدة 6%. إن المبالغ الكبيرة التي ذكرناها تسجل رسمياً للميزانيات السنوية لمصروفات بلدية حلب.

إن المادة التاسعة تحدد سقف الضمان وفق المقاطع التالية:

إن مدينة حلب تضمن تنفيذ الاتفاقية ودفاتر النفقات الملحق بها:

أ. المبلغ الذي تجبیه بلدية حلب من الضرائب الإضافية التي فرضتها دولة سورية، وهي الضريبة العقارية (والتمتع).

ب. حقها من رسوم البلدية على المحروقات والبنزين.

تمنح ميزانية المدينة للمؤسسة تفويضاً بجمع الرسوم المذكورة أعلاه ضماناً للمؤسسات المالية المختصة. وفي حالة إلغاء هذه الرسوم، فإن مدينة حلب تتعهد بضمان تنفيذ الاتفاقية من ضرائب ورسوم أخرى تعادل في قيمتها الضرائب والرسوم الملغاة، وتقدم للمؤسسة تفويضاً بجمع هذه الرسوم الجديدة المبينة في الفقرات السابقة.

تضمن الدولة السورية تنفيذ النفقات المالية الملقاة على عاتق البلدية لتضمن تنفيذ بنود الملحق؛ وقد تبين بعد التوقيع على هذا الملحق أن كانت النتائج المالية في أعوام: 1934، 1935، 1936، 1937، كما يلي:

السنة	مصاريف الاستعمار	النفقات المالية	النفقات الكاملة	الواردات	العجز
1934	2,570,000	7,860,000	10,430,000	6,030,000	4,400,000
1935	2,765,000	9,390,000	12,159,000	7,165,000	4,990,000
1936	3,250,000	9,700,000	12,950,000	8,035,000	4,915,000
1937	4,300,000	9,845,000	14,145,000	9,165,000	4,980,000
					19,285,000

ونؤوه بأنه اعتباراً من عام 1935، أنشئ صندوق لتقدير تجديد الأدوات. وعلى هذا فإن المدينة، وبموجب ملحق عام 1934 قامت بدفع المبالغ التالية:

1934	2,500,000
1935	2,600,000
1936	2,700,000
1937	2,800,000
	10,600,000

وبقي بذلك دين مقداره 8,685,000 فرنك. ولكن يجب حسم حوالي مليوني فرنك للاستهلاك، ومعنى هذا أن الدين الحقيقي هو 6,680,000 فرنك مع إضافة 6,230,000 المبلغ المتقدم وقدره 6,230,000، ليصبح مجموع الدين للمدينة على المؤسسة هو 12,910,000 فرنك في نهاية عام 1937. أما عام 1938 فتبدو تقديراته كما يلي:

مصرف الاستثمار	النفقات المالية	المجموع	الواردات	العجز
5,550,000	10,000,000	15,550,000	11,400,000	4,160,000

ويلاحظ ولأول مرة منذ عدة سنوات انخفاض في العجز، ومرد ذلك إلى هبوط قيمة الفرنك، وهذا ما سبب زيادة سريعة في الواردات أكثر بكثير من النفقات. وعلى المدينة أن تدفع في عام 1938 مبلغ 2,900,000. وسيزداد الدين بنحو 700,000 فرنك تقريباً مع حساب الاستهلاك.

وهكذا نلاحظ رغم التحسن الظاهر، فإن مشكلة العلاقات المالية لمدينة حلب والمؤسسة لم تُحل.

إذاً ما العمل؟؟

برأينا يجب فحص الأوضاع دون اعتبار أي الطرفين. وإن من المحتمل أن امتياز توزيع الماء يأتي برىح كاف. مع أننا يجب أن نلاحظ، منذ أن تزداد الواردات، فنحن ملزمون بتخفيض أسعار الماء فهو مرتفع جداً. وفي هذه الحالات، فإن مصرف توزيع الماء يجب أن يؤمن عن طريق التعاون؛ وعلى هذا فإن الحكومة السورية ستسمح لمدينة حلب بأن تعقد ديناً مرتبطاً برسم وأن تكفله الحكومة السورية، وهكذا يمكن الوصول إلى سعر فائدة صغير بلا شك، وأن نحصل مؤسسة الكهرباء على مبلغها، كما يمكن تفادي تسلسل الفائدة وزيادة الديون التي تصل إلى مبلغ كبير. من طرف آخر يمكن أن يطلب إلى حاملي الأسهم في المؤسسة تضحية تتعلق بسعر الفائدة المضمون الذي يبدو مرتفعاً.

من المحتمل أن هذه الأسس والاتفاقيات المالية أن تنقلص، وأن تزداد الواردات، ونصل إلى توازن، يمنع المدينة أن تدفع العجز السنوي. ومن المحتمل تأمين القرض كما كانت تفعل كثير من المدن الأوربية والآسيوية سابقاً.

لن تأمل مدينة حلب أن تحصل على تقدم في سبيل سكان المدينة وصحتها، دون أن تكون هناك تضحية نقدية، وإن هذه النفقة المالية، توزع على عدد من الأجيال؛ وبشروط أخلاقية يمكن أن يتم إلغاؤها. إن الحل المطروح هو التقليل إلى الحد الأدنى مساهمة السكان المالية، وزيادة التسهيلات الحياتية التي سيؤمنها توزيع المياه وتأمين الكهرباء. إن من الواضح أن تعديلاً كاملاً يجب أن يتم للاتفاقية الملزمة، لتكون ملائمة للأوضاع الجديدة.

مالية البلدية

هي الواردات والنفقات، وتُقَدَّر في كل عام ضمن ميزانية البلدية وهي الأساس للتنظيم، المالي للمدينة.

إن النفقات محددة بموجب القوانين والقرارات السارية المفعول منذ وضع الميزانية وهي إما إلزامية أو اختيارية ؛ أما الإلزامية فهي :

1. صيانة مباني حلب
2. رواتب موظفي البلدية على مختلف درجاتهم
3. نفقات الإدارة
4. رواتب شرطة البلدية
5. نفقات النظافة والإنارة وإصلاح الشوارع
6. نفقات وضع وحفظ مخططات الاستقامة والتسوية في المدينة
7. دفع الديون المستحقة
8. ويشكل عام كل النفقات التي تتحملها البلدية بموجب قانون أو نظام صادر عن السلطات العليا.

أما باقي النفقات فهي اختيارية.

وسنبحث فيما يلي ، بالتفصيل ، الواردات والنفقات لمدينة حلب.

الواردات

يمكن أن تصنف واردات مدينة حلب إلى سبعة فئات:

- عائدات من الدولة.
- رسوم متنوعة.
- رسوم على المكلفين.
- رسوم على التصفيات
- الناتج عن الخدمات التي تديرها البلدية.
- واردات المصالح التي تديرها المدينة.
- رسوم المكوس.
- واردات مختلفة.

كل هذه الواردات حددت بقانون البلدية المؤرخ في 8 كانون الثاني 1938 ، وسندرسها تباعاً:

عائدات من الدولة (من الميزانية العامة)

هي: الرسوم المضافة إلى الضريبة العقارية، وعلى (التمتع)، وعلى رسوم البنزين. وبموجب القانون رقم 151 المؤرخ في 8 كانون الثاني 1938، يمكن للبلدية أن تفرض ضريبة عقارية وتمتع¹ وزيادة على أرباحها بنسبة 30% و 10%. وبموجب القرار المؤرخ في الأول من شهر شباط 1938، فإن المجلس البلدي قد حدد 15% ضريبة عقارية و 10% ضريبة تمتع. وإن هذه الضريبة فرضت بموجب القرار رقم 48 تاريخ 29 كانون الثاني 1928 الصادر عن الدولة السورية، والذي ألحق به القرار 2773 المؤرخ 15 كانون الثاني 1931، وقد حل هذا الرسم محل حق المرور للسيارات. وإن الواردات السنوية لهذا الرسوم الثلاثة يمكن أن تقدر كما يلي:

ضريبة عقارية	500,000	فرنك
التمتع	300,000	فرنك
البنزين	400,000	فرنك
المجموع	1,200,000	فرنك

¹ ضريبة التمتع تعرف لدى العامة بـ ((الإملاكية)).

رسوم متنوعة

هي : رسوم تفرض على نوع من البيع والشراء ، ويقوم المتعهدون بها بجبايتها. وأهمها :
رسوم الموازين والمكاييل ، رسوم البيع بالمراد العلني ، رسوم بيع المواشي والدواب والبسطات.
وفي الواقع ، تقريباً ، فإن نظام التلزيم (التأجير) للرسوم يخلق عوائق للشعب ، إذ عليهم دفع
هذه الرسوم ، وإن المتعهدين بجبايتها يعملون على الحصول على التعهد بجبايتها بأقل مبلغ
ممكن ، ليمكنوا تأمين أكبر نفع لهم ، وهكذا فإن هذا الرسم لا يجبي بكامله. ومع ذلك فإن
متعهدي جباية هذه الرسوم يحصلون على التعهد بالمزاودة ، وإذا كثر عدد المزاديين ، فإن مبلغ
الرسوم يصبح طبعياً ، ولكن الأمر لا يكون بهذه السهولة ، إذ يتفق المزادون فيما بينهم
ليفرضوا تعهداً بمبلغ قليل. ومع ذلك فإن جبايتهم لهذه الرسوم مخوفة بالأخطار ، عليهم
الدفع لجبايتهم ، واحتمال كل أخطار هذه الجباية. كما عليهم حث جبايتهم وإثارة حميتهم في
العمل للحصول على مبلغ مناسب.

يُقدَّر أحياناً أن موظفي البلدية ، في حالة قيامهم بالحصيل مباشرة ، أن لا يبرزوا حمية ، كما
أنه في بعض الحالات يخشى من ترتيبات مضرّة لمصلحة المدينة ، وهذا ما يقلل من المبالغ التي
يفرض أن تجبي من الرسوم.

لهذا ، ويفضل التلزيم ، تستطيع المدينة أن تقدر المبلغ الذي يجب أن يجبي ، وإن إعطاء الأمر
إلى متعهد يعتبر عملاً ضامناً بطبيعة الحال.

مع ذلك ، وبحسب ما يجب عمله ، يجب تجهيز موظفين جباة جديرين ، وأمناء ، فمن غير
الطبيعي أن نفرض وسيطاً بين دافع الضريبة ، والمدينة. وسيطاً ينتظر الإفادة واقتناص
الظروف.. وعلينا أن لا ننسى أن المدينة بجبايتها الرسوم من المواطن ترد هذه الرسوم له بشكل
أعمال ، وإدارة جيدة وراحة وغير ذلك.. وإذا كان قسم من المبلغ المدفوع أسيء استخدامه
الحقيقي ، فلا بد أن ينتج ضياعاً لدافع الضريبة ، وبالتالي يقلص الدخل القومي ، لحساب
بعض المنافع الخاصة.

أما رسوم الأوزان والمكاييل¹ فقد نظمت بالقانون رقم 5/ المؤرخ في 8 كانون الثاني 1938 ،
وبموجب قرار المجلس البلدي المؤرخ في الأول من شباط 1938. وإن كل البضائع التي تباع

¹ كانت تعرف في ذلك الوقت رسم القبان.

بالجملة، بالوزن أو بالقياس على أرض البلدية يجب أن توزن وتقاس من قبل المصلحة العامة البلدية.

إن التجار الذين يبيعون بضائعهم بالجملة، عليهم أن يدفعوا رسماً موافقاً لأوزانها¹. والرسوم على سبيل المثال:

0,50 فرنكاً على كل 100 كغ من الكلس.

0,60 فرنكاً على كل 100 كغ من حطب التدفئة.

1,20 فرنكاً على كل 100 كغ من الفحم والفحم الحجري.

2,40 فرنكاً على كل 100 كغ من الفواكه الباكورية والفستق.

1,60 فرنكاً على كل 100 كغ من الحمص.

2,00 فرنكاً على كل 100 كغ من الحليب واللبن.

2,40 فرنكاً على كل 100 كغ من الصوف الممقسول.

2,00 فرنكاً على كل 100 كغ من القطن المندوف.

1,40 فرنكاً على كل 100 كغ من البطاطا.

أما فيما يتعلق برسوم البيع بالمزاد العلني، وبيع الجمال والخيل والبقر فالرسم هو 2.5% من مبلغ البيع، يدفعها الشاري.

أما رسم (الأرضية) في أسواق الحيوانات، فكان يحدد وقت البيع بحسب التعرفة في عام 1938 عن الحصان والجاموس والثور والبغل والعجل والبقرة والجمال 7,20 فرنكاً وعن الحمار 3,60 فرنكاً، ويخفف الرسم، إذا بيع ثانية فيما بعد.

أما فيما يتعلق برسم سوق الغنم والماعز فهو 0,40 فرنكاً للماعز والضأن أثناء البيع و0,20 فرنكاً للحمل والجدي أثناء البيع. لقد توقفت جباية هذه الرسوم في عام 1935 ولم تستأنف. وكذلك بلا شك في عام 1939، بسبب مصاعب سياسية (في بداية الحرب العالمية الثانية).

إن رسم الوزن السنوي قد لُزم في عام 1938 كما يلي: في المسلخ 100,000 فرنك. وفي أحياء برية المسلخ وباب النيرب ودكاكين حجيح 72,000 فرنك. وفي أحياء بنقوسا وأقيول والبياضة وسوق النحاسين 102,000 فرنك، وفي سوق باب جنين 350,000 فرنك. وفي محطتي دمشق

¹ كانت تعرف في ذلك الوقت 'رسم الغيان'.

وينداد 49,800 فرنك. وفي سوق الزكي (بجانب باب النصر) 6,020 فرنك. وفي الجديدة وقسطل الحرامي والميدان 30,880 فرنك، وفي باب أنطاكية والكلاسة 20,000 فرنك، وفي الأسواق الكبرى 30,000 فرنك، وفي حي القصيلة 1,000 فرنك. والمجموع 771,200 فرنك.

ومن المحتمل أن هذا الرسم في عام 1939، يعطى مردوداً مرتفعاً جداً بسبب الأحوال الحالية. وإن رسوم بيع الجمال قد لُزمت بـ 80,000 فرنك. أما رسوم بيع الخيول والأبقار، ورسوم الأرضية فقد لُزمت بمبلغ 321,000 فرنك.

أما فيما يتعلق برسوم المزداد العلني فكانت تقدر سنوياً بـ 90,000 فرنك، والغنم والماعز بـ 240,000 فرنك.

وهكذا فإن مجموع الرسوم يشكل وارداً قدره 1,250,000 فرنك تقريباً، وهذا إذا استثنينا الرسوم المفروضة في سوق الغنم والماعز. ومن المنتظر أن تقدر الواردات المباشرة إلى البلدية لتستطيع أن تستفيد تماماً من مشاركة السكان في نفقات إدارة المدينة.

الرسوم المفروضة على المكلفين

هي كما يلي: رسوم البسطات، رسوم اللافتات والمظلات والخيام ولوحات الدعاية. رسوم الأدراج، رسوم الطرق والأرصفة والجاري. رسوم استهلاك المشروبات والحفلات والعروض. الرسوم على الكلاب، رسوم الشرفية. الرسوم على الدراجات والعربات والدراجات النارية، الرسوم الشخصية وكانت تدعى لدى العوام بـ "العريّة" كالذهاب إلى الحج مثلاً. ورسوم الحماية ضد الحريق. تفرض هذه الرسوم بتكليف كل سنة.

إن رسم البسطات (التي تشغل شارعاً عاماً) يفرض سنوياً على بسطات الدكاكين، ويختلف بحسب أحياء المدينة التي تصنف خمس زمر، وتوجد تعرفتان: الأولى على البسطات التي لا تتجاوز المخزن بـ 50 سنتماً، والثانية التي تتجاوز 50 سنتماً. ومردود هذا الرسم سنوياً هو 200,000 فرنك تقريباً. أما رسوم اللافتات والدعايات والإعلانات واللوحات، فهي تفرض بحسب الأماكن التي تُعرض فيها؛ إذ قسمت المدينة إلى ثلاثة أقسام، والرسم يؤخذ على المتر المربع، أما العائد من هذا الرسم فهو ضعيف 4,000 فرنك تقريباً. رسوم الأدراج تحدد سنوياً، وتجيى بحسب الفئات والزم. والعائد هو 35,000 فرنك تقريباً.

وفيما يتعلق بتزفيت الطرق وفتحها التي تقوم البلدية بها، فإن ملاكي الأبنية المجاورة المبنية أو قيد الإنشاء لهم المعنيون بدفع رسوم تعادل ربع مصاريف التزفيت الكائنة أمام واجهات البناء، والتي هي أربعة أمتار عرضاً من الشارع. أما مصاريف بناء الأرصفة، فهي على عاتق الملاكين على أن لا يتجاوز عرض الرصيف المترين. وإن عائدات هذه الرسوم تختلف بحسب الأعمال المنفذة، وحسب إمكانيات الملاكين الذين يستعملون طويلاً لدفع الرسوم؛ كما يفرض رسم على الملاكين المجاورين في حالة البناء أو تنظيف المجاري، وإن عائد هذا الرسم يختلف كما بينا أعلاه لكننا يمكننا تقديره على كل حال بـ 150,000 فرنك سنوياً.

أما المؤسسات التي تُرخص لبيع المشروبات الروحية، فهي خاضعة لرسم شهري، يتراوح بحسب أهمية المؤسسة وطبيعة هذه التجارة الهامة في الفنادق والمطاعم ولدى البقالين وغيرهم. أما في الصالات حيث تتم مسرحيات اللهو، فهي خاضعة لرسم شهري يختلف بحسب زمرة الصالة المصنفة. وعائدات هذا الرسم هامة بما فيه الكفاية، وتقدر سنوياً بـ 200,000 فرنك.

الكلاب التي يقتنيها الأشخاص تخضع إلى رسم سنوي مقداره ثلاثين فرنكاً. والعائد السنوي يقدر بـ 6,000 فرنك.

عندما تقرر البلدية فتح شارع جديد، أو تعريض شارع قائم، أو أن تقوم بعمل ذي نفع عام، تفرض على ملاك الأبنية المجاورة، الذين تتحسن أوضاع ملكياتهم رسم شرفية يعادل نصف القيمة الزائدة.

يحق للبلدية أن تقتطع مجانياً مساحة من محاضر الأبنية المجاورة لتضيفها إلى الخيز العام، وتنظيم الشارع، شريطة أن لا تكون المساحة المقتطعة تتجاوز ربع مساحة العقار، وإذا كانت الضرورة تقتضي الاقتطاع أكثر من الربع، وكان رسم الشرفية قد وضع عليها، فإن المبلغ الذي فرض يقتطع من رسم الشرفية. وإن المواد 30 و36 من القانون رقم 151 المؤرخ في الثامن من كانون الثاني توضح الشكليات حول تقدير الشرفية واستيفائها، ومن الجدير بالذكر أن حق استعادة رسم الشرفية يجري عليه تقادم الزمن، إذا لم تكن الشكليات قد بدأت في فترة عام واحد منذ انتهاء الأعمال.

إن مقدار رسم الشرفية يختلف، بطبيعة الحال بحسب الأعمال المنجزة. ولهذا فإن تقديره يخلق خلافات كثيرة، وخاصة فيما يتعلق بالتقدير، ولهذا يجب أن يكون هناك تحفظ على دقة بعض الخبرات، وكما يجب عدم التأكيد عليها. ويجري أحياناً تأخير في دفعها. والعائد السنوي لهذا الرسم هو حوالي 70,000 فرنك.

يوجد رسم على وسائل النقل : عربات النقل الداخلي ، وعربات السفر والدراجات الهوائية والنارية. ولم يكن الرسم قد وضع على السيارات ، وهذا أمر غير طبيعي ، في الوقت الذي فرض فيه الرسم على الدراجات الهوائية.

إن الرسم على الدراجات الهوائية هام جداً : 144 فرنك في العام. وعلى الدراجات النارية هو 160 فرنك أو 240 فرنك في العام ، وذلك بحسب طاقتها إن كانت عالية أو منخفضة عن 5 أحصنة وإن عائدات هذه الرسوم تقدر بـ 240,000 فرنك تقريباً.

ضريبة الشخص محددة بـ 30 فرنكاً لكل العام وعلى كل فرد ذكر أو أنثى بلغ الثامنة عشر وحتى ستين عاماً. يستثنى منها صف الضباط والجنود والشرطة والدرك والكلاب والمعوقون والسجناء مدة سجنهم إذا تجاوزت ستة أشهر ومقدارها 300,000 فرنك تقريباً.

رسم وضع على خدمات الحماية ضد الحريق في المسارح ودور السينما ، ومقداره 5 فرنكات في كل حفلة على ألا يتجاوز 1200 فرنك في العام.

الرسم على التصفيات

هي كالتالي :

1. رسم على رخصة بناء الأبنية (رسوم البناء) أو ترتيب الأبنية القائمة وهو يساري 1% من قيمة المتر المربع المبيع من الأراضي التي أعطيت الرخصة للبناء عليها. كما يفرض رسم على المتر المربع من الواجهات بحسب أهمية الشوارع المطلة عليها ؛ ويتراوح الرسم بين 0,60 فرنكاً إلى فرنكين اثنين للمتر المربع. وعائدات الرسم هذا تقدر بـ 300,000 فرنك تقريباً.

2. رسم الذبح : على الحيوانات المعدة للذبح وللطعام التي تذبح في الأماكن المعينة من قبل البلدية ، ويتراوح بين أربع فرنكات وأربعين بحسب رأس الذبيحة (ماعز ، حمل ، خروف ، بقرة ، ثور ، جمل ، الخ...) وعائد هذا الرسم 1,200,000 فرنك في العام.

3. رسم نقل الذبائح : إن رسم نقل الحيوانات الذبيحة يختلف بحسب الأحياء في المدينة وحسب الحيوانات ، ويتراوح بين فرنك واحد وثمانية ؛ والعائد السنوي هو 240,000 فرنك.

4. رسم نفخ جلود الحيوانات مقرر أيضاً ويتراوح بين 0,40 فرنكاً وثلاث فرنكات بحسب الحيوان، والعائد السنوي هو 120,000 فرنك.

5. الرسم على المحروقات، أي استهلاك الوقود والمواد المشتعلة. والرسم هو:

0,25 فرنكاً على الكيلو غرام من البترول

0,40 فرنكاً على الكيلو غرام من البنزين للسيارات

0,40 فرنكاً على الكيلو غرام من الكاز

0,20 فرنكاً على الكيلو غرام من الفبول (العاروت)

والعائد من هذه الرسوم هام جداً، ويقدر سنوياً بـ 2,900,000 فرنك، يحسم منها ما يجبي على المواد قيد العبور 700,000 فرنك تقريباً.

يُخزّن الوقود والمواد المشتعلة، إجبارياً، إما في مستودع البلدية أو في مستودعات خاصة مرخصة. وهناك رسم تخزين شهري.

6. الرسم على المحركات: ويتضمن رسم التركيب، ويختلف بحسب الاستطاعة، والعائد السنوي ضعيف، 6,000 فرنك تقريباً.

وهكذا يلاحظ أن أهم العائدات لبلدية حلب تقوم على الضرائب غير المباشرة، والنقد موجه إلى هذا النظام، وخاصة من حيث الجباية، ويتلاءم مع شروط الحياة العامة في هذا البلد.

رسوم الخدمات

الخدمات العامة للفائدة البلدية، يجب أن تقرر رسومها، بشكل يتيح زيادة الواردات البلدية، كرسوم يوضع على بيع التيار الكهربائي والماء، وتقدر عائداها السنوية بـ 450,000 فرنك تقريباً. كما يمكن فرض الرسوم التالية:

- رسم على فرز المحاضر والتنظيم والتسوية. ويقدر العائد منه بـ 2000 فرنك.
- قيمة فضلات الطرق. والعائد السنوي 2,000 فرنك.
- رسم بيع المواد المصلحة. والعائد 10,000 فرنك.
- رسم مراقبة الأوزان والمقاييس. والعائد السنوي 24,000 فرنك.

رسم هام جداً، ورد في المادة الثانية من القانون رقم 151 المؤرخ في الثامن من كانون الثاني 1938، وقدره 1% على مبلغ عقود الإيجارات المعدة للسكن. ولم تنفذ هذه المادة سوى على العقود المسجلة. ولهذا فإن عائداته ضعيفة جداً 70,000 فرنك تقريباً عوضاً عن أن تكون أعلى بثلاثين ضعفاً.

واردات مختلفة

هي:

1. أجور المحلات الخاصة.
 2. أجور المحلات العامة.
 3. بيع الأراضي.
 4. الغرامات.
 5. الهبات والوصايا.
 6. رسوم الإعلانات.
 7. رسوم التخزين للبضائع ومقداره 0.5%.
- ومجموعها 250,000 فرنك تقريباً في كل عام.
- وفيما يتعلق برسوم التخزين، من الممكن أن يزداد الرسم؛ إذا لم يتم تخليص البضائع ودفع الرسوم الجمركية في الاسكندرونة بسبب حوادث اللوء.

رسوم الاستيراد

حين وضع هذا الرسم على المنتجات الأجنبية، أجاز القانون رقم 151 المؤرخ في الثامن من كانون الثاني للبلديات استيفاءه على المنتجات المستوردة من خارج الأراضي السورية، ويؤخذ لدى دخول البضائع إلى النطاق البلدي. ويتراوح الرسم بحسب الحاجيات، وتقدر العائدات السنوية بـ 3,000,000 فرنك تقريباً.

والخلاصة فإن واردات بلدية حلب تتوزع ، فقط ، على الشكل التالي :

ضرائب الدولة	1,200,000 فرنك
رسوم متنوعة	1,250,000 فرنك
رسوم المكلفين	1,200,000 فرنك
رسوم فضائية	4,800,000 فرنك
رسوم الخدمات	500,000 فرنك
واردات مختلفة	2,200,000 فرنك
رسوم الاستيراد	3,000,000 فرنك
المجموع	14,150,000 فرنك

ومقابل هذا المبلغ التقريبي للواردات ، ماذا يوجد من نفقات ؟ وسوف ندرجها فيما يلي بصورة تقريبية :

النفقات

الخاصة	2,000,000 فرنك
نفقات الإدارة	700,000 فرنك
ديون البلدية	5,000,000 فرنك
مساعيات	400,000 فرنك
أشغال	2,500,000 فرنك
صيانة الطرق العامة والتنظيفات والرش	1,400,000 فرنك
إنارة عامة	1,000,000 فرنك
مياه	50,000 فرنك
مواد	600,000 فرنك
جباية رسوم الاستيراد	400,000 فرنك
متفرقات	100,000 فرنك
المجموع	14,150,000 فرنك

النفقات الخاصة

تتضمن الرواتب والأجور والأعمال التالية :

الأمانة العامة، التفتيش، دوائر المحاسبة (ديوان حسابات المواد، ديوان التحقق، مصلحة مستودعات البترول) الدوائر الفنية (الديوان الإداري، الديوان الطبوغرافي، الطرق وأبنية الورشات والمرآب والتخطيط) شرطة البلدية، رجال المطافئ، موظفو الصحة.

النفقات الإدارية

تتضمن: المفروشات، تجهيزات المكاتب، التدفئة، الإنارة، الماء، الهاتف، البرقيات، الأعياد والاحتفالات
أجارات الأبنية، التأمين، نفقات التحقق، نقل اللحوم، نفقات المحامين والدعاوى، الإشعارات القانونية، الاشتراكات وشراء الكتب والجرائد.

ديون البلدية

إن قسم ديون البلدية وخاصة الهامة منها لأنها تشكل تقريباً نصف ميزانية البلدية فهي تتضمن، وبشكل منتظم في عام 1938 مبلغ 2,132,000 فرنك؛ يدفع قسم منها كقسط خامس وباقي الأقساط 8,7,6 للدين بفائدة 3%، وتبلغ 8,284,140 فرنك تدفع على خمسة عشرة قسطاً. وقد أجل دفع المبلغ أعلاه إلى تاريخ لاحق في 1938 و 1939.

يوجد أيضاً استيفاء رسوم المحروقات التي ارتفعت إلى 750,000 فرنك تقريباً. أما الاستهلاكات والديون، التي تترافع فيها المحاكم فتشكل مبلغ مليون ونصف فرنك تقريباً. وأخيراً، فإن تسديد عجز استثمارات مؤسسة الكهرباء في حلب قد ارتفع إلى 2,800,000 فرنك لعام 1938، وكما يلاحظ، فإن النفقات الأخيرة ترهق ميزانية مدينة حلب بقسوة.

المساعدات وأعمال الدعم

إن هذا الجزء من الميزانية قليل الأهمية، للأسف. ويصل إلى 400,000 فرنك، في حين يجب أن يكون أعلى بكثير.

أعمال البلدية

المنتظرة هي، بشكل عام، الأبنية وتصليلات الطرق (تبليطها، تزفيتها، دحلها) وتبلغ تكلفتها 2,000,000 فرنك تقريباً. ويوجد 300,000 فرنك من أجل الأبنية. أما المجاري فقد أهملت لعجز في الميزانية، ولم يرصد لها سوى 100,000 فرنك تقريباً.

أما صيانة الطرق العامة والحدائق والغرسيات ومجاري الأبنية، فهي تتضمن، بشكل رئيسي نفقات خاصة. وكذلك الأمر بالنسبة للتنظيفات ورش الطرق.

نفقات الإنارة العامة في الشوارع مرتفعة بسبب توسع المدينة، وإن ما يدفع إلى مؤسسة الكهرباء هو مليون فرنك تقريباً، ولهذا يجب إعادة النظر في سعر التيار الكهربائي.

نفقات المواد هي نفقات أعمال الورشات ومصلحة السيارات (قطع تبديل، إطارات العجلات، مشتريات الخشب والحديد، مشتريات المحروقات، مشتريات المواد وقطع مختلفة..).

نفقات سير العمل في جباة الرسوم، هي نفقات الرواتب والطباعة، واللباس والمواد المختلفة والإصلاحات العاجلة جداً.

الحياة الاجتماعية والسياحة

يترتب على الحياة الاجتماعية لمدينة ما إيجاد أماكن مخصصة لاجتماع مختلف طبقات السكان وتسليتهم سوية على اختلاف أمزجتهم؛ فمن وجهة نظر عائلية عامة تفرض وجود الحدائق العامة والمقاهي المنتشرة في الشوارع الرئيسية وفي الأحياء. أما من الناحية الفنية، فتوجد دور السينما والمسارح. وفي الرياضة توجد الملاعب والمساح، وملاعب التنس، وأماكن السباق. ومن الناحية الأدبية والثقافية، فلا بد من وجود المتاحف والمكاتب العامة والنوادي، وبعض هذه النوادي توجد عادة لأعضائها وليس للعامة.

توجد حدائق عامة في حلب، ولكنها قليلة، والثلاث الرئيسية هي حديقة حي العزيزية أو حديقة مرعي باشا¹، ثم حديقة الجنرال بيوت²، وأخيراً حديقة السيل. والدخول لهذه الحدائق مسموح للجميع، وإن البلدية تعطي بالضمان استثمار مقهى في كل من هذه الحدائق تعود إليها بإيراد سنوي ضمن شروط صيانتها وتحسين الغرسات.

إن حديقتي مرعي باشا والجنرال بيوت صغيرتان، لكن أهميتهما هي في وجودهما في قلب المدينة. أما حديقة السيل فهي واسعة وفسحة، لكنها على بعد كيلو مترين من ساحة باب الفرج، ومع ذلك يرتادها عدد كبير وخاصة في فصل الصيف، للتمتع بالهواء الشمالي - الغربي الذي يشعر المرء بالبرودة، رغم حر الصيف. أما فيما يتعلق بحديقة الجنرال بيوت، فيجب إصلاحها بشكل كامل. ومهما يكن، فإن هذه الحدائق غير كافية، وقد وضع مشروع حدائق على ضفتي نهر قويق بين حي العزيزية ومؤسسة الكهرباء ومحطة بغداد، إذ إن هذه الأراضي

¹ حديقة مرعي باشا هي الحديقة الصغيرة القائمة في موقف باصات المشية القديمة وقد أزيلت بوجود طريق الباصات، ثم أزيل ما تبقى منها في أول عام 2007 لبناء موقف للسيارات طابقي.

² حديقة الجنرال بيوت هي الحديقة القائمة بين ثانوية العروبة (ويفان سابقاً) ومكتب دفن الموتى في حي جب القبة قرب الطليعة الشرعية.

تعود إلى وقف جامع العثمانية، وهي خالية، ويمكن أن تنظم فيها حديقة كبيرة تكون جذيرة بمدينة تعداد سكانها ثلاثمائة ألف نسمة كحلب. كما يجب رصد المبلغ اللازم والضروري من أجل الاهتمام براحة السكان وتأمين أماكن النزهة لهم.

في حلب عدد كبير من المقاهي يتجاوز الألف مقهى، ثلاث أو أربع منها نظمت على الطريقة الأوربية؛ توجد هذه المقاهي في أغلبها في شارع الجنرال غورو¹. غير أنه يوجد عدد كبير من المقاهي الكبيرة والصغيرة، وهي أحياناً طريفة، يرتادها الحلبيون لاحتساء العرق والقهوة، ولعب الضاما والورق. كما توجد مقاهٍ تقدم أيضاً الطعام. وفي الشوارع الرئيسية كشوارع فرنسا (الخندق - القوتلي) توجد مقاهٍ هامة جداً.

في فترة الصيف تفتح مقاهٍ في الهواء الطلق، وخاصة على أطراف شارع فرنسا، بين جسر نهر قويق² ومؤسسة الكهرباء؛ ولترفيه الزبائن يتعاقد أصحاب المقاهي مع مغنيات وراقصات، وتصبح هذه المقاهي، ملائاً للعروض والغناء، ولكن بمظاهر شرقية حتماً.

لا يوجد في حلب، عدا ما ذكرناه، مقاهٍ يمكن الاستماع فيها إلى موسيقى ((أوركسترا أو غناء)) وعلى الطريقة الشرقية أيضاً. كما لا توجد مقاهٍ يمكن الاستماع فيها وبانتظام، إلى موسيقى جوقة محترفة؛ ولكن في بعض أيام الأسبوع توجد بعض المقاهي الرئيسية في شارع غورو تنظم حفلة راقصة على أنغام البيك آب والفونوغراف (الحاكي).

تمتلك بعض المقاهي في المدينة القديمة، فونوغراف (الحاكي) تدار عليه أسطوانات سجلت عليها أغاني عربية.

لا بد في نهاية هذا البحث، أن نذكر وجود ثلاثة أو أربعة نوايا ليلية (علب الليل - كاباريه) شبيهة إلى حد ما بما كان سابقاً في حانات أوربية، والراقصات فيها غالباً من أوربية الوسطى. ولا يجري التصفيق إلا نادراً، ولكن بشكل عام فالآنسات الدانوبيات (من منطقة نهر الدانوب) هن جميلات ومقبولات جداً من قبل جمهور المتفرجين المحليين، أكثر من قبولهن من جنود الثكنات الفرنسية والمقيمين الأوربيين.

¹ هو شارع بارون حيث فندق بارون حالياً.

² جسر قائم تحت ساحة سعد الله الجابري حالياً، جرت تغطيته مع تغطية أقسام من وادي نهر قويق في تسعينات القرن العشرين، منعاً للتلوث وانتشار الروائح.

عدد دور السينما يزداد عاماً بعد آخر، ويوجد منها حالياً ثمانية هي: روكسي، أمبير، ديانا، ركس، رويال، فاروق، الباريسيانا، الشرقية (سينما الشرق)، والأكثر شهرة وارتداداً، الثلاثة الأولى، وتعرض فيها أفلاماً حديثة¹. تعرض أفلام هذه الصالات، كما تعرض في جميع أرجاء المنطقة، وهي إلى حد ما حديثة. أما الأخبار التي تعرض فيها من شركات: بارامونت وموفيتون وإكلير؛ فهي توزع على صالات السينما بعد عرضها في أوروبا بخمسة عشر يوماً أو ثلاثة أسابيع، وهذا أمر مقبول.

تعرض من وقت إلى آخر أفلام مصرية باللغة العربية، لكن أغلب الأفلام المعروضة هي باللغة الفرنسية. كما تعرض أفلام فرنسية أو أمريكية مع ترجمة بالفرنسية، لاقت نجاحاً في فرنسا، ولكن بعد عرضها ببعض الوقت. وهكذا فإن مدينة حلب تنقسم هذا النوع من المتعة، ودور السينما تجارة رابحة.

قبل أن ننهي هذا البحث فإن نادي الشبيبة الكاثوليكية في العزيزية² أوجد قاعة سينما عائلية حيث تعرض فيها أفلام سينمائية بعد عروضها الأولى، ولكنها منتقاة من حيث أخلاقيتها بالدرجة الأولى.

إذا كان هذا حال دور السينما بعددها ونشاطها، لم يبق دور للمسرح، وهذا غير موجود تماماً. لكن بعض الهواة يمثلون مسرحيات على مسرح نادي الشبيبة الكاثوليكية. ومن المرغوب فيه، في حلب، استحضار فرق مسرحية فرنسية، من وقت إلى آخر، لكن تكاليف النقل كبيرة؛ وما دامت الإيرادات غير كافية، فإن الحركة الفنية سوف تنتهي إلى كارثة.

إن بعض الجمعيات؛ كجمعية "الأليانس الفرنسية" تنظم من وقت إلى آخر، محاضرات؛ وإن نادي الشبيبة الكاثوليكية ينظم بانتظام، وفي كل صيف سلسلة من المحاضرات هامة جداً.

يوجد في حلب عدة نوادٍ للرياضة، إلا أن البنية التحتية لأراضي هذه النوادي غير مجهزة تماماً ولقد جهز مؤقتاً ملعبان على ضفتي نهر قويق في الجنوب الشرقي من محطة بغداد؛ كما جهز ملعب عسكري من قبل الجيش بجانب حي ((قطار الشحن)). ومهما كان حال الملاعب فقد

¹ دور السينما روكسي، أمبير، ركس في شارع بارون. ديانا في مدخل شارع العزيزية، رويال في شارع شكري اقوتلي، فاروق والباريزيانا في محلة بستان كل آب الشرقية في محلة باب الفرج.

² ألفت هذه التسمية وحل محلها اسم "أخوية كنيسة السلام" وبقيت في نفس مكانها السابق.

نظمت المباريات، ولكن يجب أن نعترف أن منظميها لا قوا مصاعب كبيرة في تهيئة الملاعب. وقد لوحظ في مخططات عمرانية للمدينة إنشاء ملعبين.

فيما يتعلق بكرة المضرب (التنس)، توجد عدة ملاعب جيدة، منها ملاعب "الاتحاد الفرنسي"، وملاعب "الاتحاد الرياضي في حلب"، وبعض الملاعب الخاصة. وقد أجريت مباريات رائعة، لاقت نجاحاً، بفضل مهارة اللاعبين المحليين.

أما المسابح، فلا يوجد سوى "مسبح فاروق" وهو في أقصى أطراف مدينة حلب بالقرب من الحي الأرمني (الميدان)، وهو مع ذلك صغير، ولا بد من تجهيز عدة مسابح حديثة لتطوير هذه الرياضة المائية، لكن يجب الاعتراف بأن أكثر الطوائف الدينية ليست مهتمة بمثل هذه المؤسسة.

لا يوجد ميدان سباق بالمعنى المعروف، ويوجد حقل نظم في حي السبيل¹ كان يستعمل لهذه الرياضة، ولكن مساحته تنقلص شيئاً فشيئاً حيث تُبنى الدارات على أرضه، وهناك مشروع لبناء ميدان جديد للسباق خارج نطاق عمران المدينة.

متحف حلب واحد من أهم المتاحف في الشرق، لقد نظم بشكل رائع، والقطع المعروضة فيه هامة جداً من الناحيتين الأثرية والفنية، وقد عرضت بشكل جيد.

تعود أكثر القطع المعروضة إلى الألف الثاني والألف الأول قبل الميلاد: تماثيل موقع ماري ولوحات أصلان طاش الآشورية وعاجيات تل حلف². وهذه كلها من القطع النادرة التي لا تقدر بثمن، لكنها أيضاً لا تنقص من أهمية المتاحف الأوربية الكبرى. وعلى حلب أن تفخر بأنها تمتلك مثل هذا المتحف.

عن النواحي المكتبية فمعلوماتنا قليلة جداً³. وما نعرفه عنها، هو مكتبة (الليانس الفرنسية)؟ والمكتبة الوطنية وهي حالياً قيد الإنشاء؛ مبنى رائع في ساحة باب الفرج، وسيضم قاعة محاضرات.

¹ في نفس البناء الذي أنشئ عليه ويالقرب منه مستشفى الرازي الحالي.

² لم يستطع المؤلف التفريق بين أسود وتماثيل تل حلف وعاجيات أصلان طاش.

³ لم تُرق معلوماته إلى البحث في مكاتب المدارس الدينية في حلب وأجوامع فضلاً عن المكتبات الخاصة... وحتى المكتبة الوطنية قبل إنشاء المبنى الحالي، وكانت في مبنى عند تقاطع شارع القوتلي مع شارع بارون.

أما النوادي فهي قليلة جداً، وقليلة النشاط، ونذكر: النادي السوري والاتحاد الفرنسي والنادي العسكري الفرنسي، وإن الاعتمادات المالية لهذين الناديين ضعيفة جداً.

عن السياحة، فالأمور واضحة جداً، ولا مجال للشك في أهميتها في مدينة قديمة كحلب، ففيها ليس فقط حياة شرقية، لم تتأثر، ولم تتحول، بل يوجد مبانٍ تاريخية وحيدة في العالم. وكذلك حولها على بعد حوالي اثني عشر كيلو متراً تنتشر الأطلال الهامة جداً.

لهذا يجب أن نعتبر حلب مركزاً سياحياً، ولم يكن البعد عن الساحل، ونفقات الانتقال التي تنتج عن ذلك عائقاً لها، فمن المحتمل، أن تتلقى حلب كثيراً من الزوار. ويجب أن تتم اتصالات مع شركات الملاحة وسكة الحديد لتدعو إلى زيارة هذه المدينة. وإن دعاية عقلانية لا بد أن تكون نافعة، ولكن يظهر أنه من الضروري أن يكون نزول المسافرين في بيروت مثلاً.

إن تعداداً بسيطاً للمباني التاريخية، يجعلنا نقدر أهمية النظرة السياحية لمدينة حلب: علينا أن نذكر القلعة والصور الحصين، وهذه رائعة من روائع الفن العسكري العربي للقرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين. وبعض الأقسام فيها محفوظة بشكل جيد وتُبرزُ فائدة هامة للزوار. كما يوجد العديد من الجوامع، من بينها: الجامع الكبير وجامع السلطانية، وجامع العادلية وجامع العثمانية.

في داخل المدينة القديمة يجب أن نذكر الخانات، كخان الصابون وخان الوزير وخان الجمرك. كذلك أوابد أخرى كالقساطل والسبلان والقبور والبيوت الخاصة والزخارف والكتابات، وهذه تجلب اهتمام الزوار.

أخيراً، نجد أنفسنا في جو عربي صاف بالتأكيد، وإن مختلف الأبنية لم يصبها أي تأثير حضاري آخر؛ وهنا في حلب، أكثر مما في دمشق، نرى الحضارة العربية للقرنين الحادي عشر والثاني عشر. وتحت مظهر عربي رئيسي. إن حلب، هي بالتأكيد وحيدة في منطقة الشرق الأدنى.

بالقرب من حلب توجد أطلال رائعة لدير القديس سمعان، وكذلك آثار المدن الميتة: البيزنطية كالبارة.

¹ أطلق اسم «المدن الميتة» من قبل البعثة الأثرية الأمريكية التي زارتها لأول مرة في بداية ستينيات القرن التاسع عشر لجمال أبنيتها وزخرفتها، وخلوها من السكان. ولكن بعد دراسات علمية معمقة أصبح اسمها «القرى الأثرية»، لأن بناتها وسكانها واقتصادها من الفلاحين.

ومن حلب يمكن الوصول بسهولة إلى أنطاكية ودفنة¹، وأهميتها التاريخية كبيرة. إذن حلب تعتبر جذاباً هاماً للسياحة، ولكن ما رصيدها من الفنادق والمطاعم؟؟ يوجد كثير من الفنادق الحديثة. ونذكر فندق بارون وكلاريج الجديد، وكلاريج. وكذلك توجد فنادق أكثر تواضعاً، وفي هذه الفنادق مطاعم، لكن في حلب الكثير من المطاعم، وقليل منها يقدم الأطباق الفرنسية. إن الوصول إلى حلب لا يخلق أية مشكلة، ومن المنتظر أن يأتي سياح كثيرون يعجبون بروائع عاصمة الشمال السوري.

¹ دفنة بالقرب من أنطاكية مدينة تاريخية من الفترة الرومانية، وربما قبل ذلك من الفترة السلوقية، وكانت تعد من أجمل المواقع.

المؤسسات الاجتماعية

إنها تتضمن الأعمال الخيرية ومؤسسات الصحة والإعانات العامة والتعليم. ولنلاحظ مباشرة، إذا كانت مؤسسات التعليم متوفرة بشكل كافٍ، لكن الأهمية المعطاة للمؤسسات الصحية، هي قليلة، رغم المحاولات الخاصة المشكورة. فالمستشفى الوطني¹، القائم على مقربة من القلعة ودار الحكومة، ليس لديه اعتمادات كافية وإمكانات لمعالجة جميع الأمراض بشروط جيدة. نحن لا ننتقد العاملين فيه والأطباء الجراحين والأطباء العاديين وكذلك الممرضات الراهبات؛ لكن المرجو توسيعه وتحديثه ليناسب أهمية مدينة تعداد سكانها قرابة 300,000 نسمة.

توجد أيضاً مؤسسة رسمية هي مستشفى الرازي المختص بالجراحة وطب العيون، ثم مستشفى ابن رشد المختص بأمراض السل والأمراض العصبية، وأخيراً يوجد مستشفى للأمراض الزهرية. لكن جميع هذه المستشفيات غير كافية. وكذلك المستوصفات البلدية هي أيضاً غير كافية تماماً.

توجد مستشفيات خاصة، هي جيدة بشكل عام، وتعالج بعض مرضى المدينة مجاناً، والرئيسية منها المستشفى الفرنسي "القديس لويس"²، الذي يعود إلى رهبانية أخوات القديس يوسف الظهور، ثم مستشفى الطونيان³. ثم المستشفى الإيطالي⁴ الذي تشرف عليه الراهبات الفرنسي-سكانيات، كما يوجد مستشفى يهودي في حي المصابين، وتوقف عن العمل منذ

¹ استمر العمل فيه حتى بداية الألف الثالث الميلادي، ثم أفرغ ليصبح معهداً طبياً لسنوات، ثم أخلى ليصبح مؤسسة سياحية.

² يعرف أيضاً بمستشفى فريشو نسبة لأحد الأطباء الفرنسيين الذين عملوا فيه بنجاح. وهو قائم إلى الآن في حي الإسماعيلية.

³ بناء الذكور الطونيان في العزيزية، وكان من أرقى مستشفيات حلب، ثم أعمل، وأصبح إعدادية رسمية. ثم هدم ليصبح فندقاً، ربما في المستقبل.

⁴ في حي العزيزية، توقف أيضاً عن العمل منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ولا يزال البناء قائماً.

النصف الأول من القرن التاسع عشر وأصبحت أجنحته غراً لحياطة أكياس الخيش قرب خان الجبال. وأخيراً يوجد مستشفى بروتستانتى.

إن الطائفة الأرمنية الأرثوذكسية، وبفضل المبالغ التي وضعها تحت تصرفها السيد كولبنكيان من لندن، قد أنشأت مستشفى التوليد. ولا يزال قائماً يعمل إلى اليوم في حي الميدان. كما أن الصليب الأحمر الأرمني يملك مستوصفاً. وكذلك الطوائف الكاثوليكية قد أسست عام 1938 مستوصف مار آسيا. وإن الجمعيات الخيرية المعروفة باسم (نقطة الحليب) تدير مستوصفاً صغيراً، وروضة أطفال. وأخيراً لا ننسى المستشفى العسكري الفرنسي، وهو هام جداً (هدم مؤخراً) في حي الرمضانية. كان هاماً جداً، وموقعه هام رغم قدم بعض أجزائه.

يوجد عدد من المياتم، وللفتيات: ميتم القديسة أوديل تديره الراهبات الفرنسيسكانيات - ميتم البروفيدانس وتديره الراهبات الأرمنيات الكاثوليك - ميتم أخوات القديس يوسف للصبيان - الميتم الإسلامي - ميتم الروم الكاثوليك - ميتم السريان الكاثوليك - الميتم اليهودي - الميتم الأرمني الأرثوذكسي - ميتم الروم الأرثوذكس.

كل هذه المياتم لا تضم سوى مئات الأطفال، عدا الميتم الإسلامي الذي يؤوي مائتي طفل. يجب أن نعلم بوضوح، رغم تنوع هذه المؤسسات فهي غير كافية في بلد هام جداً، إذ يوجد عدد من المآسي بين الأطفال البؤساء. ويجب أن يبذل جهد كبير في هذا المجال.

أما عن موضوع المسنين، فيوجد ملجأ تابع للبلدية وآخر أنشأته جمعية خيرية خاصة، والأول غير كاف، أما الثاني فيمثل جهداً كبيراً بسبب الأموال التي تقدم له، ويجب مدح المحسنين الكرماء المائحين لهذا العمل.

يوجد أيضاً عدد كبير من الجمعيات الخيرية، نذكر الرئيسية منها: الجمعية الخيرية الفرنسية التي تهتم بالفرنسيين أو حاملي الجنسية الفرنسية، ثم جمعية القديس فانسانت دو بول، والصليب الأحمر الأرمني والجمعية الخيرية للروم الكاثوليك، ونقطة الحليب.

يجب أن يُبذل جهداً أيضاً فيما يتعلق بالضمان الجماعي؛ يجب تخفيف آلام البؤساء، إذ إن عدداً كبيراً من المواطنين لا يسدون رمقهم. ليس هذا الأمر فقط، بل يجب تأمين العمل للذين لا يجدونه. ليقوموا بإعالة عائلاتهم. إن عملاً ضخماً يجب عمله في هذا المضمار.

في التعليم توجد مجموعة من المؤسسات التعليمية، بدءاً من التجهيز الكبير¹ بمبانيه الضخمة، وباحاته الواسعة، وانهاءً بمدارس الأحياء الصغيرة، والمدارس الدينية.

إن التجهيز الرسمي السوري، وكان للأولاد، يقع في حي الجميلية، والتعليم فيه قائم على اللغة العربية؛ أما اللغة الفرنسية فتعطى كلغة أجنبية. وفي نفس الحي يوجد التجهيز الرسمي السوري للفتيات².

أما المدارس الابتدائية الرسمية، فهي موزعة في مختلف أحياء المدينة، وهي بالعشرات وتشابه المدارس الرسمية الابتدائية في فرنسا.

إلى جانب هذه المؤسسات الرسمية، توجد أعداد كبيرة من مؤسسات التعليم الخاصة، والرئيسية منها هي للصبيان: معهد الفرير ماريست (الأخوة)، ومدرسة اللايك الفرنسية³، والفرنسيسكان، والأرض المقدسة، وجاندارك، والتعليم فيها باللغة الفرنسية، ولكن تعطى بعض دروس اللغة العربية واللغة الأرمنية ولغات أجنبية.

لدى مختلف الطوائف الدينية مدارس خاصة، وأكثرها هي المدارس المسيحية، وما يُعدّ منها رسمية أو خاصة أكثر من أربعين مدرسة.

إلى جانب هذه المؤسسات التعليمية بمعنى الكلمة، توجد مدرسة الصنائع للبنين، وهي بجانب قلعة حلب⁴. وفكرة هذه المدرسة رائعة، ولكن يظهر أن الواقع غير ذلك، ولا يؤدي أمرها إلى غاية محددة من وجهة نظر التعليم أو من حيث النظام والتهذيب.

تبذل جهود كبيرة لنشر التعليم، ولكن تلك مشكلة هامة، إذ يظهر أن الجهود لم توجه كما يجب لتناسب القدرات الكائنة في هذا البلد فتستفيد من الجهة المتعلمة، أو أن يكون هناك خطر ومصاعب للاستفادة العقلانية من هذه الفئة. وإذا كانت الدراسات العليا تضم عدداً من

¹ هي ثانوية المأمون، وحين أنشئت عرفت بـ (السلطاني) ويسمى (التجهيز)، ثم (التجهيز الأولي)، ثم المأمون.

² دُعيت بـ "ثانوية معاوية ودار المعلمات"، ولا تزال قائمة إلى اليوم بالاسم نفسه.

³ قائمة إلى اليوم بجانب مؤسسة الطرود النيريدية، وبقيت مدرسة فرنسية حتى النصف الثاني من القرن العشرين. وبعد احتراقها، ونزع سقفها الجميلوني من القرميد الأحمر، وتأميم المدارس، أصبحت المعهد الصناعي الثاني.

⁴ أمام الجهة الغربية من خندق القلعة، أصبحت يوماً مديرية للمعارف (التربية)، ثم مديرية للخدمات الفنية حتى الشهر الرابع من عام 2007 ثم أفرغت، وامتد إلى نشاط سباحي.

الطلاب، أكثر من حاجة البلاد؛ لكن يوجد نقص في التعليم الابتدائي، ونقص آخر بإيجاد فئة من صغار الموظفين والعاملين.

أما ما يتعلق بالتعليم المهني، فيوجد بعض المؤسسات المهنية الخاصة، وما بقي من العمال المهنيين فهم يتدربون بأنفسهم. وهذا النقص في التعليم المهني لا يعطي سوى العامل غير الكفاء، وغير المتعلم.

مهما كان الأمر، فإنه من المقبول في المرحلة الحالية، إذا تمت زيادة وتحسين المدارس المهنية لتأمين الفئة العاملة بشكل جيد. ولهذا هناك فكرة إصلاح التعليم، أكثر من الاهتمام بزيادة المدارس الابتدائية أو الثانوية.

الصناعة والتجارة

حلب، ومنذ غابر التاريخ، مدينة تجارية، والصناعة فيها على شكل المهن اليدوية، كانت دائماً مزدهرة. منذ الحرب العالمية الأولى، يمكننا أن نقول إن الصناعة، بكل معنى الكلمة، قد تطورت؛ وإن ثروة الحلبيين كانت مضرب المثل.

لقد ملك الحلبيون، تجاراً وصناعيين ثروات ضخمة من الذهب والفضة والأحجار الكريمة. كما كانوا مصرفيي جميع المناطق المجاورة، وكانت لهم صلات مالية مع المناطق الأبعد؛ لقد مارسوا بنجاح وجدارة التعامل النقدي، وتجارة البضائع. ورغم التقلبات التي سببتها الحرب والأزمات الاقتصادية والمالية، فقد بقيت أوضاع حلب متفوقة من الوجهة التجارية.

حتى هنا وصف "سيمون لمبرج" نشاط مدينة حلب في عام 1616 كما يلي: ((في المدينة 365 خان تفتح أبوابها طيلة الأيام. وكل واحد منها أجمل من الآخر، كما يوجد العديد من المخازن والدكاكين وسوق مسقوفة؛ يوجد فيها كل ما يريد المرء، إنها مركز كبير للعمال، كما يوجد أيضاً خانات الفرنج، حيث فيها القناصل. ويوجد القماش الجيد من الحرير. والورق والمنسوجات الأوربية، أما الحمامات فهذه رائعة والماء نظيف وغزير)).¹

هذا الوضع الاقتصادي الرائع كان يزداد في تلك الفترة. وفي الوقت الحاضر يوجد في حلب عشرة آلاف مؤسسة، يمكن أن نعد منها:

180 فرن، 300 جزائر، 1,000 عطار، 20 بائع سكاكر. وكل هذه التجارة المحلية، تلعب حالياً دوراً كبيراً، وقد ازدهرت الأعمال بفضل المحصول الجيد للسنوات الأخيرة في شرق وشمال سورية.

¹ مقتطفات من محاضرة المطران اردافاست سورميان، ألقاها في نادي ((الاتحاد الفرنسي في حلب)) في 19 نيسان 1934.

تقوم تجارة الجملة في حلب، وبصورة رئيسية، على تجارة الحبوب وتجارة المواشي (الأغنام)، وتتراوح أرقام الأعمال التجارية من سنة إلى أخرى بحسب المحصول وتقلبات الأسعار. ويقدر محصول الحبوب بين مائة ومائتي ألف طن، والأعمال التجارية تجري من قبل التجار بحسب إمكانياتهم، وإن بعض التجار المحليين يملكون إمكانيات مالية كبيرة.

أما فيما يتعلق بالأغنام، فتجارة العبور في حلب تتجاوز 400,000 رأس، وأكثرها يجري تصديرها إلى فلسطين ومصر واليونان.

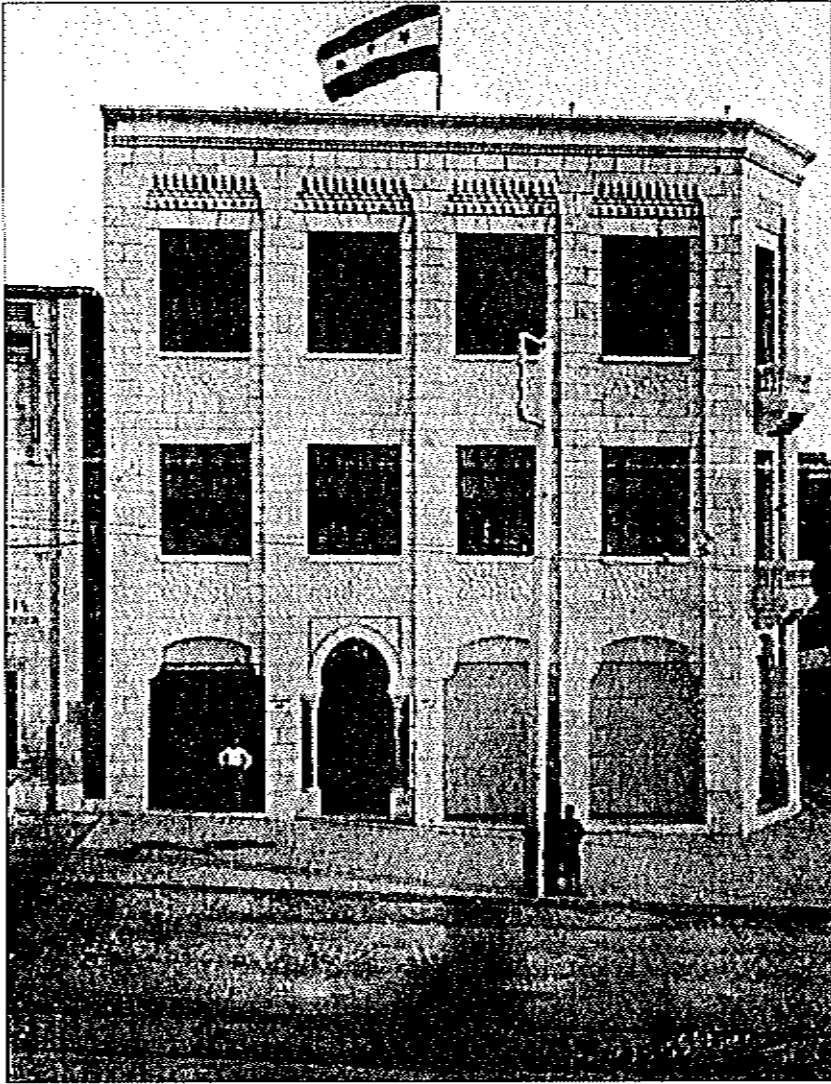
أما الصناعة، فهي تتطور شيئاً فشيئاً، في حلب، على الأسس الحديثة. وإحدى الصناعات الرئيسية فيها هي النسيج وغزل خيوط القطن. ففي حلب 410 نول آلي، ينتج الواحد منها وسطياً خمسة وعشرين متراً يومياً، أي الإنتاج السنوي 3,075,000 متر من النسيج تقريباً، علماً بأن في السنة ثلاثمائة يوم عمل. كما يوجد أيضاً ستة آلاف نول يدوي، إنتاج النول الوسطي منه ستة أمتار يومياً، أي أن الإنتاج السنوي تقريباً $6,500 \times 6 \times 300 = 11,700,000$ متر من النسيج. وإن المواد الأولية المستعملة هي خيوط القطن بنسبة 60 %، والحرير الصناعي بنسبة 33 % والحرير الطبيعي بنسبة 5 % والساتان اللصع بنسبة 2 %. وإن معمل الشركة المغفلة للنسيج بحلب ينتج حالياً 320 ربطة من الخيوط يومياً، أي أن الإنتاج السنوي $320 \times 300 = 96,000$ شلة ذات وزن 4.5 % كغ للشلة الواحدة. القطن المستعمل من نوع (تكساس) ينتج في منطقة حلب، وإن نوعيته من حيث طول التيلة والقوة تُرضي المستهلك تماماً، وبلغت مشتريات القطن حوالي 1,300 طن.

الصناعات الأخرى تتوزع بين: الأحذية، وتقطير العرق، والمطاحن، والمدابغ.

في حلب ستمائة معلّم أحذية ينتجون مليون زوج من الأحذية في كل عام. والجلود المستعملة 75 % منها من سورية و 25 % من أوربة أو من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تنتج 25 خمارة ثلاثمائة طن من العرق سنوياً من مادة العنب السوري. وثلاثين مطحنة تنتج 100,000 طن من الطحين سنوياً. ومائة مديفة تعالج 70,000 جلد ماعز وغنم و 5000 جلد بقر سنوياً.

كما يمكننا أن نعد بين الصناعات وجود: 100 مصبغة و 50 مصنعاً تنتج 60,000 زوج من الجوارب والكلسات سنوياً. وعشرة مصابين تنتج 1500 طن من الصابون؛ وعشرة معامل تنتج عجينة غذائية (150 طن في العام)، وخمسة عشر معملاً للأجر، وعشرين فرنّاً لإطفاء الكلس، ومعملاً واحداً لحلج الأقطان؛ وعشر ورشات للتبغ، وخمس ورشات لنسج السجاد (3000

متر مربع سنوياً)، وأربع ورشات للتطريز؛ وثلاثين ورشة لصنع الحبال، وثمانية فواخير (الجرار الفخار)، وأربع عشرة مطبعة، وخمس عشرة ورشة لطرق النحاس، وخمس ورشات لتهيئة أمعاء الحيوانات، وثلاثين صائغاً.



غرفة تجارة حلب سابقاً في شارع المتنبي المؤدي إلى موقع "السبع بحرات"



بعض المخازن الحديدية في شارع المتنبّي

إن النشاط التجاري والصناعي بحلب، هام جداً، ومعارض سوق الجمعة والأحد ذات حيوية واضحة وإن سكان جوار حلب، وحتى المناطق البعيدة، يأتون إلى المدينة للتموّن من هذين السوقين اللذين يؤلفان مدينة الأسواق.

إن حركة التبادل لا تتناول المنتجات الزراعية كالخبوب والشعير والذرة بنوعيهما الصفراء والبيضاء والعدس والحمص والقطن وزيت الزيتون والعنب والتين والفسق واللوز والمشمش

فقط. ولكن أيضاً منتجات الماشية، كالخيول والجمال والأغنام والماعز والثيران والطيور من كل الأنواع وكل المنتجات المتعلقة بها، كالجلود والصوف والأمعاء والسمن والجبن والبيض. تناول الفعالية التجارية المنتجات الخاصة، كجذور نبات السوس، والعفص، والصمغ، والخشب، والسماق، وأخيراً الحطب والفحم.

أما المنتجات المعدنية، فلا يوجد سوى الملح المستخرج من بحيرة الجبول على بعد خمسين كيلو متراً من حلب.

تُقدر الحركة التجارية السنوية لمدينة حلب بـ 500,000,000 فرنك سنوياً. وتقدر صادرات محافظة حلب باتجاه بلاد ما وراء البحر بـ 140 مليون من الفرنكات، وتشكل أكثر من نصف الصادرات العامة لسورية ولبنان. إن هذا الرقم البسيط يسمح لنا بدون أن نفصله بمعرفة أهمية مدينة حلب.

قبل أن ننهي بحثنا هذا عن الأصول الصناعية والتجارية لحلب، يجب أن نذكر الحيوية الرائعة لغرفة تجارة حلب التي تعد 400 عضو فيها؛ وهي تشغل بناءً فخماً بجوار مصرف سورية ولبنان¹ ومصارف أخرى؛ تطور هذه الغرفة علاقات تجارية مع البلدان المجاورة، وتنظم كل سنتين أو ثلاث سنوات معرضاً تجارياً يدفع بالحركة التجارية الحلبية إلى الأمام.

إن على بلدية حلب أن تخطط لبناء صالة تجارية ضخمة حديثة، للمدينة الحديثة، لتحسن تطور التجارة في هذا الجزء من المدينة، وتسهل تمويلها اليومي للسكان. وإن تحقيق هذا المشروع يتطلب سنوات عدة، ولكن يجب التفكير فيه منذ الآن ووضع في التخطيط العمراني للمدينة.

¹ في شارع النبي الذي يبدأ من متعطف باب جنين وينتهي شرقاً أمام السجن القديم في حي الجيلة. بقيت غرفة تجارة في المبنى الرائع المزخرف عند متعطف شارع ما وراء الجامع حتى أواخر القرن العشرين، حيث نقلت إلى مبنى حديث أمام المصرف المركزي. ويشتركها في المبنى فندق فخم عرف سابقاً باسم 'الأمير' وحالياً 'ميراج - السراب'.

تقع حلب على مفترق الطرق التجارية الكبرى بين أوربة وآسية وإفريقيا، ويمكن تشبيهها بلوحة حقيقية دوّارة. إن موقعها يتحكم في منطقة تمتد حتى نهر الفرات، وأيضاً نهر دجلة، ولهذا فإن أهميتها السياسية والإستراتيجية هامة، وتفرض الأطماع التي تتعرض لها هذه المدينة، وليس شيئاً غيره. وإذا كانت نتائج المعاهدات، قد سلخت حلب قسماً من أسواقها في الأناضول فمعكس ذلك يأتي تطور الشرق السوري، والعراق ليعوض لها إمكانيات جديدة من النشاط؛ وإن الاتصال القريب مع الموصل وبغداد عن طريق سكة الحديد، سيكون حدثاً هاماً رئيسياً لمدينة حلب. ومع ذلك فإن العلاقات التجارية عديدة. ويجب أن نزداد، وستحصل حلب منها على فوائد كثيرة، ولكن الفائدة الكبرى ستكون بفضل منطقتها الشرقية، وإن منطقتي الفرات ودجلة التي عرفت في القديم ازدهاراً كبيراً، يجب أن تبذل الجهود من أجلها بشكل أكبر. إن اكتشاف البترول سيزيد أيضاً من ثروة هذه المنطقة في سورية.

إن خط سكة الحديد؛ حلب - دير الزور الذي سيمد، سيقدم ثروة استثنائية. كما أن فكرة "الاندفاع نحو الشرق" بخط سكة الحديد سوف يقود إلى الاهتمام بالشمال والشرق السوري. وإن منتجات هذه المناطق الغنية، وتجارتها، سوف تعوض على حلب، ضياع سوقها في منطقة الأناضول وكيلىكيا وأرمينية وكرديستان¹. ومهما يكن الأمر، فإن العوائق الجمركية مع تركية لن تؤخر الحركة التجارية، وستبقى هامة.

إن فائدة أخرى ومنبعاً هاماً للدخل القومي هو إيجاد صناعة تحويلية في حلب، وإنتاج المواد الأولية. إن حلب تمتلك الآن يداً عاملة كثيرة وماهرة، تعمل في السوق. وإن إيجاد هذه الصناعة سيبتيح لها التنافس بمنتجاتها. إن بعض الدول الأوربية، وحتى الآسيوية، في هذا المجال التجاري يجب أن تتوجه للنشاطات المحلية.

¹ وضع هذا البحث في عام 1938، العام الذي سلخ فيه لواء اسكندرون، ولم يشر الكاتب الفرنسي إلى هذا الأمر من قريب أو بعيد، وإنما مؤه الأمر بسوق الأناضول وكيلىكيا.

ختاماً. إن الدراسة الجغرافية والعمرانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تبرز، بدون جدال، الأهمية الرئيسية لمدينة حلب.

إن عملاً هاماً قد تحقق من الناحية العمرانية منذ الحرب العالمية الأولى.

إن راحة ورفاهية الشعب، قد ازدادت، بفضل الموازنة التي قدمها كل من ساهم في هذا العمل، وإذا كانت هنالك بعض الانتقادات، فإنها لا تقلل ولا تهدم هذا العمل الذي تم، وإن النتائج التي تمت، كانت تجعل من حلب مدينة كبرى حديثة.

لكن من المتفق عليه، أن لا تتوقف على طريق التقدم، وبإيمان كامل بالمستقبل المشرق لعاصمة الشمال السوري، التي أمل أن تكون رغبتى الكاملة حولها.

حلب كانون الثاني - تشرين الثاني 1938

طبع في سورية

جدول المحتويات

7	تنويه
9	مقدمة
11	1 نبذة تاريخية وجغرافية عن مدينة حلب وعلاقاتها الدولية
15	2 توسع مدينة حلب
21	3 بعض أحياء مدينة حلب
39	4 مصلحة الأشغال العامة
45	5 نظام بلدية حلب الإداري
49	6 الإدارات العامة في مصلحة بلدية حلب
67	7 الخدمات العامة التي تعود للبلدية والخدمات التي أعطيت الموافقة عليها
89	8 مالية البلدية
101	9 الحياة الاجتماعية والسياحة
107	10 المؤسسات الاجتماعية
111	11 الصناعة والتجارة
117	الخلاصة
119	جدول المحتويات
120	منشورات المؤلف

منشورات المؤلف

منشورات المؤلف

- الخطوط الحديدية لسورية الشمالية وتركيا الجنوبية، حلب 1935
- تطور الطرق التجارية الرئيسية في آسيا عبر العصور، حلب 1937

المؤلفات العلمية

- الخطوط الحديدية الأمريكية، بالطاقة الكهربائية مذكرات رحلة باريس 1924
- موقد القاطرة ثلاثة أجزاء بيروت 1934، حلب 1936، 1937
- موقد المازوت في القاطرات، حلب 1938

Alep

Essai de géographie urbaine et d'économie politique et sociale

هذا الكتاب التوثيقي يتناول التعريف بمدينة حلب القديمة كمدخل للبحث، أما الموضوعات الرئيسية فيه، فهي: الخدمات العامة التي قامت بها السلطات صاحبة الاختصاص، والتنظيمات البلدية التي تناولت توسع المدينة، ووارداتها، والحياة الاجتماعية، بتنظيماتها وأشكالها ومن ضمنها المؤسسات الوقفية والتعليمية، والصناعة والتجارة.

أبحاث هذا الكتاب تقتصر على فترة زمنية بدأت في ثلاثينيات القرن الماضي، وأُخذت من مصادر عدة، وأهمها التنظيم العمراني الذي اقترحه السلطات المحلية، فضلاً عن دراسات عربية وأجنبية. وأهمها ما قام به خبراء أجانب، جاؤوا في فترة الانتداب لتقديم اقتراحاتهم في تطور المدينة داخل الأسوار وخارجها.

لقد زدنا الكتاب بخرائط ومخططات عمرانية، وبصور وثائقية، أصبحت اليوم جزءاً من تاريخ المدينة، بل هي تاريخ المدينة.

